



مرکز الیادیه در حیدرآباد

بولندوغی منزلند، بر منزل ناهرات - عدد اودن مثلی اولور
 عشرات حکمات الوف بوزلر
 اسم الله الرحمن الرحيم
 عشرات الوف اودن بوزلر
 الوف بوزلر

۶۹۹

۱۵

۱۵۵۵
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۵

Meymaniye Li Kütüphanesi	
Kısmi	Hacı Beşir Ağa
Yeni	
Eski Kayıtları	299

الحمد لله الذي وفقنا لنفقر في الدين الذي هو حبله للدين وفضلته للدين
 وميراث الانبياء والمرسلين ووجه الدامعة على الخلق اجمعين ووجه السكينة
 الى اعلى العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد المبعوث رحمة للعالمين
 وعلى آله وصحبه والتابعين والعلماء العاملين **وبعد** فيقول الفقير الى رحمة ربه
 ابراهيم بن محمد بن ابراهيم حبيبي قد سئلتني بعض طالبين لبي الاستفاضة ان
 اجمع له كتابا يشتمل على مسائل القدوري والامام في الكفر والوقاية به بعبادة
 الله عز وجل معلقة فاجبت الي ذلك واشتقت الي بعض ما يحتاج اليه من مسائل الحج
 وينفذ من الهداية وصحة به كالمخلافين اثنتا وقدت من اقاويلهم ما هو
 الخارج واخره غيره الا اني قدت بما يفيد الترجيح واما الخلاف الواقع بيني وبين
 الابن الكندي المذكور فكل ما صدرت به بلفظ قيد او قالوا وان كان مقرونا باللام
 صح ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت لفظ التثنية من
 من غير قرينة تدل على مرجوحها فروا لابي يوسف ومحمد رحمهم الله ودل على
 مرجوحها في التثنية على الامتناع الاقوي وما هو المختار للفتوي وحيث اجتمع
 فيه المذكورة تسمية ملحق الايجاب ليوافق اسم المسمى والله سبحانه اعلم

في الكفر والوقاية به بعبادة الله عز وجل

ان يجعله حال الصلوة وجهه الكريم وان ينفذ به يوم لا ينفذ مال ولا بنون الا من
 الى الله بقلب سليم **كتاب الطهارة** قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قم
 فتمموا الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم و
 ارجلكم الى الكعبين ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس و
 الوجه ما بين قصاص الشعر واسفل الرقبة وشحمة اذنين فيفرض غسل
 ما بين العذار والاذن خلافا لابي سحرهم الله والمفقان والكعبان يدوران
 في الغسل والمفروض في المسح الى اس قدر الرقبة وقيل حتى وضع ثلث اصابع
 او اربعة اصابع او اصبعين لا يجوز ويفرض مسح ربيع اللحية في رواية والاصح مسح
 ما يورق بالبقرة وسنة غسل اليدين الى الرسغين ابتداء والتسمية قبل مسح
 والسواك وغسل القدمين بالاناء بمياه وتخليل اللحية والاصابع يورق
 وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد وتثبيت الغسل والنية والله
 نيب المنصوص واستيعاب الرأس بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة
 والاولاء ومسح الاذنين بماء الرأس ومستحبة التيامن من مسح الرقبة والمغسل
 لا فائدة له خروج شيء من احد التيبيلين سوى ربح الفرج والذكر وخروج
 التيمم من البدن ان سال عن حكم التطهير والنيء من الغسل
 ولو طلع او ماء او قرة او علقا لا ينعى مطلقا خلافا لابي يوسف في التساوي
 من الجوف ويشترط في الدم المانع من الطهارة البزاق لا الملا خلافا لمحمد
 في غير اتخاذ السبب يجمع ما قلنا قليل قليل وابوسن التماسك لمحمد
 او كذا حدثنا ليس نجسا والجنون والكه والاعمى وفقره بانه في

في صلاة ذات الكوع وسجود ومباشرة فاحشة خلا فالحمد ونوم مضطجع او مستند
 او مستند الى مالوازيله لسقط لا نوم قائم وقعد او راكعا او ساجدا ولا يخرج
 دوة من جرح او لم سقط ومس الذكوة امرأت وفرض الغسل غسل القدم والاقبال
 البدن لا ذلك قيل ولا ادخال الماء جلدة الاقلاق قتل وسنة غسل اليدين ووجد
 ونجاسة ان كانت والوضوء الارجليه وتثبيت الغسل المستوعب ثم غسل المخرجين
 لافي مكانه ان كان في مستقع الماء وليس على المرأة تقص صغيرتها ولا بلها ان بل
 وفرض لانه الى المستقي ذي دقق وشهوة ولو نوم عند الانفصال الاخر وجه خلا
 لابي يوسف وله وثية مستيقظ لم يترك الاحتلام بل لا ولو مذيا خلا له ولا يلا
 حشفة في قبل او دبر من اذني حتى فان لم يزل على الفاعل والمفعول به ولا انقطع
 حيض ونفاس لا المذي وورائي والاحتلام بلا بدل وايلاج في البرجعة او ميتة بلا انزال
 وسنة الجمعة والعيدين والاحرام وعرفة ووجب للميت كفرا على من اسلم جنبا والا
 نذب ولا يجوز لمس المصحف لمحض الا بغلاف المستعمل لا المتصل في التجميع وكراهة بالكم
 ولا مس درهم في سورة الابقرة ولا الجنب دخول المسجد الا بضرورة ولا لقائه
 القبر ان ولادون اية الاعلى وجه الدعاء والشأ ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء
 والمشي والنفاس كالجنب **فصل** ويجوز الطهارة بالماء المطلق كما في السجدة
 والعين والبئر والاودية والجارح وان غير طاهر بعض اوصافه كالقرباب والبرق
 والزعفران والصابون او انش بالكمشة لا بما خرج عن طبعه بكثرة الاوراق او
 اوراق او بقلية غيره او بالطلع كالاشربة والفل وساء الورد وما البقل والمزق ولا
 ولا بما قليل وقع فيه نجس ماله يكن قد ير الا بخره طرف النخيل المستعمل في
 طهارة الاخر

طهارة الاخر

طهارة الاخر اوله يكن عشرا في عشر ومحنة مالا ينحس الارض بالانف في انه كالماء
 ويجوز له ببتنت فيجوز الطهارة به ما لم يره انه النجاسة وهو يولون او طعم
 او ريح والا المستعمل طاهر غير طهور وهو الخي روعين الامام انه نجس مغلظة
 وعند ابي يوسف مخففة وهو ما استعمل لقمة او لبرق حدث خلا فالحمد وصيه
 مستقلا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انفجر جنبا في البئر بلا
 فقيل الماء والجر نجس لا عند الامام والاصح ان الجر طاهر والماء طهور و
 وموت ما يعيش في الماء في لا ينجس كالسمك والصفدج والسحرة وكذا
 موت ما لا نفس له سائلة كالنمل والبق والذباب والنمل والنور والعقرب وكل اهاب
 يخرج فقد طهر الا جلد الاذي كرامته والخنير لنجاسة عينه والفيل كالسبع
 وعند محمد كالخنيرة قالوا وما طهر جملده بالذباغة طهر بالذكاة وكذا الخ
 بان لم يترك كل وشعر الميت وعظمها وعصيرها وقشرها وحافرها طاهر وكذا شعر
 الانسان وعظمه فيجوز الصدقة معه وان جاوز قدر الدرهم وبول ما يؤكل نجس
 خلا فالحمد ولا ينشرب ولو للثداوي خلا فلابي يوسف **فصل** تنجس الميت لو
 او وقع نجس لا نجوبة وروثه وحشي ما لم يستكثر ولا نجاسة و
 وعصفورة فان طهره واذا علم وقاله قوع حكم بالنتج من وقته والافمن نه
 يوم وليلة ان لم يفتح الواقع او لم يفتح ومن ثلثة ايام وليلتها ان انتفع
 الواقع او يفتح وقال من وقت الاخوان وعشرون دلو او سطا الى ثلثين
 بموت خوفارة او عصفورة او سهام امهر ص فاربعون الى ستين بنحو حامة او
 او حامة او سورا وكله بنحو كلب او سقاء او ادي او انتفخ الحيوان او انتفخ

ببوله كل

وان لم يكن له حرمانه قد ما كان فيها ويقتضيه ما في ذلك ما في ما زاد من
الوسط اجنبى وقيل يعتبر في كل بشرة ولو بها وسور الايدي والفرس وما في الوسط
ظاهر وسور الكلب والخنزير وسباع البراهيم نجس وسور الهامة والدجاجة والحمل
وسباع النمل والسواكن البيت كالحي والفاقة مكره وسور البغل والحمير
يتوضأ به ان لم يجد غيره ويتيمم واما قدم جاز وعرق كل شئ جاز كسواده واناء
يوجد الا يبيد التيمم ويتوضأ به عند ابى يوسو وبريقه وعند الامام يتوضأ
به وعند محمد يجمع بينهما **باب التيمم** يتيمم المسافر ومن هو خارج للمصلي بقدر
ميل او مرض خفيف او زيادة او بطلان أو خوف عذو او سجع او عطش او غيب
التي بها كان من جنس الارض كالتراب والرمل والنورة والحصى والكحل والزرنيخ والحجر
وكوب لا يقع خلافه وحده ابو يوسو بالتراب والرمل ويجوز بالنقع حال الاختار
خلافه وشروطه الجهر عن استئصال الحقيقة او حكم وطهارة الصعيد والاستيقاظ
في الاصح والنية ولا بد من نية الغربة مقصودة لا تقع بدون الطهارة فلو تيمم كالمسافر
للاسلام لا يجوز صلوة به خلاف ابى يوسو ولا يشترط تعيين الحدث او الجنابة هو الصحيح
وصفته يغتسل بيمينه على الصعيد فينفضرهما ثم يمسح برهما وجهه ثم يضرهما كذلك ثم
يمسح بكفيه ثم يمسح بالتراب الاخرى بالتراب مع المرفق ويستوي فيه الجنب والمحدث
والخائض والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصلى ما شاء من فرض ونفل كالوضوء ويجوز
الخوف في الصلوة جنازة او عيد ابتداء وكذا ابتداء شروعه متوضأ وسبق حدثه خلافه
لها الخوف فوت جمعة او وقتية ولا ينقض ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ما كان
طهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو في الصلوة بطلت صلوة لا ان حصلت بعدا

ولو نسيته

ولو نسيته في رجليه وصلى بالسبتم لا يبيد ما هو قال ابى يوسو يبيد ما دام في الوقت
والمسح لراجي الماء خبير الصلوة الى اخر الوقت ويجب طلبه ان ظل قربه قدر غلوة او
والا فلا يجب شراؤه الى ان كان له غنمه وبيع بثمانية المثل الا فلا وان كان مع رفيقه ما
طلبه فان سعه تيمم قبل الطلب والجنب في المص الحروف البه دجى زحلا فالرما ولا يجمع بين
الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء جرحي تيمم والا غسل الصحيح ومسح على الجرح
باب المسح يمسح على الخفين يجوز بالسنة من كل حدث موجه الوضوء للمني و
وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت الحدث ويوما وليد لا يقيم
وثلاثة ايام وليا لها المسافر من وقت حدث وفرضه قدر ثلث اصابع
من اليد على الاعلى واستمر ان يبداء من اصابع الرجل ويمتد الى الساق مفرجا
اصابعه فخطا مرة واحدة ويمتنعه الحرق الكبير وهو ما يبد منه قدم
ثلث اصابع الرجل اصفرها ويجمع في خفي لا في خفيتين بخلاف التجاسة والا
تكشاف وينقضه ناقض الوضوء ونزع الحف ومضي المدة ان لم يخف تلق
رجله من البرد فلو نزع او مضت وهو متوضى غسل رجليه فقد خرج
اكثر القدم الى الساق الحف نزع ولو مسح مقيم فسا قبل يوم وليد تم
مدة المسح ولو مسح مضافا قام تمام يوم وليد نزع والائتماء والعذور
ان ليس على الانقطاع فكما الصحيح والامسح في الوقت لا بعد خروجه ويجوز
المسح على الجرح فوق الحف ان لبس قبل الحدث وعلى الجرح بمجدا
او متعلا وكذا على الخنثين في الاصح عن الامام وهو قولهما لا على عمامة
والنسوة وبرقع وقفازين ويجوز المسح على الجبيرة وخرقة القرحه ونحوها

ورث يوزن رابع قدر اوله

وان شدة ما يلا وضوء وهو كل النفس فيخرج مع الامانة ويخرج على كل العصب فيخرج
وان فرجها كان تحتها جرحا احت اوله ويكنى اكثرها فان سكتت عن به الجرح وال
فلا ولو تم كه من غير عذر جاز خلافا لهما وضع على شقاق رجله واه لا يصلح
تحت عجزه لما على ضاهه واه ولا ينفق الى نية في مسح الحوة والشئ **باب الحيض**
بهم هو دم ينفضه رحم امرأة بالغة لا داء بها واقله ثلثة ايام ولها بها وعن ابي يوسف
يومان واكثر ثلثة واكثر عشرة وما ينقص عن اقله او زاد على اكثره فهو استحاضة وما ياتي
من الاوان في سوي اليافض الى لص فرج حوض وكذا الطهر المختل بين الدمين فيها وهو يمنع
الفتوة والصوم وتقضية دونها ودخول المسجد والطواف وقربان ما تحت الارزاع وعند
محمد قربان الفرج فقط ويكفر مستحلا وطهرا وان انقطع تمام العشرة حل وطهر قبل
الغسل وان انقطع لاقل لا يجزئ حتى تغسل او يمضي غيرها او في وقت كاملة وان كان دون
عادتها لا يجزئ وان اغسلت واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لاكثره الا عند نصب
العادة في زمن الاسقرار وادار الدم على العادة فان جاو ز العشرة فالزايده
استحاضة والقيض وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة خبيثا والزايده استحاضة
والنفاس دم يجف الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لاقله واكثره اربعون يوما وما تروى
الى شئ من حال الحمل وعند الوضع قبل الخروج اكثر الولد استحاضة واما زاد على اكثره
ولها عادة فالزايده عليها استحاضة والا فان الزايده على الاكثر فقط استحاضة والعادة
ثبث وتنقل بمرة في الحيض والنفاس عند ابي يوسف رحم الله وبه يفتي وعند سوا لا
من العادة ونفاس التامين من الاول خلافا لمحمد وان قضى الحيض العدة من الاخير
اجامعا ويسقط ان طهر بعد خلقه فهو ولد نصير به امه **باب النفاس** والامة ولد وقع بينه الى

الطلاق

الطلاق المعلق بالولد وتنقضي به العدة ودم الاستحاضة كره عاف الدائم لا يمنع صلاته ولا صوما
ولا وطئا فصل الاستحاضة ومن به ثلث سلس البول او استطلاق بطن او انفلت
ريح او عاف الدائم او جرح لا يرفعاء يتوضئون لوقت كل صلاة ويصلون في الوقت
ما شئ من وثيق ويبطله بخروجها فقط وقال زفر بدخوله فقط وقال ابي يوسف بآثارها
كان في التوضي وقت الفجر لا يصلح به بعد الطلوع الا عند زفر والمتوضي بعد الطلوع به
يصلح به الطهر خلافا له ولا يبي والمعدوب من لا يمضي عليه وقت صلاة الا والعذر الذي
ابتنى به يوجد فيه **باب الاجناس** فيطهر بدن المصلي وثوبه من النجس الحقيقي بالمال وكل
ما يبع طاهر منه من كمال ونما الورع لا للدين وعند محمد لا يطهر الا بالمال والنجس
ان تنجس نجس له جرم بالذلك البالغ ان جف خلافا لمحمد وكذا ان لم يجف عند ابي
ابي يوسف وبه يفتي وان تنجس بما يبع فلا بد من الغسل والنجس نجس وبطهر ان يشي
بالفرك والابسل **باب السيف** ونحوه بالسبح مطلق والارض بالجفاف وفيها
الانثى للصلاة لا للتيتم وكذا الاجر المفروش والنجس المنصور والشجر والكل اعين
المقطوع هو النجس المختار وللنفصل والمقطوع لا بد من غسله وطهارة السعي به وال
عينه ويعني الانثى نفقة زواله وغيره الشئ بالغسل ثم غسله او مسح العدة كل مرة ان
ان امكن عصه والافيا لتحقيق كل مرة حتى ينتطح النقا طه وقال محمد بعد طهارة
غير المنعصر ابا وبطهر بساطه تنجس جري الى عليه يوما وليدة وغوا الروث وا
والعذرة بالحرق حتى يصير رما د عند محمد هو المختار خلافا لابي يوسف وكذا يطهر
جاء وقع في المصلحة قصار مدعى وعن قدر الدرهم حة كعوض الكف في الرقيق و
وزن قدر مثقال في الكنيف من نجس مغلظ كالدم والبول ولون صفبه له بكل وكل

او تدرل

وكل ما يخرج من بدن الانسان موجب للتطهير بالحق ونحوه وبول الحمار والارثاء
 والذرة وكذا الروث والحشيش خلاف ذلك وما دون رجب النوب من جفاف كبول الفرس وما
 يؤكل وخمر طير لا يؤكل وبول ان يقع من رؤس الابر عضو ودم السمك ونحوه طيور ما
 مأكولة طاهر الا الدجاج والبطة ونحوهما ولعل الفضل والى رطابه وعند اليوسف
 وماء وركب على نجس كوك ولو لم يورث طاهر في رطب نجس فظهرت طاهر فيه رطوبة
 ان كان نجس حيث لو عصف قطرة نجس الا فلا الى موضع رطب على مطين بطين نجس جاف
 ولو نجس ففان غسل طهرا بلا عرق حكم بطرا رنة كمنظرة بالث عليه باثم
 قدوسا ففضل بعضها او ذيب بعضها طهر كلها وانما الميتة ولبنها طاهر خلاف
 لهما والاستنجاء سنة مما يخرج من احد السبلين غير الرج ومسا في عدد من
 نجس حتى ينقيه يدبر بالجم الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث في الصلوة ويقبل
 الرجل بالاول ويدبر بالثاني والثالث في الشاة وغسله بالماء بعد الجم افضل بغسل
 يديه او لا ثم طهر بطن اصبع او اصبعين او ثلث لابرؤسها ويترخي مبالغة ان لم
 يكن صائما وجب ان جاوز النجس المخرج اكثر من درهم ويعتبه ذلك وراء موضع الا
 الاستنجاء ولا يستنجى بعظم او روث وطعام وعينه وكذا استقبال الا القبلة واستدبابها
 لبول ونحوه ولو في الماء **كتاب الصلوة** النجس من طلوع النجم الثاني وهو البياض
 المعترض في الافق الى طلوع الشمس ووقت الظلم من زوالها الى ان يصير ظل كل شيء مثله
 سوى سوي الزوال وقل لا الى ان يصير مثله من وقت العصر من انقضاء وقت الظلم الى غروب
 الشمس ووقت المغرب من غروبها الى غيب الشفق وهو البياض الكائن في الافق بعد
 الحرة وقل لا هو الحرة قبل وبقي وقت الغسق والوتر من انقضاء وقت المغرب الى فجر الثاني

ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد وقته للجم الثاني فليجئ عليها ويستحب الاسفار مكسرة
 بالجم بحيث يمكنه الوضوء بمكة الاداء بترتيب اربعين اية ثم ان ظهر فساد الطهارة
 بمكة الوضوء او علة على الوجه المذكور والابرا بظهر الصلوة وتأخير العصر ما لم تنقبة
 الشمس الى ثلث الليل والوتر الى آخره لمن يثنى والايان والافضل التوم وتجيل
 ظهر الشاة والمغرب وتجيل العصر والغسل يوم الغيم وتأخير غيرها ومنع عن
 الصلوة وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند الطلوع والاستواء والغروب الا العصر
 يومه وعن القبيل وركعتي الطواف بعد صلاة الجمر والقصر لا قضاء فابته وسجدة التلاوة
 وصلوة جنازة وعن الثقل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة وقيل الغروب ووقت الخطبة
 اما كانت وقبل صلاة العيد وعن الجمع بين صلوتين في وقت الا برفة ومرد لفة ومن
 طهر في وقت عصر او غشا صلواتها فقط ومن هو اهل فرض في اخر وقتها قد يقضيه لامن
 من حاض فيه **باب الاذان** لمن الفرائض دون غيرها ولا يؤذن لصلوة قبل وقتها ومن
 فيه لوفعل خلاف لابي يوسف في الفجر يؤذن الفاتحة ويقيم وكذا الاولى الفاتحة وخير فيه البسوة في
 وكذا انه كرها للمساقر للمصل في بيته في المصرفة بالجم لا للنبأ وصلى الاذان معروفا
 الاذان دبره فلاح اذان الفجر الصلوة خيرة من التوم مرتين والاقامت مثله ونزاد
 بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ويترسل فيه ويحد فيها ويكره الترجيع والتجمل
 والتمحيب ويستقبل بها القبلة ويحول وجهه يمنة ويسرة عند حتى على الصلوة وحتى على
 الفلاح ويستدبر في صومته ان لم يجد رغويل واقفا ويجعل اصبعيه في اذنيه ولا يستلم
 في اثنتيها ويجلس بينهما الا في المغرب ويفصل يسكتة وق لا اجل حفيضة واخفى
 المتأخرون التثويب في كل الصلوة ويؤذن ويقيم على طهر وجاز اذان الحمد وكذا ان

واذا انقلب بعد كذا ان للآفة والجنون والسكمان ولا يعاد الا قامت وسحب كون المؤذن ما
 بالسنه والاوقات وكيفية اذان الفسوق والصبي والقاعد لا اذان العبد والاعلى
 والاعلى اي وولد الرقا واذا قال حتى على الصلوة قام الامام والي عتده اذا قال قد قامت
 الصلوة شرعوا وان كان الامام غائبا او هو المؤذن لا يؤمنون حتى يحضر **باب في صلوة**
 اي الصلاة
 اي طهارة بدن المصلي من حدث وخبث ومكانه ونوبه وسر عورته واستقبال القبلة والنية وعورة
 الرجل من تحت ستره الى تحت الركبة والامتناع من الرجل مع زيادة بطنا وفلربا وتجمع بدن المرأة عورة
 الاوجهها وكيفية وقدمها في رواية وكشف شيع عضو عورة يمنع كالبطن والخذ والف
 وشعرها النازل وذكره بمغذوه والذين يحدوها وحلقه الدبر بمغذوها وعند ابي يونس انما يمنع
 النكاح والاكث في الصلوة عند روايتان معا ومن يحد بها يحد بها ولا يعيد ولو وجد ثوبا
 ربعه طاهر وصلى عاديا لا يجزئه وفي اخر من ربه طهارة تجزئه والافضل الصلوة به وعند محمد
 تنضم وان لم يجز به ما يستمر عورته ففصل في ثابته كوع وسجود جازو الافضل ان يصلي قاعدا
 بايما وقبلة من يركبها عين كعبه ومن بعد جرحها ورن جرحها ولم يجز من يساهل عن تحريه وصلى
 وان علم بخطئه بعد ما لا يعيد وان علم به فيها استدروا بني وكذا ان تحول وجهه وجهه وان شرب
 بلا تحريم لا يجوز وان اصاب وعند ابي يونس ان اصابه جازت وان تحري قوم جرات وجهه لو حال
 امامهم جازت صلواته من يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه وقبلة الى توجيهه
 قدرته ويصل قصد قبل الصلوة بخرها وقسم التنظير الى قصد الفصل ويكفي مطلق النية للنفذ والسنه
 والنية اوج في الصحيح والنفذ شرط تعيينه كالعصر مثلا والقصد ينوي النابعة ايضا والنجاسة ينوي
 الصلوة لله والدعاء للميت ولا يشترط نية عدد الركعات **باب صحة الصلوة** فرضها التحريم وهي
 شرط والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود الاخيرة قد رتبها وهي لو كان والاربع

يصنع فرض خلافها وواجبة قراءة الفاتحة وفطم السورة وتعيين القراءة في الاوليين ورعاية الله
 الشريعة فعل مكررة وتعديل الاركان وعند ابي يونس ربه الله فرض والقعود الاول والاربع
 والشرط واللفظ السلام وقنوت الوتر والتكبير العبد والحر في محله ولا يسر في محله و
 وسنن رفع اليدين للتحريم ونشر اصابعه جهرا بالامام بالتكبير والثناء والتعوي والتسنية والثامن
 سرا ووضع يمينه على يساره تحت السرة وتكبير الركوع وتسبيحة ثلث والرفع منه واخذ ركبته
 بيمينه والتفريق اصابعه وتكبير السجود وتسبيحة ثلث ووضع يمينه وركبته واقفا من رجله اليسرى
 ونصب اليمنى والقومة والجلوس والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء واذا نظر الى
 موضع سجوده وكلمة عند التثويب واخراج كف يمينه من كفيه عند التكبير ودفع الساق الى الخلف
 والقيام عند حي على الصلوة وقيل عند حي على الفلاح والشموع عند قد قامت الصلوة **فصل**
 ينبغي الخشوع في الصلوة واذا اراد التحول فيها كبره خازفا بعد رفع يديه الى اذنيه خذاه
 شحنتا اذنيه وقيل ما يشاء عند ابي يونس رفع مع التكبير لا قبله والمدة ترفع خذاه من كبره ومقا
 تكبير المؤتم تكبير الامام افضل خلافها لو قال بدل التكبير الله اجل واعظم والرحمن اكبر والاله
 الا الله او كبر بالفارسية صح وكذا الوقوف على عا جنة اعر العيرة اودع وسمي وغير الفارسية
 من منكم الا ان منكم في الصحيح ولو شرع بالاسهم اغفر للاعوز وقال ابي يونس ان كان له حسن
 التكبير لا يجوز الا به ثم يعتد بيمينه على راسه تحت ستره في كل قيام من فيه ذكره عند
 محمد في قيام شرعا في قراءة فيض في القنوت وصلوة الجازة خلافه لو برسر في قومه
 الركوع وبين تكبيره العبد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك اللهم الى اخره ولا يضم اليه في جهرته
 وجهره الى اخره خلافه لابي يونس ثم يتقود سر الفناء فياتي به المسبوق عند قضائه ما سبق
 القنوت ويؤخر عن تكبيره العبد وعند ابي يونس يؤتى به في القنوت ويؤتى به في القنوت

قد اورد مرتبه او كسر كدفع

على تكبيرات العيد ويسمى سر أو كل ركعة لابن الفتح والسنة خذ في صلوة الفتح
للحكمة للفتحة الحاففة وما يتر من القرآن انزلت للفصل بين السجدة من الفتح ولا
من كل سورة او ثلث ايات واذ قال الامام ولا الصالحين امن هو المؤمن سر ان تكبر را
را كما ويعتمد يديه على ركبته ويفتح اصابعه بسطاً ظاهرة غير رافع الرأس ولا يركب لركبته
ويقول ثلث سبحي ناري العظم وهو ادنيه ويستحب الزيادة مع الابتناء للمنفعة
الامام قائم سمع الله لما حمده ويكفي به وق لا يضم اليه ركبته للمد ويكتفي بالفتدي با
بالتحديد اتفاقاً والمنفرد ويجمع بينهما في الاصح وقيل كل الفتدي ثم تكبر ويسجد ويضع ركبته
ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ضمهما اصابع يديه محاذية اذنيه ويبدأ بحسب عليه ويجز في بطنه عن
خذليه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة والمرة تستحضر وتبذل فاطمة بن محمد بن ابي
سبحان ربي الله ثلث وهو ادنيه ويسجد بانته وجهته فان اقصر على احد هـ او على كوا
عمامة جاز مع الكرامة وقال لا يجوز الاقتصار على الانق من غير عذر ويجوز على فضل
نوبه او على شئ عجزه ويستقر جبهته عليه لا على ما لا تستقر وان سجد للرحمة على ص
على ظهره من هو محرم في صلوة جاز وبي يتم بالرفع عند عجزه وعند اي يوسق بالوجه
ثم يرفع رأسه مكباً ويجلس مطمئناً ويكبر ويسجد للركوع فيه رفع وجهه ثم وجهه يديه
ثم ركبته وينهض قائماً من غير قعود ولا اعتنى يديه على الارض والثانية كالأولى
ولا ان لا يشئ ولا يتعد ولا يرفع الا في فقه صريح فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية من ا
الركعة الثانية اقرش رجليه اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصبا ووجهه اصابعه نحو
القبلة ووضع يديه على خدييه وبسط اصابعه موجهة نحو القبلة وقوة الشاهد ابن مسعود
رضي الله عنه وهو الحيا لله والصلوة والطب السلام عليك ايها النبي ورحمة وبركاته

السلام

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده
ورسوله ولا يذير عليه في القعدة الاولى ويقرأ في بعد الاولين الفتح خاصة وهي
افضل وان سج او سكت جاز والقعود والثاني كالاول والمرة تتوكت فمهما وهو ان يخل
على التبرك اليسرى وتخرج كذا رجلاً من الجانب الايمن في اتم الشهادة صلى الله عم
ودعاء يثابته شبه الفاض القرآن والادعية الى نورة لا يثابته كلام النسي
ثم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك وينوي
الامام به من عن يمينه ويساره من التحفظة والناس الذي معه في الصلوة والفتدي
كذلك وينوي الامام في الجانب الذي هو يوفيه وفيها ان حاشا ذاه والمنفرد لل
الحفظة فقط **فصل** يجهر الامام في المجمع والعديد والجزء الثاني اداء وقضا وخبر المنفرد
في غل القيل والفرض الجزري ان كان في وقته فضل للحرر ويخفي حتى يفي سوي ذاد في الحر
اسماع غيره وادنى الخ فمئة اسماع نفسه في الصحيح وكذا كل ما يتعلق بالطلاق كالطلاق
والعناق والاستناء وغيره ولو ترك سورة اولى العناق قضاها في الاخر بين مع الفتح
رجلها ولو ترك فاعترها لا يقضها وفرض القراءة آية وقا لاندت ايات قصار رواية
طويلة وشترها في السفة عجلة فاعني الفتح واي سورة تامة نحو البروج وشفت
في الجوف في الحضر اربعون آية او خمسون والسمو اطوال المفصل فيما وفي الظهر واط
في العصر والعش وقضاه في المغرب ومن الجهر الى البروج طوال ومنها الى الديكن او
ومنها الى الآخر قصار وفي الضرورة بقدر الحان وتطاول الاولى على الثانية في الجهر فقط
وعند محمد في الكل ولا يفتن شئ من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره وكره النقيين
ولا يقرأ للمؤمن بل يسمع وينصت وان قرأ امامه آية الترغيب او الترهب او خطب

الحفظة ص



رأسه يدرك تلك الركعة ومن ركع قبلها مفادركها ما فيه ركن ركوع **باب المقضاء**
باب ترتيب بين الغائبة والوقية وبين الغائبة شرط فلو صلى فرضاً ذكره فأنه
 ففرضه موقوفاً وعند سماه باطلاً ولو صلى ففرضه قبل أداء سنة بطلت وفرضية ما صلى
 ولا تحت عند لا عند سماه والركعة كالفرض عند فأنه كركعة عند خلاها ولو صلى العشاء
 وضوءاً سابغاً ثم صلى العشاء السنية والشعر الوتر به بعد السنية لأعادة العشاء ولا يعيد
 الوتر خلاها ولو بطلت الفرضية لا يبطل أصل الصلوة خلاها لم يسقط الترتيب
 بضيق الوقت وبالنياس وبهيرة الوقت **باب ما إذا حدثت أو قديمة ولا يعيد**
 إلى القعدة فمن ترك سباً أو أكثر شرعاً أو يؤدى إلى الوقية مع بقائها الغائبة ثم قارة فوط
 جديدة فصل وقية بعده ذكر له تحت وقية وكذا الوقية تلك الغائبة الأفضا
 أو فرضين فصل وقية ذكره لا يقبل ترك الصلوة عمداً لم يجز ولو ارتد أو قبض
 صلى في السلم في الوقت لم يفي الوقت أعاده ولا يلزم قضاء ما فأنه بعد إسلامه في
 دار الحرب أن جزمه فرضية **باب سجدة** إذا سجدت بزيادة أو نقصاً بسجدة سجدة
 بعد التسليمين وقيل بعد واحد وشهد وسلم ويأتى بالصلوة على النبي عم والدعاء في
 القعدة التسهوه هو التخييع ويجب أن أفاد في ركوع أو قعود أو قدم ركن أو أخره أو كرهه
 أو غيبه واجب أو تركه كركوع قبل القراءة وتأخير القيام إلى الشدة بزيادة على الشدة و
 وركوعين والبره فيمضي أو بالعكس وترك القعدة الأولى وقيل كله يؤدى إلى ترك الصلاة
 الواجب وإن تشرد في القيام أو الركوع لا يجب وإن سجد مراراً يكفيه سجدة واحدة ويلزم
 المقدي بسره أو ما مر أن يسجد لا بسره أو للسجود يسجد مع ما مر أنه يقضى سرى
 عن القعدة الأولى وهو إليه أقرب والآلا ويسجد للتسهوه وإن سرى عن الأخيرة أعاد ما لم

على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي مدت الاقامة بعد اخر ايام قريته وماي غشيه
يوما او اكثر ولو نوي بغير موضعين بحكمة ومتى لا يجزئ مني الا ان يبيت باحدهما وقصر ان
نوي باقلا من اوله بنوي ثانيا سبينا وكذا عسكر نوبيا بارض الحرب او حاصروا مصر
فيرا او حاصروا اهل البقي في داره نافي غيره ويتم اهل الاجبية لو نوبيا في الاصح والافضل
السفر بالمعنى في الوقت صح ويتم بعده لا يصح واقفي المقيم به صحيح فيرا ويقتصر
ويتم للمقيم بلا فاقة في الاصح ويستحب له ان يقول لهم انتم الصلوة ثم فاني مسافر ويبطل
الاصل بمنزلة لا بالسفر ووطن الاقامة بمنزلة السفر والاصل في مقتضى اصله وتقتضي فائتة
السفر في الضرركتين وفائتة لظرف مقتضى في السفر رجعا والمعتبر في ذلك آخر الوقت وا
والعاص كغيره ونبت الاقامة والسفر يقتضيه من الاصل دون التبع كالعيد والشرعة والجمعة
باب الخطبة لا يصح الا بئسنة شرط للمصروف فائتة والسلطان ان اوتاه شبه ووقت الظهور
والخطبة قبل في وقتها والى عت والاذن العام والمصر كل موضع له اجرة فاض بقدر الاحكام
ويقيم الحدود وقيل ما لا اجتماع اهل في كبر ساجده لا يسعهم وفيه ما اتصل بعد الله
المصالحه وتصح في مصر في مواضع هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند ابى
في موضعين ان حال بيزنات من مصر في الموسم تفتح الجمعة فيها للخليفة او امير المؤمنين
لا لامير المؤمنين بخلاف عرفا وفرض الخطبة ببيحة او غيرها وعند ما لا يتحقق ذكر طوبى
بسم خطبة ويستحب ان يخطب قائم على طرارة خطبتين بصل بيزنات بجمعة متمنتين
على تراويحة آية الالباء والتقوى والصلوة على النبي عم فبكره ترك ذلك اقل الجماعة
ثلاثة سوى بجمعة الامام وعند ابى بيزنات ان قيل جمعة معروفة واقل سبعه وبيضا
نواظر وعند ما لا يثبت نواظر الاثني واثني عشر وعده ويبطل بخروج وقت الظهور بشرط

وجوبها

وجوبها سنة الاقامة بمصر والكوفة والقيروا والخرقة والسلمة العينية والرجلين فلا يجزئ على الا
وان وجد قائما خلا فاجزأ وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج للمعان كان يسمع النداء
تجيب عليه عند محمد وبريفتي ومن لا يجتمع عليه ان اداها اجازته عن فرض الوقت وليس العبد
والله يرضى ان يؤتم فيك وتتفعدهم ومن لا عذر له له صلى الظهر قبلها جازم الكراهة ثم اذا
سعى اليها والامام فيها يبطل ظهره وقال لا يبطل ما لم يدرك الجماعة وينسرع فيها وكذا للمعذور
والسجود اداء الظل عجا عت في المصر يومها ومن ادركها في التشهد او سجود السهو يتم
جمعة وقال محمد يتم الظل ان لم يدرك الكثرة الثانية واذا خرج الامام من الصلوة ولا كلام حتى
ينزع من خطبته وقال يباح الكلام بعده خروجه ما لم ينزع في الخطبة ويجب التسبيح وتركه
البيع باذان الاول فاذا جلس على المنبر اذن بين يديه ثانيا واستقبله مستمعين منصطين
فاذا اتم الخطبة اقيمت **باب التكبيرة** صلو العبد وشرايط الجماعة وجوبها
واداء سوى الخطبة ونسب في الفطر ان يأكل شيئا قبل صلوته يستحب ويقتل ويطلب
ويبس احسن ثيابه ويؤذي فطرته ويتوجه الى المصلى ولا يجزئ بالتكبير في طرقة خلاف لرجاء
بتنقل قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس قد ربح او ربحين الى زوالها وصرفها ان يصل ركن
ركعتين بكبر للتكبير الاحرام ثم يثنى ثم بكبر ثلث ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم تكبر ويسجد ويسجد
في الثانية بالقرعة ثم بكبر ثلث ثم اخري للركوع ويوضع يديه في الزوايد ويخطب بعدها
خطبتين يعلم ان في احكام الفطرة فلا تقتضي ان فاتت والامام وان منع عذر عنها في ال
في اليوم الاخرول صلوته في الثاني ولا تنصلي بعده والاصح كالنظر لكن يستحب تأخير الاكل
فيها الى ان يصل ولا يكبر فيها في المنح ويحجر بالتكبير في طرقة المصلى ويعلم في الخطبة
تكبير التثنية والاصحية ويجوز تأخيرها الى الثاني والثالث بعدد غيره عذرو الاجتماع يوم

الوقوف تنبها بالواقفين ليس بشئ ويجب تكبير الشريك من فجرفة تنبها الى عصر يوم العيد على
المقيم بالمصنعة في فرض اذ في جماعة مستحبة وبالاعتداء يجب على المرأة والالف في وقت
الى عصر اخر ايام تسري على من يصلي الفرض وعليه العمل وصلة ان يقول مرة الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر لله الحمد ولا يترك المؤمن ان ترك امامه
باب صلاة ان اشهد الخوف من عدو اوسع جعل الامام طائفة بائنا العدة وصلى بطائفة
او ركعة ان كان مسافرا وفي الخوف ركعتين ان كان مقيما وفي المغرب وضعت هذه الى العدة
وجاءت تلك صلي بهم مابقي وسلم وحده وذبحوا الى العدة وجاءت طائفة الاولى وانتم
بالقراءة ثم الطائفة الاخرى وانتم بقراءة ويبطل المشي والركوب والمقاتلة وان اشهدا
الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصلوة صلوا وحدا ركعتين بومون الى اي جهة قدروا وان عجزوا
عن التوجه ولا يجوز بل حضور عدو والي يوسن لا يجيز ما بعد النبي عم **باب صلاة** في وقت المحر
المختصة الى القبلة على شقة الامم بمن واختير الاستلقاء بيقن الشهادة فاذا استند
الى يمينه وغض عينيه وبسحب نجعل دفنه واذا اراد اغسله وضع على سريره وعجز
وتستر عونه ويجوز ويوضي بلا مضمة ويستحب في ويغسل يامغسل بسدر او عرق
انا وجد والاقبال فاح وغسل رأسه وحيته بالخلم واضجع على يساره فيغسل حتى يصل
الى ما يلي الخفة منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس مستندا ويضع يده برفق فان خرج
منه شئ غسله ولا يغسله ولاوه وضوءه ينشفه ثوب ويجعل الخنوص على رأسه
وحيته الكافور على السجدة ولا يسرح شعره وحيته ولا يقص ظفروه وشعره ولا يخنق
ثم يكفنه سنة كفن الرجل فيص وهو من الكلب قدم واذار ولفافه واما من الفم الى
القدم واستحسن بعض الساجين خربا الى مت وكفاية ازار ولفافه وسنة كفن المرأة درع وخمار

12
وازار ولفافه وخرقة تر بطن على خيها وكفاية ازار وخمار ولفافه وعند الضرورة يكفي الواحد لثلاث
ولا يقتصر عليه بل ضرورته ويستحب الابيض ولا يكتفى الاقبيم يجوز له ليس في حال حيوة
يجزى الا في كفن وتري قبل ان يدبر فيها وتبسط لفاقة ثم ازار عليه ثم تقص ويوضع
على الازار ثم يلف الازار من قبل يساره ثم من يمينه ثم الف فذلك لك والمدة تلبس الدرع
ويجعل شعرها صغيرا على صدرها فوقه ثم ثني رفاق ذلك تحت الفافة ويقد الكفن
ان حيوان يشه **فصل** الصلوة فرض كفاية وشروط السلام على الميت وطراوته واولي
الناس بالتقديم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام المي ثم قولي الاقرب في الاقرب الا الا
فانه يقدم على الابن واللوي ان ياذن لغيره فان صلى غيره من ذكر بلاذن اعدا الولي ان شأ
ولا يصلي غيره والي بعد صلوة وان دفن بلا صلوة صلى على قبره ما لم يظن تقصيره ويقوم
خذاء الصدر للرجال والمرة ويكبر تكبيرة يشي عقيبها ثم ثنية يصل على النبي ثم بعد ذلك
ثالثة يدعون لنفسه وللميت وللمسلمين بعد ثلث اربعة ويسلم عقيبها وان كبر خرج لا يتابع
ولا قراءة فيها ولا تشه ولا رفع يدي الا في الاولى ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم اجعله
لنا فدا اللهم اجعله لنا اجرا وزخا اللهم اجعله لنا شفعا فمشفعا ومن ان بعد تكبير
الامام لا يكبر حتى يكبره اخرى ويكبر معه وقال ابي يوسن يكبر ولا ينتظر كني كان حاضرا حال
التحيرة ولا يجوز راكب استحنا ونكره في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجه
اختلف المشايخ ولا يصلي على عضو ولا على غائب ومن استهل بعد الولادة غسل وسكت
وصلى عليه والاغسل في المختار واذي الحج في خرفة ولا يصلي عليه ولو سجدت جنتي مع احد
احد ابويه لا يصلي عليه عليه الا ان اسلم احدهما او اسلم هو عاقلا او لم يسب احداهما معه
ولو ماتوا لم يمسح على قبره ولا يغسله غسل النجاسة ولا في خرفة والفاه في الخفرة او

او فقه الى اهل بيته ومن في حله الجنازة اربعة وان يبدء فبضع مقدرة ^{على} يمينه ثم يوحى بها
 ثم مقدرة على يساره ثم مؤخرها ويسرع عليه دون التثنية والمنشئ خلفها افضل واذا وصل
 الى قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الاعناق ويجوز القبر ويجوز ويدخل اليه في حرمته القبلة
 ويقول ابو وضعه ^{سم الله} وعلى منته رسول الله ويسجد في قبر المرأة لا الرجل وبوجه الى القبلة وتخل
 القعدة ويسوي عليه التراب او القصب ويكره الاجتر والخشب وهراب التراب ويسمى القبر ولا
 يرتفع ويكره بناء الجص والاجتر والخشب ولا يدفن انسان في قبر الا ضرورة ولا يخرج من القبر
 الا ان تكون مقصوبة ويكره وطير القبر والجلوس والنوم عليه والقعدة عنده **باب الشهيد**
 صوم من قتل من اهل الحرب والبنى والقطاع الطريق او وجد في معركة وبداثر جراحه او قتل مسلم ظلم
 ولم يحب بقتله دية فيكفى ويصل عليه ولا يغسل ويدفن بدمه وشبابه الا ما ليس من اجسدي
 كالغزو والخشوع والخد والسراج ويزاده وينقص مراعاة الكفن الستة وان كان صبيا او مجنونا
 او جنيا او حايضا او نكاحا يغسل خلافهما ويدفن في المصر ولم يعلم ان قتل قتل عمدا ظلم
 وكذا ان ارتب بان اكل او شرب او عولج او باع او اشترى او عاشرا كنه يومه عن ابي يوسف
 خلا لجمعة او مضى عليه وقت صلوة او يعقل او علوة خيمة او نقل من الموكلة حيا او اوصى مطلقا
 عن ابي يوسف وقال لجمعة ان اوصى بامر اخر وبي لا يغسل ومن قتل جمعة او قصاص غس وصالته
 عليه ومن قتل بغيره او قطع طريق غس ولا يغسل عليه وقيل لا يغسل ايضا ويصل على قاتله
 خلا لابي يوسف **باب الصلوة في كعبه** صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظمرا الى ظهره
 جاز له الى وجهه لا يجوز ذكره ان يجعل وجهه ولا يخلع احدا الرها ويوفرها جاز وان كان خارجا
 جازت صلوة من ما قرب اليها من اماه ان لم يكن في جنبه ويجوز الصلوة فوقها ونكوه **كتاب النكوة**
 على كل بيت جزء من المال معيتي شرعا من فقير مسلم غير شتم ولا مولا مع قطع المنفعة عن المالك

من كل

من كل وجه لله تعالى وفطره وجوب العقد والبلوغ والاسلام والحرة ومالك نصا حو لي فارغ عن
 الدين وحاجته الاصلية نام وله تقدير ملكا ^{زكوة} لو تقدر فلا تجب على مجنون ولا صبي ولا مك
 ولا مدبون مطالب من العيا في قلب دينة ولا في مال ضار وهو المفقود والقط في البحر والمفقود
 الذي لا يئنه عليه ومدفون في بئرته نسي مكانه وما اخذ متادرا ودين كان قد عجزت ^{ببطلان} بطلان
 عليه بخلاف دين على مقرر على او معسر او مختلس او جاهد عليه نية او علم قاض خوف في المقتل
 ونحوه ما دفن في البيت ونسي مكانه وفي الدفون والارض والكرم اختلاف بين ابي حنيفة والشافعي
 قبضه فخره لاما ل تجارة عند قبض اربعين وبدل مال ليس كذلك عند قبض نصا وبدل
 ما ليس بمال عند قبض نصا وحولان حول وقا لا يترك ما قبض منه مطلقا الا الدية والارش
 وبدل الك بغيره قبض نصا وحولان حول ونشيط او اثنائية مقارنة لاداء او لدول المقار
 الواجب ولو تصدق بالكل ولم يبق اسقطت وله بالقبض لا تسقط حصته عن ابي يوسف خلا
 لجمعة ونكوه الخيلة لا تسقط طرا عند جمعة خلا لابي يوسف ولو اشترى عبد النجاشي رقيقا استخداه
 بطل كونه لحي رة بالنية ما لم يبعه وكذا ما ورثه وان نوي التجارة فيما ملكه بنية او وصية او كفا
 او خلع او صلح عن قود كان له عند ابي يوسف خلا لجمعة وقيل الخلاف بالعكس ولغا تعيين الناذ
 لتصدق اليوم والدرهم والفقير **كتاب زكوة السواك** ثمة في التي تكفي بالرعي في الكثر
 الحول وليس في اقل من خمسين الا بل الزكوة في اذا كانت خمسا سائمة فغيرها ينكط وفي الغنم
 سئات في خمسين ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى ثلثين بنت
 مخاض وهي التي طلعت في الثانية وفي ستة وثلثين الى خمسين بنت لبون وهي التي طلعت
 في الثانية في الثالثة وفي ستة واربعين الى ستين حقة وهي التي طلعت في الرابعة وفي احدى وستين
 الى خمس وسبعين جذعة وهي طلعت في الخامسة وفي ستة وسبعين الى تسعين بنت لبون وفي

ومن الغريب تمامه ان بلغ ماله نصبا وله عيال فله ما يأخذون منا وان علم اخذ منه لكن ان اخذوا الكل كل
 لا يأخذ بل يأخذ بل بترك قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا يأخذون شيئا لا يأخذ منهم شيئا
 فلامن القليل ان لا يأخذ بل بترك قدر ما يبلغه ما منه وان كانوا لا يأخذون شيئا لا يأخذ منهم شيئا
 الذين او الميراث في الميراث في غير السوائم او الاداء الى عشرة اكران وجرعنا اخر
 مع عينة ولا يشترط اخراج البرائة ولا يقبل في ادائه بفخر خارج الميراث في السوائم ولو في الميراث
 وما قبل من الميراث في الاموال في الاقواله لا منه هي امولته وان من الغريب في ان يقبل
 مفضي الميراث فان مر بعد عوده الى اداره عشر ثانيا والافلا وبعشر قيمة الميراث للقيمة الغريبة وعندها
 ان مر بها بعشرتها ولا بعشر ما لا ترك في الميراث ولا بضعة ولا مضاربة ولا كسب ما دون الا ان
 لا دين عليه ومعه مولا ومن مر بالخوارج فعشره عشر ثانيا **باب الكسب** او ذبي وجده
 معدن ذهب فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض او خراج اخذ منه خمسة والباقى له
 ان لم تكن الارض مملوكة لعشره الا في كثرها وما وجده الغريب في فلاة بيت الا ان وجده
 قد ادرك لا يخسر خلاف لما وفي ارضه ان كان وجده كثر افي علامته الاسلام فهو كالقطعة
 ما فيه علامته الكفر خمس باقية له ان كانت ارضه غير مملوكة وان كانت مملوكة فكذلك وعنده
 اي يوسو وعنده هاتين مملوكتين اول الفتح ان علم والافلا قضى مالك عرفه في الاسلام
 وما انتهت ضربه بجعل كافر في ظلم المذاهب وقيل اسلاميا في زماننا ومن دخل في الحرب
 بامان فوجد في صحرها اركازها له وان وجده في دار من اركازة على ما كثرها وان وجده كاز
 متاعهم في ارض من غير مملوكة خمس باقية له ولا خمس في غريبه زوج وبه جده وجد في
 جبل وبخس يربق لاله لو وعنده عند اي يوسو بالعكس **سورة الحج** فيما سقت
 السماء او سقى سبي الى خد من غير جبل العشر قبل او كثر لا شرط نصيب وبقا وعندها
 مؤخره

وانما يجب

انما يجب فيما سقى سنة اذ بلغ حصة وسقا والوثقون صاعا وما لا يوفقا وابلغة قيمة فخر
 او سق من ادى ما يوسق عند اي يوسق وعند محمد اذ بلغ حصة امثال من اعلى ما يقدر برنوعه
 فلعشر في القطر حصة اجمال وفي الرغفران امثال ولا شيء في خطب وقصب فارسي
 وحشيش وبنين وسقي ما سقى بغرب او دالية او سانية نضو العشر قبل رفع ثوبه الزرع وفي
 العسل العشر قبل او كثر اذ اخذ من جبل او ارض عشرية وعندها بلغ حصة افرق والفرق
 سنة بل ثلثون رطلا وعنده اي يوسق اذ بلغ عشر قرب وبخس عشران من ارض عشرية لعلمه
 محمد عشر واحد ان كان اشتراها من مسلم ولو اشتراها من ذمي اخذ منه العشران وكذا لو اشتراها
 منه مسلم او مسلم هو خلاف الا في يوسق قيل محمد معه على المرأة والصبي من ارضه على
 الرجل ولو اشترى ذمي عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد يبق على حالها وان اخذها منه
 مسلم بشفعة او رد على البائع ثلث البيع عاد العشر وفي ارضه جعلت بيتا خارجا
 ان كان له ذمي او لم يسقها بامان وان سقاها بامان العشر فلعشر فلا شيء في
 الدار ولو لذمي وماء السحاب والبير والعيون عشرية وماء انما وجدها الجمع خراج
 وكذا لسجون وخيجون وجعلت والفرع عند اي يوسق خلاف الحجة وليس عين فدا وقط
 في ارض عشرية وان كانت في ارض خارج ففي خرابها الصالح للزراعة الخراج فيها
 ولا يجمع عشر خراج واحد في ارض واحدة **باب الميراث** هو الميراث وهو من لا شيء دون نصيب
 والمكسب من لا شيء له وقيل بالعكس العامل يعمل بقدر عمله ولو غنيا ولا مكسب
 في فلك رقية ومديون لا يملك نصبا بافضلا عن دينه ومنقطع الفرع عند اي يوسق
 والجمع عند محمد ان كان فقيرا ومن له مال في وطنه لا معه ويجوز دفعها الى كلهم والى بعض
 بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد او تكفين ميت او قضا دينه او ثمن قتل يفتى ولا الى ذمي
 مؤخره

الاحمال
 ثلثة ما يتر من

وصح غيرها ولا ان غني عليك نصا من اي مال كان او عبده او طفله خلاف ولده ^{بفتح العين} **باب** صفة الفطر والكفارة
 ان كان فقيرا ولا الى ما شئت من العلي او عيسى او جعفر او عقیل او الخار ^{بفتح العين} بن عبد المطلب لو كان
 عسلا عليه قبل خلاف النطوع ومو اليهم مثلهم ولا يدفع المذكور كانه كونه الى الصلة وان على او فطر
 وانا بسفل او زوجه وكذا لا تدفع الى زوجا خلاف لهما ولا لغيره او مكاتبه او مدبره او ام ولد له
 وكذا عبده المفق بعضه خلاف لهما ولو دفع الى من ظنه مضمونا فان ان غني اوها غني او كافرا او ابوه
 او ابنه اخرته خلاف للابن يوسف ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ بغير دفع ما يغني عن الشئ يومه
 دفع نصا او اكثر الى فقير غير مديون ونقل الى بلد اخر الا الى قريبه او جرح من اهل بلده ولا يسئل
 من له ثوبه **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر
 الاصلية ان لم يكن ناصيا بغير غرم الصدقة عليه ويجب الاضحية عن نفسه ولده الصغير الفقير ^{بفتح العين} وغيره
 ولو كافرا وكذا امته وام ولد ولا غني رزقه ولده الكبير وطفله للفقير بل من مال الطفل غني
 والمجنون كالطفل ولا غني مكاتبه ولا غني عبده للحرارة ولا عبدا ابوا الا بعد عوده ولا ان عبدا او عبيد
 اثنين او عند ما يجب على كل فطرة ما يخصه من الرؤوس دون الاشتقاق ولو بيع غنيا ففعل
 من يتقرر الملك له وجب بطوع الفجر يوم الفطر في ما قبله او اسلم بعبده لا يجب فطرته وصح
 تقديمه بغير فرق بين مدة ومدة ونذر اخراجا قبل صلوة العيد ولا تسقط بالثاخير وهي نصف
 صاع من ابر او دقيقه او سبعة اصاع من تمر او شعير ولا زبيب كالتمر عند ما كالشعير
 وهو رواية الحسن عن الامام والقاسم ما يبيع ثمانية ارطال بالعمراق من تمر عرس او نخل
 وعند اي يوسق خمسة ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوي بفتح خلاف المحم ودفع البرق مكان
 شتره به الاشياء فيفضل عند اي يوسق الدراهم **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر
 عاقل طاهر من حيض ^ط ونفاس وصوم رمضان ^ط فويضة على كل مسلم مكمل صح

والكفارة

والكفارة واجب وغير ذلك مثل وصوم العبدين وايام التشرية حرام ويجوز اداء رمضان واداء
 والنذر للمعني بنية من الليل الى ما قبل نصف النهار لا عند في الاصح وبمطلق البنية بنية
 النفل وصوم رمضان بنية واجب اخر للصحيح ^{بفتح العين} القيم لا النذر للمعني ^{بفتح العين} بن عمنواه ولو نوى
 المريض او الفقيه واجب اخر وقع عما نوى وعنه ما عني رمضان والنفل كله يجوز بنية
 قبل النصف النهار والنفل والنذر المطلق والكفارة لا تصح الا بنية معينة من الليل ونية
 رمضان بنية هذا له او بعد شعبان ثلثين في يصام يوم السبت الا نطوعا وهو واجب ان
 ان وافق صومها بعد ده والا فيصوم الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكذا صوم غني
 رمضان او غني واجب اخر وكذا ان نوى ان كان من رمضان فعنه والا فنفق نفل او غني واجب
 اخر وصح في الكل عن رمضان ان ثبت والا فاني ان جزم ونفل ان ردد وان قال ان كان
 رمضان فانا صائم غير فلا لا يصح ولو نذر رمضان بنية ولا يصير صائما اذا كان ^{بفتح العين} **باب** صفة الفطر
 بالسماعة قيل في هلال رمضان خبز عدل ولو عبدا او اسني او محمدا وادق قد فطر
 ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال الفطر ^{بفتح العين} في الحج ^{بفتح العين} فطرته خبز او تمر او خبز او تمر
 العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوي وان لم يكن بالسماعة فلابد في الكل من جمع عظيم
 يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفي باثنين وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان جاء من خارج
 البلاء او كان على مكان مرتفع ولو صاموا ثلثين ولم يروا محل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين
 وانا بشهادة واحد لا تجل خلاف المحم ومن رمضان اى حلال رمضان او الفطر ورد قوله وان
 افتر قضى فقط ويجب على الناس الدخايس الهلال في التاسع والعشرون من شعبان
 ومن رمضان واذ اثبت في موضع لزم جميع الناس ويحل بخلاف باختلاف اللطالع ^ط
باب صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر **باب** صفة الفطر

ولا يلبس في الحج مع اكثر من ذلك فان لبس فلان خرج ساعته بلا عذر فسد بها لا يفسد
 ما لم يكن اكثر اليوم والكله وشبهه ونومه فيرجز ان يبيع ويشتا في احضار القضاة السلطنة
 ولا يجوز لغيره وعجم عليه الوطني ودواعيه ونفسه بوطي ولوناسيا وفي الليل وبالنس
 وقبلة والوطي في غير فوج ايضا انزل والا فلا ويكره له الصمت والكلام لا يجيز ومن اذاعا
 ايام لم يمتد بليا ليراوان نذر يومين لزمانه بليته خلا فالذي يوسق في الليلة الاولى
 منها وان نوي التمر خاصة صحت ويلزم التتابع وان لم يلتزمه ويلزم بالشروع الا عند
 محمد كتاب الحج هو زيارة مكان مخصوص بفعل مخصوص فرض في العمرة على الفور خلا
 لمحة بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة وقدره زاد وراحلة ونفقة زهنا واياها
 ففلت عن حواجه الاصلية ونفقة عياله الى حين عوده مع امن الطريق وزوج او محرم
 للمرأة ان كان بينها وبين مكة فتسافر للحج بل احدهما او شرط كون المحرم عاقلا بالغا
 غير مجوسى ولا فاسق ونفقة عليها وتخرج مع حجة الاسلام بغير اذن زوجها ولو احرم صبي
 او عبد فبلغ او عتق فغنى لا يجوز عن فرضه فان جدد الصبي احرامه للفرض مع بخلاف العبد
 وفرضه الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيارة وهما ركنا وواجبه الوقوف
 بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة وري الحمار وطواف الصدر للفاقي والطلق والتفريق
 وكل ما يجب بتركه الدم وغيرها سنة واداب وانشره شوال وذو القعدة والعن الاول من ذي
 الحجة ويكره الاحرام له قبلها والعمرة سنة والمواقف للمدنيين ذوالحليفة والشماتيين
 جحفة والعراقيين ذات عرق والمذنيين قرنا والمميين يلزم لاهلها ولم يمن مرتقا ويحرم
 تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول مكة وجاز التقديم وهو افضل ويجزى من هو داخل في دخول
 مكة غير محرم ووقته للحزب والمك في الحج الحرم وفي العمرة للحزب **فصل** واداء الواجبات للحرام نذ
 ان

ان يقع الظفارة ويقص شاربه ويحلق عانته ثم يتوضأ او يغتسل وهو افضل ويلبس الزا وردها
 ابيضين وهو افضل ولو كانا غسليين اولى لبس ثوبا واحدا يستوعورته جاز ويتطيب ويصلي
 ركعتين فان كان مفردا بالحج يقول عفيها اللهم اني اريد الحج فيستوي وتقبله مني وان نوي
 بقلبه اجرة فم يتي فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
 لبيك الملك لا شريك لك ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فاذا لبس ثوبا فقد احرم فليتب الرافت
 والفسق والجدار وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه وقتل الفحل والتطيب وقلم
 الظفر وحلق شعور اسه واجتبه بالخطمي وليس يقص او سراويل او قبا او عمامة او قنسوة
 او خفين الا ان يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين وليس ثوب يصنع برغفان او ورسي
 او عصفر الا ما غل حتى لا ينقص ويجوز له الاغتسل ودخول الحمام والاستظلال بالبيت ولا
 والحج وشدة الرضا في وسطه ومقاتلة عدوه وبكسر التبر رافعا برأيه عقيب الصلوة وكلاما
 علا شرفا او هبطا واديا او لقي راكبا وبلا سحر **فصل** فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد
 فاذا لمعاين البيت كبر وهلل وابتداء بالحجر الاسود فاستقبله وكبر وهلل رافعا يديه
 كالصلوة ويقبل ان استطاع من غير اداء او استمده او بمشي في يده ويقبل او يشير اليه
 مستقبل مكبرا مهلا عامدا لله تعالى على النبي عم ويطوف اخذ اذن بمكة ما يلي
 وقد اضطلع رداءه بان جعله تحت ابطه الايمن والى طرفه على كفته الايسر ويجعل طوافه
 وراء الخطيم سبعة اشواط يرمل في الشقة الاولى منها ويمشي في الباقي على هيئته وتسلم
 للحجر كلما مرت به ويحتم طوافه بالاستسلام واسترام الركن الى ما في كلامه مرتبه حتى ترتفع رداءه
 ركعتين عند المقام اوحيت يستتر من المسجد وهما واجبا بعد كل اسبوع وهذا طواف
 القدوم وهو سنة لغني المقيم بمكة ثم يعود ويسلم للحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل النبي

بجاء العظيمة سوكت

البيت ويكبر ويهتف ويصلي عم رافعا يديه للدعاء ويدعو بما شاء من غير غش ولا خدعة ويحس على حاله فاما
بلغ بطن الوادي بين البيتين الاضيق بين سعي سعي حتى يجاوزهما ويفعل على اللوحة كفعله
على الصفا وهذا الشوط ويسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ثم يقيم بمكة
عمر ما يطوف بالبيت نغز ما اراد فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة خطب الامام خطبة
يعلم الناس فيها المناسك وكذا الخطب في التاسع بعرفات وفي الحادي عشر بمكة فاما
اليوم الثروة يخرج الى منى فيقيم بالاصالة في يوم عرفته ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت
الشمس خطب الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك وصلى بعد الخطبة بالناس
ظهر والعصر معا باذان واقامتين وسقوط الحج صلواتها مع الامام خلافا لهما وكونه
عمر ما فيها ثم يقف راجعا مع الامام بوضوء وغسل وهو السنة فرب جبل للرحمة وعرفات
كل ما وقف الا بطل عمرته ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطاعا مدامكبراً مهتلاً
ملياً مصلياً على النبي عم داعياً بما جئت بهجده ويقف الناس ورأى الامام يقربه مسامحة
مستقبلين سامعين لقوله ثم يقضون بعد الغروب الى مزدلفة وينزل بقرب جبل قروح
ويصلي للغروب والعشاء باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق او بعرفات فعليه اعادة ركعاتها
يطلع الفجر خلافا للبي يوسى ويبيت بمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى بغسل ووقف بالمشعر الحرام
وضع كما في عرفته ومزدلفة كل ما وقف الا وادي محترفاً في السعي فمقرب طلوع الشمس للفقير
فيها يومى حجة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر بكل حصاة ويهتف
بالنبي باولها ولا يقف عندها ثم يذبح ان احب ثم يخلع وهو افضل او يقصر وقد
حلقه غير النساء ثم يذهب من يومه او الغدا وبعده الى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل ولا
ان كان قد قدمها واقر من فيه وسعى بعده وقد حل له النساء ووقته بعد طلوع فجر يوم النحر

وهو

وهو فيه افضل وكذا غيره عن ابي سلمة الترمذي ثم يعود الى منى فيرى الجمار الثالث في يوم الثاني بعد الزوال
يبدأ بالتوجه الى المسجد فيرث بالاشبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عندها ويدعو ثم ياتي
تليها كذلك ثم حجرة العقبة كذلك الا انه لا يقف عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك
ثم انشأ نفر الى مكة ولد ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعدة حتى يرى وان شأه اقام
فوى كما تقدم وهو احب وان رى فيه قبل الزوال جاز خذها والرها جاز يري راكبا وغير راكب
افضل في غير حجرة العقبة وببيت ليل الى الترمذي بسى وكذا تقدم نقله الى مكة قبل
فاذا نفي الى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة فاذا اراد النطق عن طواف الصدر سبعة اشواط
بلا رمل ولا سعى وهو واجب الاعلى القيم بمكة ثم يتقى من زمزم ويشرب ثم ياتي بالبا وبعده
ويقبل العتبة ويضع صدره وبطنه وخده الايمن على المنزوم بين الباء والمجر الاسود ويد
ويتنكب بالاسار ساعة ويدعو مستشهدا ويبكي ويرجع القري حتى يخرج من المسجد
فصل ان لم يدخل الحرم بمكة وتوجه الى عرفته ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء
عليه لتركه ومن وقف او اجتاز بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم عرفته وطلوع
الفجر من يوم الغد فقد ادرك الحج ولو نائما او معني عليه او لم يعلم ان عرفته ومن فاتته فقد
فاته الحج فيطوف ويسعى ويحلق ويقضى من قابل ولادم عليه ولو امر برفعة ان يحرم عنه
عند اعتمائه ففعل صح وكذا ان افعل بالامر خلافا لهما والرائى جميع ذلك كالرجل الا انه لا يكتفى
وجرا لا راسها ولو سرت على وجهها شيئا وحافته جاز ولا تجهر بالنسبة ولا ترمل ولا
سعى بين البيتين ولا تخلق بل تقص وتلبس للخط ولا تقرب الحجر اذا كان عنده رجال ولو كانت
عند الاحرام اغتسلت وانتبجج المناسك الا لطواف وان حاضت بعد طواف التلبية
سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها التي كما يسقط عن اقام بمكة ولو بعد النحر

ولا يمشي ولا يمشي

مكنة ويسقط الدم ولو طاف للصبر في آخر أيام الشهر بعد ما طاف للركن عند تأفلية
 ولو كان بعد ما طاف لم يضافد مان وعندها دم فقط ايضا وان طاف لغيره وسعى عندنا
 بعيدهما فان رجع الى اهل بيته بعد ما فؤله دم ولا شيء لواعاد الطواف فقط هو الصحيح
 وان جامع الحرم في احد السنين قبل الوقوف بحرفة ولو ناسيا فسجدتة وبعض فيه وتقبير
 وعندهم وليس عليه ان يفرك عن زوجته في القضاء وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا
 ينكح عليه بدنة ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا الوقوف او لم يشهوه
 وان لم ينزل وكذا لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر فسجدت وقضيا وان بعد طواف
 الاكثر لم يترك الدم لا تفقد ولا شيء ان انزل بنظر ولو في فوج وان اخر الحلق او طواف
 الزيارة عن ايام الخرف عليه دم خلافا لهما وكذا الخلاف لو اخر التيمم او قدم نسكا على
 نسكه هو قبله وان حلق في غير الحرم الحج او عمره فعليه دم خلافا للبيروني فلو عاد العترة بعد
 خروجه فقص فلا دم اجماعا ولو حلق القارون قبل الذبح لزمه دم مان وعندها دم والدم
 حيث ذكر شاة بجري في الاضحية والصدقة ما بجري في الفطرة **فصل** ان قتل محرم صيد
 بر او دل عليه من قبله الجراء وهو قيمته الصيد بتقديم عدلين في موضع قتله او في اقرب
 موضع منه ان لم يكن له فيه قيمة ثم ان شاة اشترى براهديا ان بلغت فذبحه بالحرم
 وان شاة اشترى بها طعاما فصدق به على كل فقير نصف صاع بر او صاع نرا وشعير لا
 اقل وان شاة صام عن طعام كل فقير يوما فان فضل اقل عن طعام فقير فصدق به او
 عنه يوما كاملا وعند محمد الجراء نظير الصيد في الجنة فيما له نظير في الفلي شاة وفي
 الضيع شاة وفي الارنب عناق وفي البربع جفرة وفي الزمامة بدنة وفي حمار الوحش
 بقرة وما لا نظير له فكفولهما والعام والناسي والعايد والمبتدي في ذلك سواء

وان جرح

وان خرج الصيد او قطع عضوه او شق شوه طين ما نقص من قيمته وان شق ريشه او قطع
 قوامه فخرج عن هبتن الامتناع فقيمة كاملة وان حلبه فقيمة لبنه وان اكسبه فقيمة
 البيض وان خرج من البيضة فخرج ميت فقيمة الفرج ولا شيء بقتل غراب وحداث وفيه
 وعقوب وفارة وكل عقر وعقود وعمل وبرغوث وفراد وسباع وان قتل قلة او جماعة و
 وتصدق بما ساءت وخرت من جوارحه ولا يجاوز شاة قتل التواضع وان صافلا شاة
 بقدره وان اضطر الحرم الى قتل الصيد ففعله الجاء ولا شيء شاة وقوة ويعبر ودجاج
 وبها اهلي وصيدك وعليه الجاء بدمع حام مروي او ظبي مستأنس ولو ذبح صيد من بيته
 ولو اكل منه فقيمة ما اكل مع الجاء بخلاف الحرم اخر اكل منه ويحل للحرم صيده حلال ويجز
 ان لم يدله عليه ولا امره بصيده ولا اعانته من دخل الحرم وفي يده صيد فعليه ان يسلطه
 رد البيع ان كان باقيا وان فاتت منه الجراء ومن احرم وفي بيته او قصده صيد لا يلزم
 وان اخذ حلال صيد ثم احرم فارسله عليه احد ضمن الرسل بخلاف ما اخذه محرما فان قتل ما اخذه
 المحرم محرم اخر ضياعه ورجع اخذه على قتاله قاتله وان قتل الحلال صيد الحرم فعليه قيمة وان
 حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حشيتي الحرم او شجره غير منبتة ولا تماينة الناسي ضمن قيمة
 الاما جق والتصدق متعيني في هذا الاربعة ولا بجري الصوم وحرم رعي حشيشه وقطعه
 الا الاذخر وكل ما على الفرد به دم على القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرم وان قتل
 محرما صيد افعل كل منهما جزا كاملا وان قتل حلالا صيد الحرم فعليه جزا واحد
 يبطل بيع الحرم الصيد والشاة ومن اخرج ضيعة الحرم فولدت وما تافضها وان ادى
 جزا ثم ولدت لا يغني الولد **باب المجاوزة الميقات** **فصل** المجاوزة الميقات
 احرم لزمه دم وان عا اليه محرما ملبيا سقط وعندها يسقط بعوده محرما وان لم يلب

به ويضعه بالبارد لينقطع لبنه فان عطي الهدي الواجب اتعيب فاحسنا
 غير قيامه وضع بالمعيب ما شاؤا وان عطي الطلوع غيره وجب عليه بدنه وضرب به
 صغره ولا ياكل عنه هو ولا غني وليس عليه غيره ويتولد بدنه الطلوع والمقعة والقول
 ولا غيرها **ما لا يشهدوا** ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الخيطات ولو شردوا
 انه يوم التزوية صحت ومن ترك الحرة الاولى في اليوم الثاني وانشأوها فخط ولا
 ان يرمي الكل ومن نذر ان يج ما شيا بمشي من بيته حتى يطوف للزبارة وقيل من حيث
 يمر فان ركب لم يردم حلالا اشترى امه بمشي بالاذن لان عطلها بقص شعره وضرب
 قبل الجاء **الكتاب** هو عقدير على ملك المتعة فصدح عند النوقان وبكوه عند خواف
 الجور ويست مؤكدا حالة الاعتدال وينعقد بالايجاد وقيل كلاهما بلهظ الماضي او احدهما
 كزوجتي فقال زوجته وان لم يعلم معناها ولو قال ادي او يزي في فقال ادا او يزي
 بالاجم صح كبيع وشراخ ولو قال عند الشهود ما ذني وشيوع لا ينعقد وانما يقع بلهظ
 نكاح وتزوج وما وضع لتمليك العيز في الحال كبيع وشراء وهبت وصدقة وتعليك
 لا بجارة واباحة واعادة ووصية وشروط سماع كل من العاقدين لفظ الاخر وحضو
 حزين او حزينين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة مسلمة سامعين معا لفظهما فلا
 يقع ان سمعها سمعا متفرقين وجاز كونهما فاسقين او محدودين في قدح او اعميين
 او ابقي العاقدين او ابني احدهما ولا يظهر بينهما درهما عند دعوي القريب ومع تزوج
 مسلم ذميمة عند ذميين خلافا لمحمد ولا يظهر بينهما درهما ان ادعت ومن امر رجلا ان
 يخرج صغيرته فزوجها عند رجل مع ان كان الاب حاضر والا لا وكذا الزوج الاب
 بالغة عند رجل ان حضرت مع والا فلا **الحمل** يحرم على الرجل امه وجدته وان

كتاب النكاح بعد الطهارة

وان علت وبنته وبنته ولده وان سقطت واخذته وبنتها وبنته اخيه وان سقطت وعمته وخالتها
 وام امراته مطلقا وبنته امرة دخل بها وامرة ابير وان على وابنه وان سقطوا وكل رضاعا والجمع
 بين الاثنين نكاحا ولو في عدة من باين او رجعي او طلاقا بملك يميني فلو تزوج اخت امته
 وطلعا لا يبطي واحدة منها حتى يحرم الاخرى ولو تزوج اختا من اخيتين في عقدين ولم يعلم
 الاولى فرق بينه وبينهما وله ما ينقص مهر وللمع بين امرأتين لو فوضت احدهما ذكرا
 تحرم عليه الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت رجلا لا منها والرضا يوجب من المصاهرة
 وكذلك بنهوه من احدي الجانبين ونظرة الى فرجها الداخل ونظرها الى ذكره بنهوه وساو
 سبع سنين غير مستفاهة برقي ولو انزل مع التي لا تثبت الحرة هو الصحيح ومع نكاح الكنا
 والمصايب المومنة بنبي المتعة وكتاب لا عابدة كوكب ومع نكاح المحرم والحرة والامه
 المسلمة والكتابة ولو مع طول الحرة والحرة على الامه واربع فقط للحري او امواء
 وللعبد شتان وجلي من زنا خلافا لابي يوسف ولا **توطأ** حتى تضع حمارا وموطوءة
 سيدتها او زنا ولو تزوج امرأتين بعقد واحد واحدا منهما هو متهمة مع نكاح الاخرى
 والسمي لهما وعندهما يقسم على مهر مشاهرا ولا يصح تزوج امته او سيرة او
 محوسية او وثنية ولا خامسة في عدة اربعة ابانزلا لامة على حرة او في عدة اخلافا
 لهما فيما اذا كان عدة البائين ولا حامل من سبي او حامل ثبت نسب حنظلا ولو من
 سيدتها ولا نكاح المتعة والموت **الطلاق** نفذ نكاح حتى مكلفه بلا ولي وله
 الاعتراض في غير الكفو وروي الحسن عن الامام عدم جوازها وعليه فتوي قاضي خان وعند
 محمد وينعقد موقوفات ولو من كف ولا يجبر ولي بالفتة وكوكب فان استاذن الولي البكر
 فسكة او ضحكة او بكت بلا صوت فربواذن ومع القصور وكذا لو زوجها فبطل النكاح

وحاصل ان المهر الذي ينفق بالكتاب
 النكاح والرضاع على الحد وعشرين نوعا
 سبعة من جهة النكاح وسبعة من جهة
 الرضاع البقرة من جهة المصاهرة
 واثنان من جهة الجمع واحدة من
 جهة الكفر اما سبعة التي من جهة
 النسب والا ما سبعة التي من جهة
 النكاح والحد والباقي من جهة
 الاخت كذا في كتاب النكاح والحد
 ونقول ان المهر المخرج من الرضاع هذه
 التي يحرم من السب من الرضاع
 وانما لا ينفق
 وانما لا ينفق المصاهرة وام المنة
 الابن اما اشان من جهة الجمع البائين
 اكثر من اربع والجمع بين الاثنين وانما
 الواحدة التي من جهة الكفر فهي
 المحوسية هذا في نكاح الشاوي

وشروطها نسبة الزوج لا المهر هو الصحيح ولو استأذنتها من قبل الزوج فلا بد من القول وكذا
لو استأذنت النيب ومن زالت بكارتها بوشية او حبس او جراحة او تعيس في كبر وكذا لو
زالت بزنا خفي خلافا لما لو قالها الزوج لها سكنت وقالت ردت ولا بنية له والقول لا يخلو
عندها لا عند الامام وللوبي الكناج المحنة والصغير والصغيرة ولو نكحها فان كان اباً او جدّاً للزواج
وان كان غيرهما فلا خيار له في الباطل او علم بالكنج بعد البلوغ خلافاً لابي يوسف وسكو البكر
رضي ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس فان جرت ان لم يكن خيار غداً في النفقة وخيار الغلام والنيب
لا يبطل ولو ما من المجلس ما لم يرضيا صريحاً او دلالة وشرط القضاء للفرج في خيار البلوغ لا في خيار
العتق فان ما أحدهما قبل التزويج ورثه الآخر بلغا او لا والوبي هو العصبية نسباً او سبيل على ترتيب
الارث وابن المحنة مقدم على ابها خلافاً للمحمد ولا ولاية بعد ولا صغير ولا محنون ولا كافراً على لونه
المسلم فان لم يكن له عصبية فلا ثم ثم تلاخت لا بويين ثم تلاخت لا ب ثم تولد للام ثم تزدوي الارحام
الاقرب فلا اقرب التزويج عند الامام خلافاً للمحمد وابي يوسف مع محمد في الا شهر ثم تولى الموالاته
ثم تقاضى في مشوره ذلك ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائباً بحيث لا ينتظر الكفو للحاطب
جوابه وقبل مسافة السور فيل بحيث لا الفصل القوافل اليه في السنة الا مرة ولا يبطل بعوده ولو
زوجه او لبان متساويان فالعبرة للاسبق واذا كانا معا بطلا وبعث كون المرأة وكلمته في الكفا
تغير الكفاءة في الكناج نسباً فترش بعضهم الكفاء بعضي وغيرهم من العرب ليسوا لهم
بل بعضهم الكفاء بعض وبني بطله ليسوا كفو غيرهم من العرب وتعتبر في العلم اسلاماً وحرية
فلم او حوايه كافر او رقيق غير كفو لمن لها ابه للاسلام والطرية ومن اب فيه او قبله غير كفو
لمن لا ابوان خلافاً لابي يوسف ومن له ابوان كفو لمن له اب او تعتبر ديناً خلافاً للمحمد فليطلى سقا
مكثوا البنت صالحاً وان لم يكن في اختيار الفضلي وتعتبر مالا لا لابي يوسف عن المهر المجل او النفقة

غير

غير كفو للفقيرة والقادر عليها كفو لدا اموال عظام عند ابي يوسف خلافاً لما وتعتبر حرة عند
وعن الامام رواه بستان في انك او محام او كفاً في او باع غير كفو لعطار او زارا او
به يفتي ولو تزوجت غير كفو فلو لم يفرق وكذا لو نقصت عن مهر مثلها لان يفرق ان لم يتم
خلافاً لهما وقبضه المهر او غيرهن او طلبه بالنفقة رضا لا سكوت وان رضى احد الاولياء
فليس لغريم الاعتراض **فصل** في تزويج فصولها وفضوليها على الاجارة ويتولى طهر
الكناج واحد بان كان ولياً من الجانبين او وكيلاً منهما او ولياً واصيلاً او ولياً وكيلاً
او وكيلاً واصيلاً ولا يتولى فصولاً ولو من جانب خلافاً لابي يوسف ولو امره ان يزوج
وجبة امرأه فزوجته امه لا يمتد عندهما وهو الاستحسان وعند الامام يمتد ولو زوج امرأته
في عقد لا تزوم واحدة منهم ولو زوج صحيح الاب والجد الصغير والصغيرة بغبن فاحش
في المهر او من غير كفو جاز خلافاً لهما وليس ذلك لغير الاب والجد **باب المهر**
يصح النكاح بلا ذكره ومع نفقة واحدة عشرة دراهم فلو سمي دونها الرمت
العشرة وان سماء او اكثر لنزوم المستحق بالدخول او موت احدهما ونصفه بالطلاق
قبل الدخول والخلوة الصحيحة وان سكنت عنه او نفاه لرزم مهر المثل بالدخول او
الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلوة منقوعة معتبرة بجارية الصحيح لا تنقص
عن خمت ودرهم ولا تزاد على نصف مهر المثل وهي دوع وخمار وملحفة وكذا
الحكم لو تزوجها بغير مهر او خنزير او بهيمة الدن من الخيل فاذا اهو خيراً خلافاً لهما او بئرا
او بهيمة العبد فاذا اهو خيراً خلافاً لابي يوسف او بئرا او بئرا لم يبتئ بينهما
او بتعليم القرآن او بخدمة الزوج الحرة لها سنة وعند محمد لها ثمة الخدمة وكذا
يجب المهر المثل في النكاح وهو ان يزوجه بنته او اخته على ان يزوجه بنته او اخته

غير

معا وضعت بالعقدين ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد فلها الخزمة
ولو اعتق امة على ان تزوجها فعتقها صداقها عند ابى يوسف وعندهما لها مهر
المثل ولو ابت ان تزوجه فعلمها قيمتها له اجماعا والمفوضة ما فرض لها بعد
العقد دخل او ما والمنفعة ان طلق قبل الدخول وعند ابى يوسف نصف ما فرض
وان زاد في مهرها بعد العقد لم يستوفى بالطلاق قبل الدخول وعند ابى يوسف تنقص اياها
وان حطت عنه من المهر صح واذا خلت بها بلا مانع من الوطئ حلت او بشرع او طبع كوضيخ الو
قري تنقص اليه ^{مهر} ورتقا وصوم رمضان واحرام فرضي او نفق وجنس ونفاسي ^{لزمه تمام المهر ولو كان خصيا او غيبا}
وكذا لو كان مجبوا خلتا فالمرأى وصوم القضاء غير مانع في الاصح وكذا صوم الذرف ^{في رواية}
وفرض الصلوة مانع والعدة تجب بالحلوة ولو لمع للانع او حيا طاول المنعة واجبة مطلقة
لم يسم لها مهر ومستحبة مطلقة بعد الدخول وغير مستحبة لمطلقة قبله تسمى لها مهر ولو سمي لها
وقبضته ثم وهبته لم تملكها قبل الدخول لمع عليها بنصفه وكذا اكل مكمل وموزون ولو
قبضت النصف ثم وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلا فالمرأى ولو وهبت اقل من النصف وقبضت
الباقي رجع عليها الى تمام النصف عند ابى يوسف وعند ابى حنيفة ولو لم يقبض شيئا فوهبته
لا يرجع احداهما على الاخر وكذا لو كان المهر عرضا فوهبته قبل القبض او بعد وان تزوجها
بالفعل على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج عليها فان وفي فلها النكاح والا فمهر المثل ولو
تزوجها على النكاح اقام بها وعلى الفتي ان يخرجها فلها اقام فلها النكاح والمثل لا يزاد
على الفتي ولا ينقص على النكاح وعند ابى الر ^{او} الا لعان ان اخبرها وان تزوجها بعد العقد فلها المهر
الا على ان كان مثل مهر مثلها او اقل والادنى ان كان مثله او كثر ومثلها ان كان بيرا وعندها
لها الادنى اجماعا وان تزوجها برذني العبدين فاذا احدثها حر فلها العبد فقط عند الامام

محبوب الله ربي قد رآك الذي
عشرين اولد الذي اولد في
خصه اولد ربي قد رآك واشقى
يحتاج الله اولد رآك او شاعني

ان سولي
فلما انقضت الادنى اجماعا صح
وان طلق قبل الدخول

السوي وعشرة وعند ابى يوسف العبد مع قبيل لو كان عبدا وعند محمد العبد ونكاح المهر المثل ان
هو عبد اقل منه وان تزوجها على فوس او ثوب هو ودي بالغ في وصفا ولا خير بين دفع الوسط
او قيمة وكذا لو تزوجها على مكمل او موزون ^{سم بلد} باني جنسه لا نصفه وان باني صفة ايضا وجب
للاقيمة وقيل الثوب مثله ان بلغ في وصفه فلا ولو شرط البكارة فوجد بها لم يهر وان اتفق
على قدر في السر او علنا غير عند العقد فالعبر ما اعلناه وعند ابى يوسف ما اسره ولا يجب
بلاد طئي في العقد فاسدون وان خلو وان وطئ وجب المثل لا بيرا على المسمى وعليها القعدة
وابتدأ من حين التزويج لانه اخر الوطأت هو الصحيح ويثبت فيه النسب ومدة من حين الدخول
عند محمد وبريقي ومهر مثلها يعين يوم ابرأ ان تساوئنا ساءا وبالا وما لا افلا ودينا وبلا
وعصير او بكارة وشيئة فان لم يوجد ^{في الجانب} فان لم يوجد جميع ذلك فيما يوجد منه
ولا يعين بامرا او خالرا ان لم يكونا من قوم ابرأ ومع ضما وليها مهرها وقطالبت من شاة
منه ومن الزوج وبوجج الوطئ على الزوج اذا ادعى ان ضمن بامره والا فلا ولا مراة منع نفرا من
الوطئ والسفر حتى يوفرا قدر ما في ايدي تجده من مهرها كالا او بعضا ولا السفر ولا في
من المنزل ايضا ولا النفقة لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده خلا فالمرأى فيما لو كان
الدخول بغير ضربة غير صبية ولا بمنوبة وان لم يبيتي قبل قدر المجتلة فقد وما يجلي من مثله غير
مقدرب مع ونحوه وليس له ذلك لو اقبل كذا خلا فالمرأى يوسف واذا اوفاهما ذلك فله فلها
حيث شأما ومن السفر وقيل له السفر في ظاهر الرواية والفتوى على الاول وان اختلفا في
قدر المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالتها واكثر له ان كان كما قال او اقل وان كان بينهما
غلا ونكح مهر المثل وفي الطلاق قبل الدخول القول لها ان كانت منعة المثل كنقص ما قالت
او اكثر وله ان كانت كنقص ما قال او اقل وان كانت بينهما ما قالوا لزمته المنعة وعند ابى يوسف

على المتعارف كالشروط
6 د ر

لاوطيا والبكر والنيب والجديدة والقديمة والسنة والكنائية فيه سواء ولا لامة والكاتب
 والمدة وامة ولد ونص الحرة ولا قسم في التفريق بين شأ والقى عه آجب وان
 وهبت قسمها لغيرها صح ولها ان تنزع **الوطيا** هو مطلق الرضيع من ندي الا
 في وقت مخصوص وبشبه حكمه بقليله وكثيره في مدة لا بعد ها وهي حولان ونص
 وعندها حولان فحرم به ما يحرم من النسب الاجرة واخت ولد وعمته ولده وامة اخيه اصله
 اواخته وامة عمه او عمته او خاله او خالته والا اخا ابني المرأة لها وفي غيره وعمل اخت
 الاخ رضاعا ونسبا كاخ من الاب له اخت من امه غل لاخته من ابير ولا حل بين رضعي
 ندي وان اختلف زمانهما ولا بين رضيع ولد مرضعة وان سفل ولد وزوج لبنها منه
 فهو اب للرضيع وابن اخ وبنته اخت واخوه عم واخنة عمه ولا حرمة لورضاعا من شأ
 او من رجل ولا في البهتان بل بين المرأة ولبن البكر والنيبة محرم وكذا الاستعارة واللبس للخط
 بالطعام لا يحرم خلافه ما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب للخط بما أو دوا ولبن شأ ولا يجوز
 وكذا الوخلط بل بين امرأة اخرى وعند محمد تتعلق للامة بها وان ارضعت ضمرا لمسا ولا الكبيرة
 لكبير ان لم تؤملا وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة ان علمت بالكناح وقصده الا
 الف لا ان لم تعلم بما وقصده فحل جوع والهوك او لم تعلم انه مفقود في الرافية وانما الصغيرة
 بنسبة الرضاع بما ينبت به المال ولو قال هذه اختي من الرضاع ثم ادع لخطا صدق
كنا هو رفع القيود الظنية شرعا بالكناح احسن تطبيقا واحدة في طهر للجماع فيه
 ونذكر احثي غرضه **هو** شئ تطبيقا ثلثة اطرار للجماع فيرا ان كانت

فوقه

ما واغترها طلقه ولو في الحيض والائيسة والصغيرة والحامل يطلق للسنه عند كل شهر
 واحدة وعند محله لا تطلق للحامل للسنه الا واحدة وجاز طلاقه في عقيب الجماع وبدعيه تطلقها
 ثلثا او شئين بكلمة واحد او في طهر واحد لا رجعة فيه ان مدخولا بها او في طهر جامعا فيه
 وكذا انطلق في الحيض وتجب رجعة في الاصح وقيل تحتجب فاذا طهرت ثم تخاضت ثم
 طهرت تطلقها ان شأ وقيل يجوز ان يطلق في الطهر الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للمو
 طوة القوي انت طالق ثلثا للسنه وقع عند كل طهر واحدة وان نوى الوقوع بمجلة محترقة
 نيته ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرها او سكران او اخرس باشارة المهر ولا
 لا اطلاق صبي ولا مجنون ونائم ويستد علي زوجة عده واعتباره بالنساء فطلاق المرأة ثلث ولو
 وطبقته ويقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر او باينة وقوله انت الطالق او انت
 طالق الطلاق او انت طالق طلاق يقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى شئين او باينة
 وان نوى بانت طالق واحدة وبطلاق اخري وقعتا وان نوى الثالث وقعن ويقع با
 ضافته اليه كقوله انا والى ما يعين معنى الجدة كالقبة والقوي والرأس والوجه والزوج في
 البدن والجسد والفرج او الى اخر شئان من كنفها وثلثا لا يضاف الى غيرها او جملها
 او طهرها او بطرها ولو طلقها نصف تطلقه او سد سرا او رجعا طلق واحدة ويقع
 في انت طالعت ثلثة انصاف تطلقين ثلث وفي ثلثة انصاف تطلقه ثلثان وقيل ثلث
 وفي ثلث واحدة او شئين او ما بين واحدة الى شئين او ما بين واحدة الى شئين واحدة وعندها
 ثلثان وفي الثلث ثلثان وعندها في واحدة شئين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى
 الضرب والاساءة او نوى واحدة وشئين او مع شئين فثلث وفي غير الوطء واحدة

عبد وطلاق الامه شتان ولو نكحت صح
حرا كان زوجها او عبدا وذر
٤ زنا العلق وان طلاقه واقع وكذا ائله واعاذه وذر
٥ فان طلاقه صح لا قراره بالطلاق وذر
٦ وهو على حقيقته الامه دفعا للمعصية بالقدور
المكمل برفع الزواهر وهو العدة وعند بعض
مشائخنا يسحب وذر

معلق معلق به
والمعلق والمعلق به
معلق معلق به
يارس في كون

سلاق رفع

نعمتیں

والا يفرق بين الواحد والواحدة
بالعدد والجمع كطائر
الاسفارة اذا لم يصر
بالاصابع ولم يفرق
وان قال انه طائر مشبه

انت طالق
انت طالق قبل الحدة
يقع ولحدة

بي بي بعد باها واحد تا بعد بي هي قبل باها اشتا

تعتبر المشورة وان بطورها تعتبر المضمون ولو وصف الطلاق بضر من الشدة بان قال
انت طالق باين اولى البتة او لغس الطلاق واخبرته او اشدة او طارق اله الشيطان او
البدعة او كالجبل او كالف او ملا البيت او بطلقة شديدة او طويلة او عريضة وقع واحدة
بالنية بلا نية وكذا ان نوي الشئ الا اذا نوي بقوله طالق واحدة ويقول باين او
البتة اخرى فيقع باينان وصحت نية الثلث في الكل طلق غير المدخول بانثنا
وقعن وان فرق بانت بالوي ولا يقع الثاني ولو قال انت طالق واحدة وواحدة وقع وا
وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او
مع واحدة او معها واحدة فشتان وفي الموطوعة شتان في الكل ولو كان قال ان دخل الراد
انت طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة وعندها شتان ولو اخر الشوط قضا
التفاق يقع بعد فرق بالطلاق لا برفلومات قبل ذكر العدد في قوله انت طالق وا
لا تطلق وكنا بتمها احمد وغيره فلا يقع بها الا بنية او دلالة حال فيها اعتد
واستبرأ رحك وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية ومساوها يقع بها
واحدة بانية الا ان ينوي ثلثا ويقع ولا يقع نية الشئ وهي باين بتمتة
حرام خلية بتمتة حبلك على غارمك المحي باهلك وهبتك لاهلك سرحك فار
فك امرك ببدك اختاري انت حرة تعني تحري استاري اغربي اذهبي
استي الاذواح فلو انكر النية صحف مطلقا حالة الرضا ولا يصدق قضاء مذكرة
الطلاق فيما يصلح للزوج دون الرد ولا عند الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد
والتم ويصدق ديانته في الكل ولو قال ثلث مرات اعتدي ونوي بالاولي طارفا
والباقى حيفا صدقا وان لم ينوي بالباقي شيئا وقع ثلث وتطلق بلمتة في امرأة

دانشمند و دانشور

عليه صافى فاقه من به در

امراءه و من مطلقه
 ينصرف الى التاعز
 وان لم يكن له امر
 فانه يتركه
 ان فعلت ما يغني
 المرأة فليكن
 للامراء بين

ذلك فيه تصديق ان علي طهر صدق **باب الايلاء** هو الخلق على ترك وطئ الزوجة ثم
 وهي اربعة اشهر الحرة والشهران للامة فلا ايلاء لو خفى على اقل من طهر وطئ وقوع طلقه بانه
 ان يزولزم الكفارة او الجراء ان خفي فلو قال الزوج والله لا اقربك او والله لا اقربك
 كان مولى او كذا الوفا ان قريته فواجب او صوم او صدقة او فانت طالق او عبده حر
 فان قريته في المدة حيث وسقط الايلاء والابانت بمحضها وان سقطت البين ان خفي
 على اربعة اشهر وقبت ان اطلق ولو نكحها ثانيا عاد الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا
 بابت باخرى فان نكحها ثانيا فكذلك ان تزوجها بعد زوج خرفلا ايلاء والبين با
 باقية فان وطئ لزوم الكفارة او الجراء ولا يثبت بمضي المدة وان لم يطل وكذا لو اتي بها
 اجبتي او من مبانة اما الرجعة فكما الزوج ولا ايلاء او ن اربعة اشهر فلو قال والله
 لا اقربك شهرين وشهرين بعدها في عدتها كان ايلاء ولو مكث يوما ثم قال لا اقربك
 شهرين بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء وكذا الوفا لا اقربك سنة الا يوما فاف
 قريلا وقد بقي من السنة اربعة اشهر صار ايلاء ولو قال لا ادخل بغير اوامره فبرالا
 مولى او ان يحول الى عن وطئ امرضه او مرضه او رتقا وصغرهما اوجبه اولان ينزلوا
 وبينه فترا اربعة اشهر فقبضه ان يقول فيث البين ان استمر العذر في وقت الخلق الى
 اخر المدة فلوزال في المدة يعني اني بالوطئ وان قال لرا انت علي حرام كان مولى ان نوي
 التحريم او لم ينوي شيئا وان نوي طرار فطهار وان نوي الكذب فكذب وان نوي الطرار
 فباين وان نوي الثلث فثلث والفري على وقوع الطلاق به وان لم ينوي وكذا ابتوله
 كل حل على حرام او هرجه بدست راست كيوم بروي حرام للعرف **باب الخلع** هو الفصل
 عن النكاح وقيل ان تغذي المرأة نفسها بما لم يلحقها به ولا باس به عند الحاجة وكذا اخذ

والطلاق
والزواج
والطلاق
والزواج

شئ ان شئ واحد اكثر مما عطاها ان شئت والواقع به وباطل الطلاق على ما بين و
 ويلزم المال التمس وما صلح به لا للخلع وان بطل العوض فيه يقع بابتا وفي الطلاق يقع
 خالفني ثلثا بالطلاق واحدة فله ثلث النوبانت وفي علي يقع رجعا بلا شئ
 وعندها كالباء ولو قال لا طلاق نكحت ثلثا بالطلاق او على النكحت واحدة لا
 لا يقع شئ ولو قال انت طالق بالطلاق او على النكحت بابت ولزم المال وان قال
 انت طالق فعليك النكاح لبعده انت حر وعليك النكاح وعتق مجانا وان
 لم يقبل وعندها لا مال يقبل واذا قبل لزوم المال والخلع معاوضة في حقها فيصح رجوع
 في حقه فلا يرجع بعدها اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام عن الجلس قبل قبوله ويصح
 قبل قبوله او جانب العبد في العتق على ما كان بينه ولو قال لا طلاقك اسما بالطلاق فلم
 يقبل فقالت برقبت فالقول له ولو قال البايك كذلك فالقول للمشتري والمباراة
 كالخلع ويسقط كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح
 فلا طالب به بمرور لا نفقة ماضية مفروضة ولا مهر بنفقة عتقها ولم تمض مدتها ولا
 مهر ستمه دخل قبل الدخول وعندها لا يسقط الا ما ستمه فيها وابويوسف مع
 الامام في المبررات ومع محمد في الخلع ولو خلع صغيرة ممن زوجها بالمال لا يلزم المال

لا طلاق وقع بشرط ليس بمال فهو رجعي
 وان كان في يدها درهمان يهر باعام ثلثة
 درهم وان كان اكثر من ثلثة درهم كان
 فله ذلك كذا في الزانية درر
 لان عقد مفارضة فيقتضي سلامة العوض
 واشتراط البوة عنه شرط فاسد فبطل
 هو لا للخلع لانه لا يبطل بشرط فاسد
 فانها اذا قالت طلقني ثلثا بالزجل الاز
 عوني تحت الثلاث فاذا طلقها واحدة
 وجب ثلث الخلاء اجزء العوض تقسم
 على اجزء العوض اما اذا قالت ثلثا على
 النكاح فله الشرط عندا في حقيقته فاذا
 قال طلاق يقع ثلثه بالشرط واخر الشرط
 لا تقسم على اجزء الشرط فوقع رجعية
 بلا شئ وعندها لا يقع بابت ثلث الن
 لانها حلاله على العوض بمعنى الباء كما في بحث
 عبد الله او على النكاح وله ان البيع لا يصح
 ثلثه بالشرط فيجعل على العوض ضرورة
 ولا ضرورة في الطلاق لصحة ثلثه بالشرط
 درر

للمتبادر
او يفتق
في بعض
الجدلين
او وجود
الشرط
بذلك
لما ذكرنا
درر

ولا يسقط مهرها وطلقت في الاصح وفي الكبيرة بنوق على قولها ولو على ان طامن لزمها
 المال وطلقت ولو شرط المال عليها طلقت بلا شئ ان قبلت والا فلا تطلق وخلع الم
 بضعة مرض الموت يعتبر من الثلث **باب الظهار** هو تشبيه زوجة او عضو منها بغيره
 عن جملتها او جزء منها بعضو محرم عليه النظر اليه من محارمه ولو رضاعا فلو قال
 لرا انت علي كظهر امي او لاسك وعونه او نصفك وشبهه او كبطنها او خذها او
 كظهر اخي او عتي او عونه محرم عليه وطهر او دواعيه حتى يكفر فلو وطئ قبل
 التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الاولى ولا يعود حتى يكفر والعود الموجب
 للكفارة عن ثمة على وطئ او ينسب لرا ان تمنع نفسها منه ونظامه بالكفارة ويجزئها القام
 عليها واللفظ المذكور لا يجتمعا لغير الظهار ولو قال انت علي مثراي او كاتي فان نوي
 الكرامة صرف او طار فطار او الطراق فباين وان لم ينوي شيئا فليس بشئ ولو قال انت علي حرام
 كاتي ونوي طارا او طلاقا فكما نوي لو قال حرام كظهر امي ونوي طلاقا او ايلأف وطرا وحرام
 وعندها ما نوي ولا طارا الا من الزوج فوطئ طارا من امه ولا من غيرها او طارا منها
 فاجازة النكاح ولو قال شأ أنتي علي كظهر امي كان مظهرا منهن وعليه لكل واحدة كفارة
 وان ظاهر من واحدة مرارا في مجلس او مجلسا فله طلاق كفارة وهي عتق رقية يجوز في السلم
 والكافر والذكر والانثى والكبير والصغير والاعور والاصم الذي اذا صبح يسمع ومقطوع
 احدي اليدين واحدي الرجلين من خلاف ومكان لم يتود شيئا ولا يجوز الاعمي والاصم الذي لا
 يسمع اصلا والاخرس ومقطوع اليدين او ابراميهما والمدين وام ولد ومكان اوي بعضا
 او رجلين او يدرج من جانب واحد ومجنون
 ومعتق بعضه ولو اشترى قريبا بغير صلح وكذا الوحر من عتقه عتقا تاما بغيره قبل وطئ
 من ظاهر منها ولو حر نفسه عبد مشترك وظمن باقية لا يجوز خرافا لرا وكذا الوحر من نفسه عبد

مطبق
مطبق

نرجع للظاهر من ان حرر باقية فان لم يجد ما يفتق صام شرين متابعين ليس فيهما رضا
ولا شئ من الايام المزينة فان وطش في مالها عامدا او زارا ناسيا استأنى خلاف الدين
رج وان افطر جذرا او غير عذر استأنى اجمعا فان لم يستطع الصوم اطعم هو او ثلثه
ستين مسكيا كل مسكين كالنطرة او قيمة ذلك ويصح اعطائي بجمع منوي شعير او
وغيره من وفتح الاباحة في الكفارة والغزيرة دون الصدقات والعشر فاعدا هم عدايتي او عدا
عنايتي واشهرهم جازوان قل ما اكملوا ولا بد من الادام في خبر العشي دون النخلة ولو لم
ستين فقيرا واحدا ستين بوما جرت وان اعطاه طعام الشهرين في يوم لا يجزي الا عني
يوم واحد فان جازوا في خزان الاطعام لا يستأنى ولو اطعم ستين فقيرا كل فقير عشا
عن طرازي فطرا صرح عنهما وكذا الحر وعبدني عن طرازي او مملوكهما او بقية
اطعم مائة وعشرين فقيرا مع عنهما وان لم يعيتني وان حررت عنهما رتبة واحدة او صام
شهرين ثم عيتني عن احدهما مع ولو عني طرازي فقل وان ظلم العبد لا يجزيه الا الصوم
فان اعتق عنه سيد او اطعم **بالتق** هو شراة مؤكدة بالانما مقرونة بالتعني
قائمة مقام حد الغزيرة حتى الزوج ومقام حد الزنا في حقها فلو قد فاز وجبة الزنا
وكل منهما اهل للشراة وهي مبيحة قادرا او نفي نسب ولدها وطالبته بحجر
وجب عليه اللعان فان لم يجس حتى لا يلعن او يكذب نفسه فان لا عني
اللعان عليها فان ابنت جئت حتى تلعن او تصدقه فان لم يكن الزوج من اهل
الشراة بان كان عبدا او كافرا او محدودا في قذف وهي من اهل الحد وان كانا
اهل واهل او صغيرة او مجنونة او محدودة في قذف او كافرة او ممتنة لا يحد
قادرا فلا حد ولا لعان وصفته ان يبدأ بالزوج فيقول اربع مني شاهد بالله
ان

انني صديق فيما مبرأ به من الزنا وفي الخامسة ان لعنة الله عليه كان كاذبا فيما مبرأ به
من الزنا ينبغي ان لا يجمع ذلك ثم تقول في اربع مني شاهد بالله انك كاذب فيما مبرأ به
من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليه ان كان ضا قافيا مبرأ به من الزنا تشير اليه
جميع ذلك وان كان العذف بنى الولد ذكر او عوصى ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفى الولد
ذكرها فادعها عا فارق لها كم ينزلها وهو طلقه بائنة بنى النسب الولدان
العذف به بلحقة بامته فان الكذب نفي بعد ذلك حد وحل له ان يزوجها خرافا لا ي
يوسن وكذا ان قذف غيرهما فادعها او زنت في ذمتها ولا لعان بقذف الاخرين ولا ينبغي
للحل وعندها بلا عني ان انت به لا قل من سنة شهر ولو قال زينت وهذا للحل منه لا عني
اللعان ولا ينبغي القاضي للحل ولو نفي الولد عند النفقة وانبياع الله الولادة صح ولا عني به
وان نفي بعد ذلك لا عني ولا يستغنى وعندها يقع النفي في مدة النفاس وان كان الطلاق
خالع لم يكرها ولا تملأ وان نفي اول ثوبتين واقى بالآخر حد وان عكس لا عني ونسبت
نسبهما فبرما **بالتعني** هو مبيحة لا يقدر على الجاع او يقدر على الثيب دون البكر فلو قرأته
لم يصل الى زوجته - بوجه الحاكم سنة فربة هو الصحيح وبحسب من ارادها ايام
حيض لا مدة مرضه او مرضها فان لم يصل فبرأ فوق ينزلها ان طلبته وهو طلق بائنة
بائنة ولو قال وطئت وانكرت ان قبل الشا جسد فان كانت ثيبا او بكر افترقت
اليها فقل هو ثيب فالقول له مع مبيته وان قلن هي بكر اقل وكذا ان نكل وان
بعد تأجيل وهي ثيب او بكر وقلن ثيب فالقول له وان قلن بكر اخبرتك وكذا ان نكل
ومتى اختارته بطل خياره واللعني كالعني فيه والمحبوب بفرق الحال وصح النفي
في الامه للمولا عند الامام ولم اعن ابي يوسف ولا خياره لان وجدت به جنونا او حرا ما

او برصا خلا فالمجد ولا له لو وجد ذلك اورثا او قرنا **العدة** هي تربع
يلزم المرأة عدة للزوجة او الطلاق او الفسخ ثمة قروا اي حيض وكذا من وطئت بشرة
او نكاح فاسد ورفقة او متاعها وام ولد عنت او مت مولاها ولا يحسب حيض
طلعت فيه وان كانت لا تحيض كثيرا وصغير او بلغت بالسنة ولم تحض ثمة اشهر
والموت في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة حبستان وفي الموت
وعدم الحيض نصف ما للزوجة وعدة الحامل وضع الحمل مطلقا ولو كانت عفا صبي عند
ابي يوسف ان ما عفا صبي فعدت بالاشهر وان حلت بعد موت الصبي فعدت بالاشهر
شهر اجماعا ولا نسب في الزوجين ومن طلقت في مرض موت رجعا كالزوجة وان باينا
نعتد با بعد الاجلين وعند ابي يوسف كالزوجة ومن عنت ثمة عدة رجعي تتم كالزوجة
وان عدة باين او موت فكالامة وان اعتدت الائمة بالاشهر ثم عاد ودمها على عدا
بطلت عدتها وتساوق بالحيض هو الصحيح وكذا استأنق الصغيرة اذا حاضت في
الحمل والاشهر ومن اعتدت البعض بالحيض ثم آتت تعد بالاشهر وان وطئت
المعدة بشرة وجبت عليها عدة اخرى ونزلنا وما نراه بحسب مذهبنا ونتم الثانية
ان تتم الاول قبل تمامها وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيبها وان لم يعلم برحلي
النكاح الفاسد عقيب التفريق او الغرم على ترك الوطئ ومن قالت انقضت عدتي
بالحيض فالقول لراعي البيهقي ان مضى عليها ستون يوما وعندها ان مضى تسعة
ونفون يوما وثلاث ساعات وان نكح عدتها من باين ثم طلقا قبل الدخول لم
مهر كامل وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر وانما الاول ولا عدة في طلاق
قبل الدخول ولا على ذمية مطلقا ذني او حر بته خوجت اليها مسلمة خلا فالمرأ

٢٦
فد عدة البائن والموت ان كانت مكلفة مسلمة ترك الزينة وليس للمنفق والعنف
او الطبيب واليهن والكحل والحناء الا من عذر لا عدة العتق والنكاح الفاسد ولا
ولا تحط للعدة ولا باس بالتعريض ولا يخرج معدة الطلاق من بين اصلها ومعدة
الموت يخرج من راد بعض البئر ولا يثبت في غير منزلها والامة يخرج في حاجة للولي ويقعد له
المعدة في منزل يضاف اليها وقت العزوة او الموت الا ان يخرج جبرا او خافت على مالها
او انهدام المنزل ولم تقدر على كوابيه ولا باس بكسوتها معا بمزله وان كانت الطلاق
باينا او كان بينهما سترة الا ان يكون فاسقا وان كان فاسقا والبيت حقيقا خرجت
والاولى خروجه وان جعل بينهما امرأة ثمة تقدر على الحمل فحس ولو ابانها
او متاعها في سفر وسفر او بين مضرها اقل عدة رجعة وان كانت ثمة من كل جانب
غيرت معاوي او لا والعود احمدا وان كانت ذلك في مصر لا يخرج منه ما لم تعد
خرج ان كان لها محرم وقال ان كان محرم جاز الخروج قبل الاعتداء **باب سبب النسب**
اقل مدة للزوجة اشهر واكثرها ستان ومن قال ان نكحت فلانة فزني طالق ففكرها
فولدت لستة اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها واذا قوت لاطقة بانقضاء
العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الاقوات ثبت نسبه وان لستة لا وان
لم تقرب ثبت ان اولدت لاقل من سنتين او اكثر لا الا في الرجعي ويكون رجعة بخلاف
البائن الا ان يدعيه ويثبت فيه ايضا ويجز على الوطئ بشرة في العدة وان كا
نت المبانة من اهولة فان انت به لاقل من تسعة اشهر ثبت والا فلا وعنده
ابي يوسف يثبت فيما دون سنتين ومن منع عنها ان انت به لاقل من سنتين وا
وان كانت من اهولة فلا قر من عشرة اشهر وعشرة ايام فمولا ولا فلا ولا ثبت ولا دة

للعدة الابشراة رجلين او رجل وامرأتين وعندها تكتفى بشراة امرأة واحدة و
 وان كان جيل ظاهرا واعترف الزوج به ثبت بجره قولها وعندها لا بد من بشراة
 امرأة واحدة وان ادعى بعد موته لا قبل من سنتين فصدها الوتره صح في حق الارث
 والنسب هو المطلق ومن نكح فانت بولد سنة اشهر فصاعدت منه ان
 ان اقر بالذمة او سكوت ومحمد بشراة امرأة فان نكاه لاحق وان لا قبل من
 اشهر لا يثبت فان ادعى نكاحها منذ سنة اشهر وان ادعى الاقل فالقول لها
 مع اليمين وعند الامام بربيعي وان علق طلاقها بالولادة فشرها امرأة لا
 تطلق بجره قولها خلافا لهما وان اعترف بالجيل تطلق بجره قولها لا بد من امرأة شراة
 ومن نكح امته فظلمها فاشترها فولدت لا قبل من سنة اشهر منذ نكحها من لزمه
 والا فلا ومن قال لامرته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فزمت ولد
 ومن قال لعزاهم هو ابني ومات فقالت امه انا امرته وابنه برئانه فان جهلت
 حريمها وقالت الوتره انت ام ولده فلا ميراث لها **في الخصاينة** الام احق بحضا
 قبل الفروقة وبعدها ثم امها وان عت ثم ام الاب ثم اخنت الولد لا يورث ثم لام ثم
 لاب ثم خالته كذلك ثم تمته كذلك وبنات الاخت اولى من بنات اخ وهن
 الاولى بنات من العت ومن نكحت غير حميمه سقط حقها لان نكحت حميمه كام
 نكحت عمه وجدة نكحت جده ويعود الحق بزوال النكاح سقط طهره والقول في اوفي
 نفي الزوج ويكون العلام عنده حتى يستغنى بان يأكل ويشرب. وبليس و
 ويستغنى وحده وقد ترسبع او تسع ثم تجبر الاب على اخذه والبارية عند الام وال
 والجدة حتى تحيض وعندها حتى تستغنى كما عند غيرهما وبقي لفك الزنا
 ومن لها

ولها

ومن لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم تكن امرأة فلحق للعصبة حتى ترتبهم لكن لا تدفع
 صبية اليه عصبة في درجة فلو رهم اولى ثم استهم ولا حق لامة وام ولد في الحضانة
 قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم يخفى عليه النكاح وليس للاب ان
 بولده حتى يبلغ حد الاستغناء ولا لام الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب
 وليس ذلك لغير الام وان كان ابني المصربي او القريتي ما يمكن الاب ان يطلع عليه
 ويبيت في منزله فلا يخفى به وكذا النقلت من القرية الى المصرب خلاف العكس والاخبار
 للولد **باب النفقة** تجب النفقة والكسوة والتكفي للزوجة على زوجها ولو صغيرا
 مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة نوطا اذا سلمت اليه نفرا في منزله او
 اولم تسلم الحق لها او لعدم طلبه وتغرض النفقة كل شهر وتسلم اليها والكسوة
 كل سنة اشهر وتقدر بكفايتها بل اسلاف ولا تقبيل ويعتبر في ذلك حالهما
 ففي الموسرين حال اليسار وفي المعسر حال العسار وفي المختلفين بين ذلك
 وقيل يعتبر حال فقط والقول له في عساره في حق النفقة والبنية لها وتغرض
 عليه نفقة خادم واحد لا لوموسر وعندي يوسق نفقة خادماين ولو معسر
 لا لزمه نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت له ثم اسير في خاصته ثم لم تنفقه
 اليسار وبالعكس تلزم نفقة العسار ولا نفقة لناشرة خرجت من بيته بغير حق و
 ومجوساة بدني ومرضية لم تزف ومغضوبة وصغيرة لا نوطا وحاجة لامه
 ولو حجة معه فلزم نفقة الحضر لا السفر ولا الكراء ولو مرضت في منزله فلزمها النفقة
 لا لومرضت في بيته وزفقة مرضية ولا يفرق لجزءه عن النفقة وثوم بلا
 التحيل عليه ولا يجب نفقة مدة مرضت الا ان تكون قضى بها او من اضيا على مفداها

غير محرم كابن العم
 ومولي عتاقة ولا الي
 فاسق ملجن وان
 اجتمعوا في النفقة

ع

ولو مات احدهما او طلق بعد الفضا او التراضي قبل قبضه سقطت الا ان تكون استدا
 بامرفاض ولو غفل لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فراجع خلافها
 محمد فاذا تزوج العبد بالاذن فققره ادين عليه ببيع فيه مرة بعد اخرى ولا يبيع
 في دين غيرهما الا مرة وعلى الزوج ان يسكنه في بيت خال عن اهله واهله ولو ولد
 من غيرهما وبكفيرة بيت مفرد من دار اذا كان له عليهما ولدان او ولدان من غير
 عن الدخول عليهما لامن النفل البراء والكلام مع مني شأوا والصحيح انه لا يمنع من الزوج
 لا والدين ودخولهما عليهما في البعثة وفي غيرهما في السنة مرة وتقرض نفقة زوجة
 الغائب وطفله وابويه في مال من جنس حفرم عند مودع او مضارب او مدبون يقر
 وبالزوجة او يعلم القاضي ذلك ويحكمها انه له يعطى النفقة ويأخذ من كنفه فلو لم
 يقر بالزوجة ولم يعلم القاضي بافاقائه بنية لا يقضي له وكذا لو لم يخلق مالا فاذا
 البنية على الزوجة ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة عليه لا يسمع بنية وعذر
 بسمع البفرض النفقة لابنات الزوجية وهو المولود به اليوم والخمار ونجب النفقة والسكنى
 لمعدة الطلاق ولو بائنا والعزقة بلا معصية كحيار العنق والبلوغ والتقريب لعدم الكفاية لا
 المعتدة الموت وللزوجة بمعصية كالردة ونقيض ابن الزوج ولو اريدت مطلقة الثلاث
 سقطت نفقة الا لو مكنت ابنه **فصل** ونفقة الطفل الفقير على ابيه لا يشترط فيه احد كنفقة
 الابوين والزوجة ولا يجبر امه على ارضاعه الا اذا تعبت به ويستاجر من ترضعه عندها ولو
 استأجرها وهي زوجة او معتدة من زوجي لترضع ولدها الا يجوز وفي معتدة البائتر
 روايتا وبعد العدة يجوز زوجي الحق ان لم يطلب زيادة على الغير ولو استأجرها وهي
 زوجة لا ارضاع ولده من غيرهما مع ونفقة البنت بالغة والابن رزعا على الاب
ص ٢٠٠

خاصة وبه يفتى وفيه على الاب ثلثاها وعلى الام ثلثاها وعلى الميسر يسارا بحرم الصدقة و
 نفقة اصول الفقرا بالسوية بين الابن والبنة ويعتبر في القرب والقرابة الارث
 فلو كان له بنت وابن ابن فنفقة على الابنت مع ان ارثه لهما ولو كان له بنت بنت وابن
 فنفقة على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيرا
 صغيرا او انثى او زنا او اعمى ولا يحسن الكسب لفرقة او كونه من ذوي البيوتات او
 او طالب علم ويجوز عليه وتقدر بقدر الارث حتى لو كان له اخوات متفرقات فنفقة على
 عليهن انما ساكني يرضى منه ويعتبر في اهلية الارث لا حقيقة فنفقة من له خالو
 وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنه ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان
 صغيرا او زنا وانه ولا يجب نفقة للغير على فقير الا للزوجة والولد ولا مع احتلا
 الدين الا للزوجة والولد ولا مع قرابة الولاد اعلى واسفل والاب بيع عرض ابنه
 لنفقة لا يبيع عقاره ولا يبيع العرض لدين له على الابن سوي ولا للام بيع لنفقة
 وعندها لا يجوز للاب ايضا ولا ضمنا عليه مال وانفق من مال الابن عندها ولو
 انفق للودع مال الابن عليهما بغير امر فاض ضمن ولا يرجع عليه ما ولو قضى بنفقة
 غير الزوجة ومضى مدة بها انفاق سقطت الا ان يكون القاضي امر بالاستدانة
 عليه وعلى المولى نفقة رقيقة فان ابي اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب اجبر على
 بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر بانه **كتاب الاعتاق** هو اتيان القوة الشرعية
 في المملوك وانما يبيع من مالك حر مملوك بصره وان لم ينو كانت حرة او محررا او
 او عتيق او معتق او حررتك او اعتقك او هذا امولاى وبيا مولاي او هذه مولاي
 او باحر او ياعتيق ان لم يحسن ذلك اسماءه وكذا الواضف الحرية الى ما يقربه عن البدن

ثلاثة اغان مهرانا بنه ورج مهرانا بنه وثمن مهرانا بنه هو المختار والبيع بياق
العتق المهرم وكذا العرض على البيع والموت والتبرير والاستيلاء والرهبة والصيد في ملكه
مسلمين والوقلي ليس بياقية خلافا لهما وفي الطلاق المهرم هو الموشيا وان قال لامرأته
تدبيره ذكر فانت حرة فولدت ذكرا او انثى ولم يدبرها او ذكرها فالذكر سرقية ويعتق نصف كل من
الأم والانثى ولا يشترط الدعوى لصحت الشريعة على الطلاق وعتق الاسمة معينة وفي
العتق العبد وغير المعينة تشترط خلافا لهما فلو بشر احد ابنته احد ابنته بزوجها
لا تقبل الا في وصية وعندها تقبل وان بشر احد ابنته بطلاق احد بنات قبيلة اتقا
بالحلق والعقوبين قال ان دخلت فكل مملوك لي يومئذ حر يعتق بدخوله من في ملكه عند
الدخول سواء كان في ملكه وقت الدخول او تجدد بعده ولو لم يقبل يومئذ لا يعتق الا من كان
في ملكه وقت الدخول وكذا الوفاة كل مملوك لي حر بعد غدره والمملوك لا يتناول الحمل فلو قال
كل مملوك لي ذكر حر وله امه حرة فولدت ذكر الاقل من نصف حول من دخل لا يعتق
ولو لم يقبل ذكر عتق بتمامه ولو قال كل مملوك لي ذكر حر وله امه حرة فولدت ذكر الاقل من
نصف حول من دخل لا يعتق ولو لم يقبل ذكر عتق بتمامه ولو قال كل مملوك لي حر بعد موت
حصار من في ملكه عند الدخول مدبر لا من ملكه بعد ملكه يعتق الجميع من الثلث عند موته
باب العتق جمل ومن اعنت على مال او بر فقير عتق وللا دين عليه نصح الكفالة به بخلاف
بدل الكتاب وان قال ان ادبت لي الفاقنت حر او اذا الويت صار ثاذا ولا مكانا و
يعتق ان ادب في الجلسي خلي بني المولى وبني المال فير في التعليق بان ومق ادب او خلي
في التعليق باذي ويحب للمولى على القبض وان ادب البعض يجبر على القبض ايضا الا انه
لا يعتق ما لم يؤدي كل كما لو خط عنه البعض فاذا أدى الباقى ثم ادب الباقي قبل التعليق
رجح

رجح للمولى عليه بمثل ما يعتق وان كسبه لبعده لا يرجع ولو قال انت حر بعد موتك بالقي فان و
قبل بعد موته واعتقه الوارث عتق والا فلا ولو حرره على ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه
ان يخدمه سنة فقبل عتق وعليه ان يخدمه تلك المدة فان مات المولى قبل ان يخدمه قيمته
وعنده قيمته حرة منه وكذا لو باع للمولى العبد من نفسه بعين فملك قبل القبض ثم
قيمة نفسه وعنده قيمة العبد العين ومن قال لاخر عتق امك بالقي على ان تزوجه فقبل
وابت ان تزوجه عتقت فلا شيء عليه ولو ضم عن قيمته على قيمته ومهر مثلها ولو
ولز حصته القيمة وسقط ما يخص المهر ولو تزوجه في حصة المهر لم يفي الوجهين و
وحصة القيمة للمولى في الثاني وهو في الاول **باب التدبير** التدبير مطلقا من قال
له مولاه اذ امت فانت حر او انت حر عن ذب مني او يوم اموت او مع موتى او عند
موتى او في موتى او انت مدبر او قد دبرتك او ان مت الى مائة سنة وغلب موته
فيها او صيت لك نفسك او بر قبلك او بثلث مالي فلا يجوز اخراجه عن ملكه الا بالعد
بالعتق ويجوز استودامه وكتابتها وابعاده والامه توطأ وتزوج واذا مات سيد
عتق من ثلث ماله وان لم يخرج من الثلث فميت وان لم يترك عتق في ثلثه وان
استغرقه دين المولى سعى في كل قيمة ولو دبر واحد الشريكين وضمن نصفهما شريكه
ثم مات عتق نصفه بالتدبير وسعى في نصفه فلهما والمقيدين قال ان مت
من مائة هذا او سفري هذا او من مائة كذا او الى عشر سنين او الى مائة سنة او
حتل عدم موته فيه فيجوز بيعه وان وجد الشرط عتق المدبر **باب الاستيلاء**
لا يثبت نسب ولد الامه من مولاه الا ان يدعيه فاذا اثبتت صارت ام ولد ولا
يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعتق وله وطأ واستودامه وان اجازت او تزوجها و

وكتابتها وتعتق بعد موته من جميع ماله ولا تسعي لديه وثبت النسب ولدها بعد ذلك
بلاد عوة وان نزل اليها ولو استولدها بنكاح ثم تملكها فرياقم ولدها وكذا لو استولد
بملك ثم استخفت ثم تملكها خلافاً لمن استولدها بنكاح ثم تملكها ولو اسلمت ام ولد
النصراني عرض عليه الاسلام فان اسلم فرياقم له وان لم يسلم سعت في قيمته وهي كمكانته
ولا ترق بعينها وان ما عنت بلا سقاء من الدعي ولداته لم فيها شركه شبهه نسب
منه وصارت ام ولده ومنه نصف قيمته ونصف غيرها لا قيمة ولدها وان ادعيته معا
شبه من ما وهي ام لداتها وعلى كل نصف غيرها وتفاضل ويرث من كل منهما ميراث ابن ور
ويشأن من ميراث اب واحد وان ادعي ولداته مكانه فصدقه للكتاب شبهه نسب
وعليه قيمته ولا نصير ام ولده وان لم يصدق ولا يثبت النسب الا ان دخل الولد وقتا
كتاب البيعة البيعة تقوية احد طرفي الميثاق وهي ثلث غموس وهي حلفه على امر
ماض او حال كذا بعد او حكم الائم ولا كفارة فيها الا التوبة ولو غفروا حلفه على امر ما
يظن كما قال وهو بخلافه وحكمها جاء العفو ومنعقدة وهي حلفه على فعل او ترك
في المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنث ومنه ما يجب فيه الترتيب والابتغى وتر
ونكح المعاصي وترك الواجبات ومنه ما يفضل فيه الحنث كجهنم السلام
وغوه وما عدا ذلك بفضل قبل البر احفظا للبيعة ولا فرق في وجوب الكفارة بين
العامة والناسي والمكره في الحنث وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما
في عتق الظهار او اطعامهم او كسوتهم كذا حدوث بان يستوعق عتقه بدنه هو الصحيح فلا
يجزئ السراويل فان عجز عن احدهما عند الاضام ثلثة ايام متتابعات ولا يجوز ا
الكفيرة قبل الحنث ولا كفارة في حلق كافر وان حنث مسلما ولا نكح بين لصبي والمجنون

ومن ما يجب فيه الحنث
كفعل المعاصي

والثام

والثام وحروف القسم الاول والباء والتا وقد تضمن كما الله افعله واليمين بالله او اسم
من اسمائه الرحمن والرحيم والحق ولا يقيصر اليه الا فيما يستمي به غيره كاللحم والعليم او
بصفة من صفاته عجلت بها عن كفة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقد رت لا يعبر
الله كالقرآن والنبى والكعبة ولا بصفة لا عجلت بها عن كفة الله وعلمه ورضاه وقبضه
وسخوته وعذابه وقوله لئن الله عيني وكذا اوام الله وسو كذا في خورم بخداي وكذا
قوله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلق واشهد وان لم يقبل بالله وكذا اعلى نذرا
بين او عهد وان لم يقبل الى الله وكذا قوله ان فعل كذا او كذا او يهودي او نصراني
او يري من الله عيني ولا يعبر كما في الحنث فير اسواء عتقه عتاق او مستقبل ان كان
يعلم انه عيني وان كان عنده انه يكفر يصير به كافر وقوله ان فعله فعليه غضب الله او سخط
او لعنة او هوذا ان اوسارق او شاربي خمر او اكل من بواء ليس عيني وكذا قوله حقا
او حق الله خلافاً لابي يوسن وكذا قوله سو كذا خورم بخداي يا بطلون زناوني
حرم ملكه لا يعزم وان استباحه او شئت منه فعليه الكفارة وقوله كل حلال علي حرام
علي الطعام والشراب والفتوي انه تطلق امراته بلا نية وشكر قوله حرال بروي حرك
حرام وقوله هرجه بدست راست كبرم بروي حرام ومن نذر نذرا مطلقا او
معلقا بشرط يبرمه كان قد غاشي وجد له وجه من التماس الوفاء ولو علق بشرط
لا يبرمه كان زينت خير بين الوفاء والتكفير هو الصحيح ومن وصل بجلفه ان شاء الله
فلا حنث عليه **اليمين في الدخول والخروج** والانيان والسكني وغير ذلك لا بدخول بيتا
فدخل الكعبة او المسجد او الابيعة او الكنيسة لا يحنث وكذا الدخول ههنا او
ظلة باب دار ان كان لواعلق يتي خارجا والاحنث كما لو دخل صفة وقيل لا يحنث في

كافي اراسم

في الصفرة ايضا وفي لا يدخل داره من غير لا يحث ولو قال هذه الدار قد دخلت خربة
صحاء او بعد ما بنيت دارا اخرى حث وكذا لو وقع على سطحها وقبل لا يحث به في عرفها
ولو دخل طابق بها او دهليزها ان كان لو اعلق بسقي خارجا لا يحث والاحتث ولو جعلت
مسجدا او حاما او بستانا او بيتا بعد ما بنيت قد دخل لا يحث وكذا لو دخل بعد ان هدم
واشبا هدم في لا يدخل هذا البيت قد دخل بعد ما ازهدم وصار صخرا او بعد ما بنى بيتا
اخر لا يحث بخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران وفي لا يدخل هذه الدار وهو في
لا يحث ما لم يخرج ثم يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبس او لا يركب هذه الدابة
وهو لا يركب ولا يسكن هذه الدار وهو ساكن ان اخذ في الترع والزول والنقلة من
غير لبس لا يحث والاحتث ثم في لا يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروج جميع
اهله ومساكنه حتى لو بقي واحد حث وعذابي يوسن يعتبر نقل الاكثر وعند محمد نقل ما
ما يقوم به كذا عند ائتمته وهو الاحسن والارفق ثم لا بد من نقل الى منزل اخر حتى لا يترى نقله
الى البيت او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن هذه البدة والقرية
يترى خروج جميع ترك اهله ومساكنه وفي لا يخرج فاسي مخله واخرجه حث ولو حملوا
واخرجوا امره مكرها او اضيا لا يحث ومثله لا يدخل وفي لا يخرج الا الى جنازة وفي
البا ثم اتى حاجة اخرى لا يحث وفي لا يخرج الى مكتبة يربدها ثم رجع حث وفي لا ياب
من لا يحث ما لم يدخل الدار والهاب كالتزوج في الاصح وفي لا ياتي فلان لم يات حتى
حث في اخرج اجابته وان قيد الايمان غدا بالاستماعة فهو على سلامت الا لا
وعدم الوانع فلو لم يات ولا مانع من مرض او سلفا حث ولو نوي الحقيقة صدق
ديانة لا قضاء في النحر وفي لا يخرج الا بانه شرط الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكتفي
الاذن

الاذن وفي لا يخرج الا بانه لو اذن له في متى شئت ثم لها في حث لا يحث عذابي
ابي يوسن خلا فالحمد ولو ارادت الزوج فقال ان اخرجت او ضرب العبد فقال ان ضربت
بغير الحث بالفعل فلو لم يلبس ثوبا فحث لا يحث قال الاخر اجلس فتعذر مع ذلك
فقال ان تعذبه فحث لا يحث بانعوي لا معه ولو في ذلك اليوم الا ان قال ان تعذبه
اليوم كذا وفي لا يركب دابة فلا تاركب دابة عبوله ما دون لا يحث الا ان نوبه وهو
غير مستغرق بالدين وعذابي يوسن يحث مطلقا ان نوبه وعذابه يحث مطلقا
وان لم ينه **باب اليقين في الاكل والشرب واللبس والكل** لا ياكل من هذه المحلة فروع على
وذهبنا عن غير مطبوخ لا يشبهها وخالها وبسر المطبوخ او من هذه الشاة فروع على
التم دون اللبن والزبد وفي لا ياكل من هذه البسرة فاكله وطبا لا يحث وكذا من هذا
الوطب او اللبن فاكله ثم لا يشربا غرض في لا ياكل من هذه الصبي فاكله شاة او شجاة
او لا ياكل لحم هذا اللحم فاكله كيشا وفي لا ياكل بسرا فاكله وطبا لا يحث ولو اكل من هذا
حث وكذا لو اكل بعد ما حلق لا ياكل وطبا وفاق لا يحث فيه ما ولو اكل بعد حلقه لا ياكل
كل وطبا ولا يشربا حثا شاة وفي لا يشربا وطبا فاشربا كبا **باب** لا يشربا
وطبا لا يحث كما لو اشربا من ماء وفي لا ياكل لحما او بيضا فاكل لحم سمك او
بعضه لا يحث كما في الشراء ولو اكل لحم انشاء وخنق من حث وكذا لو اكل كبد او كرشا
والخيار لا يحث بهما في عرفنا كما لو اكل البيرة وفي لا ياكل شجاة يتقيد بشحم البطن فلا
يحث بشحم الظهر خلا فالرما ولو اكل البيرة او لحم لا يحث انشاقا وفي لا ياكل من
من هذه الخطة يتقيد ياكل اقصا فلا يحث باكل خبزها خلا فالرما وفي لا ياكل من
هذه الدقيق يحث باكل خبزه لا يسبقه في الصحيح والخبر يقع على اعماره اهل
صافي اذن

الشرح امرنا بالتحمل
بالخلاف الفتيان يحمل
ومدارات الصبيان يحث

وذكر القاتلي انه لا يحث
وعليه الفتوي دار

مصره كجس البراءة والشعر فلا يحنث بحجر القطا حتى او خيرا لا يرتب بالعراق الا اذا نوى
 اذا نوى به والشعر على اللحم لا على البارد جان او الحمر والبيض الا اذا نوى به والبطيخ
 على ما يطبخ من اللحم المأثور وعلى مرقته الا اذا نوى به ذلك والرأس على ما يباع
 في مصره ويكسب في الثناين والفاكهة على التفاح والبطيخ والكشمش وعندها
 على العنب والرطب والزمان ايضا ولا يبيع على القش والخيار اتفاقا والادام
 على ما يستطبخ به كاللوز والريش واللبن وكذا اللحم والسمك والبيض والحب الا بالنية
 وعند مجده ادم ايضا والعنب والبطيخ ليسا بادام في الصحيح والغذاء الاكل فيما
 بين طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والصبح فيما بين نصف
 الليل وطلوع الفجر وفي كلت او شربت او لبست او كتبت او تزوجت او خرجت ونوى
 معينا لا يصدق ولو زاد طوعا او شربا وغرصة صدق ديانة لا تقصا وفي لا يشرب
 من دجلة لا يحنث بشربه منها بانه ما لم يكن خرافا لولا ما لو قال من ما دجلة حنث
 بالاناء اتفاقا وكذا الحبوب والبر والاشياء بعينها واما مكان البر فله صحت الخلاف
 للابي يوسف في حلقه ليشرب ما هذا الكوز اليوم ولا ما فيه او كان فحسب قبل
 مضية لا يحنث خرافا له وكذا ان لم يفر اليوم الا ان كان فحسب ما مره فانه يحنث
 بالاتفاق وفي لم يعدن السماء او ليظهر في العوي او ليقلن هذا لجز ذهبا
 او ليقلن زيدا عا لما يموت انفقوت وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلاف
 للابي يوسف في لا يحنث فقرأ القرآن او سجد او هلك او كبر لا يحنث سواء في الع
 الصلوات او خارجا هو لا يحنث في لا يحنث فكله يحنث يسمع وهو ان يحنث ان اى
 ان يحنث في مطلقا ولو لم يحنث وقصد اسماعه لا يحنث ولو سلم على جماعة هو

فيهم

فيهم حنث وان نوى بهم دونه لا يحنث ولو قال لا بادنه فاذن ولم يعلم به فكله يحنث
 خرافا للابي يوسف وفي لا يحنث شهر وهو من حين حلقه ويوم الحنث لم يطلق الو
 قت وتصح النية الزار فقط وليدة الحنث على الليل فحب وفي ان كلمته لا ان و
 يقدم زيد او حتى يقدم او لا ان ياذن زيد او حتى ياذن فكله قبل ذلك حنث
 وان ما زيدا سقط الحلق وفي لا يأكل طعام فلان او لا يدخل دارا ولا يلبس
 ثوبا ولا يركب امة او لا يكلم عبده ان عتق وذاك ملكه وفعل لا يحنث خرافا لمجد
 في العبد والدار وفي المم المتحدة لا يحنث بعد وقال ويجوز بالمتحدة وفي لا يكلم
 امي امة او صديق يحنث في المعين بعد الا بانه والمعادات وفي غيره لا الا في و
 عن عهد ويجوز بالمتحدة وفي لا يكلم صاحب هذا الصليب سا فباعه فكله حنث لا
 لا كلمه جينا او زما ننا واليمين او الزمان ولا يحنث في سيرة اشهر ومعه ما نوى
 ولو قال الدهر والابد فهو على العر ولو قال دهرا وفدا فوفى الامام وعندهما هو
 كالضمان للزمان ولو قال اياما او شهرا او سنين ففعل ثلثة وان عرف ففعل عشرة
 كايام كثيرة وقال على جمع في الايام وسنة في الشهور والعرفى السنين
باب العاقبة في الطلاق والعقوبات وان ولدت ولد فانت كذا حنث بالميت ولو قال فهو
 حر فولدت ميتا فحنثا عتق للحي خرافا لهما وفي اول عبد امك فهو حر فلك عبد
 عتق ولو ملك عبد بن معام اخر لا يعتق واحد منهم ولو فاد واحد عتق
 الاخر ولو قال اخر عبد امك فانت بعد ملك عبد واحد لا يعتق ولو بعد ملك
 عبد بن متفرقين عتق الاخر منذ ملكه من كل ماله وعندهما عتق عند موته من
 الثلث وعلى هذا اخري امي امة التي زوجها فهي طالق ثلثا فارتدت خرافا لهما

ما لم يقطع ابو حنيفة
 رضى الله عنه جوابا قال لا ادري
 ما له من رجل لطف المشركين
 وقت للثان واذ ابال للثان
 من الفرجين معا وان المهر
 افضل ام الانبياء ومع يصير
 الكلب تقلى ونور للماد ومع
 تطيب لحم الجلالة هي ثمان
 ما لم يحنث

وفي كل عبد بشر في كذا أو نحو ذلك بشره ثلثة متفرقون عتق الأول أن بشره معا عتق
ولو قال من أخير عتق في الوحي ولو نوي كفا شر بشره أبه سقطت لأبش
امت استولدها بالكلح أو عبد حلق بعته الآن قال أن اشتريتك فانت حر
عن كفارت وفي أن تشتري أمه في حره وأن تشتري في ملكه وقت الحلق عتقت
وأن تشتري في ملكه بعد لا تعتق وفي كل مملوك في حره عتق عبده ومدبرة وامرأته أو
أولاده لا مكاتبه إلا أن نواهم وفي هذه طالق وهذه طلقت الأخيرة وخبرني
الأولين وكذلك العتق والأقرار **باب البيعة البيعة** والبيع والشرع وغير ذلك بحث
بالبيعة دون التوكيل في البيع والشراء والإجارة والاستجارة والمطعم على مال
والفحمة والحضوة وضرب الولد وبني الكناح والطلاق والخلع والعتق والكفارة
والمطعم على دم عمد والزينة والصدقة والرضع والاستبراء وأن نوي للباشرة
حاصنة صدقة ديانة لا فضا وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والنياطة وال
والإيداء والاستداع والأمانة والاستجارة وقضا الدين وقضه والكسوة
طلح إلا أنه لو نوي للباشرة بصدق وقضا ديانة وفي لا يتزوج تزوجه فضولي
فأجاز بالقول خت وبالفعل لا بحث وفي لا يتزوج عبده أو أمه بحث بالتوكيل و
الإجارة وكذا في ابنه بنته الصغيرين وفي الكبيرين لا بحث إلا بالباشرة
ودخول اللأم على البيع كان بعث لك ثوبا يقتضي اختصامى الفعل بالمحلف
عليه بأن كذا أمره سواء كان ملكه أو لا ومثله الشراء والإجارة والعتق وال
والبناء والبناء على العين كان بعث ثوبا لك يقتضي اختصام امرأته بأن كذا
ملكه سواء أمه أو لا وكذا دخول على الصرب والاكل والشرب والدخول وأن نوي

وأن نوي غيره صدقة فيما عليه وفي أن بعته أو اشترى بته فهو حر فعقد بالخيار عتق
وكذا الوعد بالفساد والموقوف ولو بالباطل لا يعتق وفي أن لم ابعد فكذلك
فاعتقه أو دبره حنت قالت تزوجت علي فقال كل امرأة طالق طلقت هي
أيضا الآخر رواية عن أبي يوسف وابن نوي غني ما صدقة ديانة لا فضا ومن قال
على المشي إلى بيت الله أو إلى كعبة لم يخرج أو عمره مشيا فان ركب فعليه دمه وقال
على الخروج أو الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الصفا والمروة لا يلزمه
شيء وكذلك قال علي المشي إلى الحرم أو إلى المسجد الحرام خلا فالمرء في عبده حر
أن يلحق العام فشره إذا يكون يوم النحر بكوفة لا يعتق خلا فالمرء في لا يصح
وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنت وانضم صوما أو يوما لا بحث مالم
يتم يوما وفي لا يصلي بحث إذا سجد سجدة لا قبله وانضم صلوة فبشغ
لا باقل وفي أن لبست من غزلك فهو هدي ذلك قطنا فخر لته وشيخ فليس
فهو هدي خلا فالمرء فان لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلق وهو هدي
بالاتفاق خاتم الفضة ليس على غلاف خاتم الذهب وعقد اللؤلؤ أن رضع
فلى والآفلا وقال أحلي مطلقا وبه يغني وفي لا يجلس على الأرض فجلس على بساط
أو حصير لا بحث وإن حال بيضا وبينه نيا به حنت وفي لا ينام على هذا
الزراش فجلس فوقه فراش آخر فنام عليه لا بحث وإن جعل فوقه قرا م حنت
وفي لا يجلس على هذا السرير إن جعل فوقه سرير فجلس لا بحث وإن جعل فوقه سبنا
أو حصير حنت **باب البيعة في المظنة** والقيل وغير ذلك الضرب والكسوة وال
والكلام والدخول بحث في فعله بالمالي فز بحث من قال انضمت أو كتمت أو كسوت

او دخلت عليه بعد موته خلاف الفل واللس لا يضر باخره شيئا او ختمها او
او عثرها حنت لبشره حتى يموت او على بشره الفل ليقضي دينه قرباناً دون ال
الشهر قريب والشهر بعيد ليقضي اليوم فقصاه زبوني او ما جاز او مستحقه او باعة
شيثا وقبضه بن ذلور صاها او استوفى او واه او ابراه منه لا يبر لا يقبض دينه
ورهي دون درهم لا يحنث بقبضه ما لم يقبض كله متفرقا وان فرق بفعل ضروري كالوزن لا
لا يحنث ان كان في الامانة او غير مائة او سوي مائة لا يحنث بها او باقى منها لا يقبض كذا
تركه ابراه في بيعه نكحي فعد مرة حلقه والبيع لا يحنث به كذا ابراه في بيعه نكحي
ولم يقبل بركوكز القرض والعاربة والقدره بخلاف البيع لا يشتم رجلا فوه على مالا ساو
فلا يحنث بشتم الورود والباسمين وقيل يحنث لا يشتم وردا او بنفسه باقتضائه فوه على ورفه
لا يبر حائل دار فلان ثنا والملك والاجارة حلف انه لا مال له ولد دين على مفلس او متى لا يحنث
لا يحنث **كالحلقة** للحلقة عقوبة مقدرة تجب حقا لله تعالى فلا يسمى غيبة ولا انفصا حقا وا
والزنا وطى مكلف في قبل حال عن ملكه وشبهه وبنيت بشهادة اربعة رجال ممن يجتمعين
به الزنا لا بالوطى او الجلع اذا ساء الامام عن ماهية الزنا وكيفيته وعين زنى وبن
زنى وكين ومتى فبينوه وقالوا ارباه وطبريا في فرجها كالميل في الكحلة وعدل لاسرا
وعلايته او بالافرا عا فلا بالغا اربع مرات في اربعة مجالس كل افرده حتى تعا
يفتق عن بصره ثم تسال كل مرسوي الزمان فبينه ونذرب تلقينه ليرجع بلعك فقلت
او لمست او طشت بشبهة فان رجع قبل الفدا في اثباته ترك والحل للمحصى ورجع في
في فضا حتى يموت ببداءه الشر فان ابا او عابوا او ماتوا استغفوا ثم الامام ليكاح
ثم الناس في القربى الامام ثم الناس وبفس وبصل عليه وتغير المحصى جلده ما
واللعبد

نهر حجة كشي
غالب اول الحجة
در

صاحب جليل
مال دير

نهر حجة كشي
غالب اول الحجة
در

واللعبد نصفها بسوط لا يفرق له ضربا وسوط مفرقا على بدنه الى الرأس والوجه والفرج
وعند ابي يوسف بغيره الرأس ضربة وبغيره الرجل قائم في كل حد بل منه ومنه شئ
سوي الا بزار والمرأة جالسة ولا ينزع ثيابها الا في وضوء وحلقه في الرجم لا لهوا
ولا يحد سبعة مملوكه بل اذن الامام والاحض الرجم الحرة والتكليف والاسلام والوطى
بنكاح صحيح حال وجود الصفا كذا كوزة فيها ولا يحد بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي
الاسبا سيرة والمريض يرحم ولا يجلد ما لم يبرأ والى مل اثبت زنا ما بالثبوت حتى
نقد وترجم اذا وصفت ولا يجلد ما لم تخرج من نفاسه وان لم يكن للولد من نكاحه
ترجم حتى يستغنى عنها **باب الوطى الذي** يوجب الحد والذي لا يوجب الشبهة اذا
للحد وهي نوعان شبهة في الفعل وهي ظن غير الدليل دليل فلا يحد فيها ان ظن
الحل والاثبات كوطى معتد به من ثلث او من اطلاق على مال او اقم ولد اعتقا او امة
اصله وان على او امة زوجته او سيرة وكذا ووطى المهرج المهرن وشبهة في المحل وهي
قيام دليل نافي للحرمة في ذاته فلا يحد فيها وان علم بالحرمة كوطى امة ولده وان سفل او
مشركة او معتد به بالكنيا دون النكاح او البايح المبيحة او الزوج الامة المهرورة
قبل تسليمها والنسب يثبت في هذه عند الدعوة لا في الاولى وان ادعاه عاه وعجده ووطى
بامه اخيه او عمة وان ظن حلا وكذا ووطى امرأة وجد يابى فاشبه وان كان اعمى الا ان
دعاه فقلت انا زوجتك لا بوطى اجنبية زفت اليه وقلت في زوجتك وعليه
المهر ولا بوطى بهيمة وزنا في دارهم حرب او بنى ولا بوطى محرم تزوجها او من استأجرها
ليزني بها خلاف اهلها ومن ووطى اجنبية فيمادون الفرج يغيره وكذا الوطى في الدبر او عمل
عمل قوم لو طوعوا عند ما يحد وان زنى ذمي مجرمة في دارنا حد الذي فقط وعند

لغير رفع

وعند أبي يوسف رحمه الله في عكس حديث النخعي لا الحربي وعند أبي يوسف رحمه الله ان
 وعند محمد لا يحد ان ان زنى مكلف يجنبونه او صغيرة خذ في عكس لاجل عليا
 الا في رواية عن أبي يوسف ولا حد بزنى المكروه ولا ان اقرا حدها بالزنا وا
 وادعى الاخرة نكاح ومن زنى بامته فقتل به فعليه الحد والقيمة وعند أبي يوسف
 القيمة فقط والقيمة يؤخذ بالمال والقصاص لا بالحد **باب النكاح** ^{على الاثر} والرجوع
 عنها لا تقبل نكاحا بحد متقدم من غير بعد عن الامام الا في القذف وفي
 السرقة يضمن المال ويصح الاقرار به الا بالشرب وتقدم غير الشرب
 بشربه في الاصح والشرب يزوال التبع وعند محمد بشربه ايضا وان شربه او
 بزناه بغير شبهة قتل بخلاف سرقة من غائب فان اقربا الزنا يجرمونه حد وان
 شربه او كذلك لا يحد وكذا لو اختلف في طوع المرأة وعند أبي محمد الرجل ولا
 يحد احد لو اختلف الشروع في بلد الزنا او شربه اربعة تيم في بلد في وقت واربعة
 على امرأة بروي بكة او يبي ثم فسقة او شربه على الشروع وان شربه
 الاصول بعد ذلك وحد الشروع عليه لو اختلف شروعه في زوايا البيت
 والشروع فقط لو كانوا عيانا او محددين في قذف او اقل من اربعة او احد
 عبدا او محمدا وكذلك لو وجد احد لم يجد او محددا بعد حد الشروع عليه
 ودينه في بيت المال ان رجم وارثنى جرح ضربه او مائة من ماله وقا في بيت
 المال ايضا وكذا الخلاف لو رجع الشروع ولو رجع بعد الرجم حد او غرم الزينة
 وكل واحد رجع حد وغرم ربهما رجع **باب النكاح** فلا شئ عليه فان رجع اخر حد او
 وغرم ربهما ولو رجع واحد قبل القضا حد والكره ولو بعده قبل الحد فذلك

وعند محمد

فذلك الوقت ببلد اخر وكذا لو شهد اربعة

وعند محمد راجع فقط ولو شربه او افترجه ثم ظهر واكفاه او عبدا او ابنة على
 زكيات ان رجوعا عن التزكية والافق بيت المال وفي لا على بيت المال مطلقا ولو
 قبل احدكم المأمور برجمه فظهر وافكده لك فانه يترق مال القاتل ولو افترسه بود بحد
 النظر لا ترويه شربا ولا تراه ولو ان كره الا حصان يثبت بشهادة رجلين او رجل او امرأتين
 او ولادة زوجة **باب حد الشرب** من شرب خمر او كره فطهر فاخذ ورجعها موجودا
 او جازا بغير سكران ولو من نبيذ وشربه بذلك رجلان او اقرته مرة وعند أبي يوسف مرتين
 وعلم شربه بطلوعا حد اذا صح ثباني سوطا للحد واربعتين للحد مفرقا على بدنه
 كمن في الزنا وان اقر او شربه عليه بعد زوال رجليه لا بعد المدة لا يحد خلافا لمحمد
 ولا يحد من وجد فيه راحة الخمر او ثبانيها او اقر ثم رجع او اقر تسكران والسكر للرجوع
 للحد ان لا يعرف الرجل من المرأة والارض من الشاة وعندها ان يهرضي ويخلط
 كلامه ويهين ولو اراد التسكران لا يثبت امرأته **باب حد القذف** كحد الشرب بكمية
 وبه ثلثي قذف محصنا او محصنة بصرح الزنا حد بطلب القذف مستقرا ولا يحد
 ولا يبرح عنه غير الفرو والحشو واحصانه كونه مكلفا حراما على عفيفا عن الزنا
 ولو نكاه عن ابنة بان قال لست لابنتك او لست بابنتك فلان ان غضب حد
 والا فلا ولا يحد بغيره عن جده او شبهه اليه او الى عمه او خاله او ابيه او وليا ابنه
 السماع او قال لعربي يا بني اولى لست بعربي ويحد بغيره بغيره لليت المحصن
 طلب به الوالد او الولد او ولده ولو حر وماعن الارث وكذا ولد البيت خلافا لمحمد
 ولا يطالب ولد ابية ولا عبدا بيمينه بقذف امه ويطلب يموت المقدوف لا بالرجوع عن
 الاقرار ولا بيمينه القفو ولا الاعتياض ولو قال زنا بامرأة في الجبل وعنا القعود

باب النكاح

حد حر او فالحية وان قال ياراني وعكس حيا ولو قال لامرأة تد وعكس حد ولا لعان
 ولو قالت زنيته بك بطل الحية ايضا وان اقر بولدته نفاه يراعي وان عكس حد والولد له
 في الزوجين ولا شئ بان قال ليس بابني ولا ابنتك ولا حد بقذف امرأة لها ولد لا يعلم
 له اب او لا عنت بولد بخلاف من لا عنت بغيره ولا بقذف رجل وطئ حرام فغيره كوطئ حرام
 مشتركة او مملوكة ابد اكامة التي هي اخته رضاعا ولا بقذف مسلم زني في كفنه او مكانه
 وانما من عني وفاؤي بغيره من وطئ حرام فغيره كوطئ امه الجوسية او امرأته وهي حرام
 وكذا او طئ مكانة خلاف الابي بوسن وبغيره من قد ف مسلمانا قد فح محرم في كفنه خلاف لها
 وبغيره من من من قد ف مسلمانا في دارنا ويكني حد لجناسات اخذ جسد لان اخذ
خلاف في القوي بقذف من قد ف مملوكا او كافرا بالزنا او قد ف مسلمانا بيا فاسقا با كافر او با ح
 حيث ياتس با فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالصبيا بالكل البر او يا شاربا الخمر
 يا ديوشا يا فحشا يا خائنا القبح يا ابن فاجر يا زني يا فوطيا يا مأوي الزواني او ال
 القصوص يا حرم زادة لا يباح في كتاب ياقرب يا نيس يا خنزير يا بقر يا حبة يا حجام
 يا ابن الحرام واما كس كذا لا يجانبها ما اجر يا ولد الحرام يا عاترا يا ناكس يا منكوس
 يا مسخرة يا ضحكة يا كشيحان يا ابله يا مسوس واستحسنوا تعزيره اذا كان القوي
 له فقير او عتيا وللزوج ان يغير زوجته لترك الزينة وترك الاجابة اذا دعا الى
 فرائضه وترك الصلوة وترك الفسل من اللحية وللزوج من بيته وافق التعزير ثلثة اسواط
 والكثرة تسعة وثلاثون وعند عبد الله يوسن خمسة وسبعون ويجوز جبهه بعد الضربة وا
 واشد الضربة التعزير ثم حد الزنا ثم الشرس ثم القذف ومن حد او عزر في قد ف هذر
 بخلاف التعزير الزوج والزوج **كتاب الرقة** هي اخذ ملكي خفية قد عشرة دراهم مضروبة

لا كوطئ في يوسن مكره لكل وجه او وجه
 الا هو تاديب
 دون الحد واصل
 من المولى بمعنه
 الرد والزوج

من حرز لا ملك له فيه ولا شهرة وثبت بما ثبت به الشرب فان سرق مكلف حر او عبد ذلك
 القدر حرزنا بكان او حاصره فظا واقر بها او شرب عليه وسكرها الامام عن السوف ماضي
 ويؤذي واي يوي وكما يوي وممن سرق ويبسها فقطع وان كانا اجمعا جعوا والاحكام
 كالا من حرز قد رخصاها فقطع وان تولى الاخذ بعضهم ويقطع بسرقه الساج والابنوس و
 والصندل والغصن من الخضر والياقوت والزبرجد والانا واللبا المخذ من الخشب
 لا بسرقه شئ يافق وجه مباح في دارنا كخشب وخشيش وقصب وسلك وصيد
 وطير وزرنيخ ومنفعة واليورة ولا يمسرع فسادا ككثير اللحم وفا كره رطبة ويقطع وكذا
 ثمر على شجرة وزرع لم يحصد ولا يبايتا في الاثكار كالشربة مطبوخة والالة لهو كدو وطبل
 وبربط ومنه مارو طنبور والصليب من ذباب او فطره وشطرنج ونرد ولا بسرقه باب
 مسجد وكبر علم ومصحف وصبي حره ولو عليه حالية خلاف الابي بوسن وعبد كبير ودقتر
 بخلاف الصغير ودقتر الحيا ولا بسرقه كلب وفرد ولا بخيانه وزهب او اختراع كذا
 بنش خلاف الابي بوسن ولا بسرقه مال عامة او مشرك او دينه او ازيد حاله كان او مؤجلا
 وان كان دينه نقد افسر عرضا فقطع خلاف الابي بوسن وان كان دنا يرفس دراهم او با
 بالعكس لا يقطع وقيل يقطع ولا يبا قطع فيه ولم يتغير وان كان قد تغير قطع ثانيا كقول شيخ
فصل في الحرز هو قسمان عا بكان كبيت ولو بلا باب او باب مفتوح وكهنة وقوي
 كمن هو عند حمله وكذا ناعا وفي الحرز بالمكان لا يعتبر الحافض ولا قطع بسرقه مال من بينهما
 والبر ولا دولا بسرقه من بيت ذي رحم محرم ولو مال غيره ويقطع بسرقه ماله من بيت
 غيره وكذا بسرقه من بيت محرم رضاعا خلاف الابي بوسن في الام ولا قطع بسرقه مال ر
 زوجة او زوجها ولو من حرز خاص وكذا لو سرق من بيته او زوجة بيته او زوج بيته

او كانت له او جملته او غيره خلاف الجملتها فيهما او من مغم او من حرم زياره او كان ربه
 عتوا او من بيت اذن في دخوله او من مغيته وقطع له سرق من الملام ليل او من المسبح
 متاعا وره عنه او ادخل يده في صندوق غيره او كبر او جيب او سرق جواربه متاع
 وره يحفظه او نام عليه او سرق الوجه من البيت المستاجر خلاف ليلها ولو سرق شيئا
 ولو خرج من الدار لا يقطع بخلاف ما لو اخرج من حجره الى الدار الفرس بعد ايل حجره من حجره
 اخري فيها او اخذ شيئا من حرز القاه في الطريق ثم خرج فاخذه او حمله على حماره
 فاخرجه من الحمار ولو دخل بيتا فاخذ ناول من يواخرج لا يقطعان وكذا لو ادخل الى
 يده فتناول وقال ابو يونس يقطع الداخل في الاولى ويقطعان في الثانية وكذا لا يقطع لو تقب
 بيتا وادخل يده فيه واخذ شيئا او طرقة خارجة من كم غيره خلافا له وان حلقا واخذ من
 داخل الكم قطع اتفاقا ولو سرق من قطار رجلا او تجرا لا يقطع وان شق الحبل واخذ من شيئا
 قطع والفسطاط كالبيت **فصل في كيفية القتل** واذا شق الحبل قطع عيني الت رقب من زنده ونجم
 ورجله اليسرى ان عاذ فان سرق ثالثا لا يقطع بل يحبس حتى ينوب وطلب المسروق منه شرط
 القتل ولو مودعا او قاصدا او صاحب الربو او مستورا او مستاجرا او مضاربا او مستغفرا
 او قابضا على سوم الشري او متهما ويقطع بطلب المالك ايضا في السرقة من هؤلاء لا يقطع
 السارق او المالك لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرقه من قبل القطع او بعد
 ذرا الحية بشريته وان لم يطلب احد لا يقطع وان اقر به بره ولا بد من حضوره عند الاقرار والشبهة
 والقطع ولو كانت يده اليسرى او ابرامها مقطوعة او شلاء او اصبعان سوى الابرام كذلك
 لا يقطع شئ منه بل يحبس وكذا لو كانت رجله اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يقطع الما من زنده
 الا اليمنى لو قطع اليسرى وعند ما يفتن ان نمة ومن سرق شيئا ورده قبل الخصومة الى المالك
 لا يقطع

لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه ملكه وان لم يشبه
 وكذا لو ادعى احد الت رقبى ولو سرقا وغاس احدهما وشهد به على سرقتهما قطع الاخر
 ولو اقر عليه الما دون بسرقته قطع وردت وكذا المجور عند الامام وعند ابي يوسف يقطع
 ولا تردده وعند محمد لا يقطع ولا تردده ومن قطع بسرقته والعيني فاعته ردتا وان لم تكن فاق
 فلا ضمان عليه وان استكرها وان سرق سرقا فقطع بكتفها او بعضها يفتن شيئا منها
 وقال ايضا من مالم يقطع به ولو سرق ثوبا فشق في الدار فخرجه قطع لان سرق ثوبا فخرجه
 ثوبا اخرها ولو ضرب المسروق ذراهم او دونها قطع وردتا وعند ما لا يرد بها ولو صبغ امر
 فقطع لا يخذ منه ولا يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويعطى ما زاد القبيح وان صبغ اسود
 اخذ منه ولا يعطى شيئا وحكي فيه حكمه في **الامر باب قطع الطريق** قصد قطع الطريق
 من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبله جسدي يئوب وان اخذ مالا وحصل لكل واحد
 نصيب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط او قتل بعضا او جرح قتل حد فلا
 يعتبر عفو الوالي وان قتل واخذ مالا قطع وقيل واصلب او قتل او قتل او قتل في الد
 القطع ويصلب جيا ويمنع بطنه برح حتى يموت ويترك ثلثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى ماله
 ان باقى والا فلا ضمان ولو باشر الفعل بعضهم حرة وكلمهم وان اخذ مالا وجرح قطع من خلاف
 والجرح هدد وان جرح فقط او قتل فتا قبل ان يؤخذ فلا حرة والحق للولي ان شاء عني
 وان شأ اخذهم بموجب الجناية وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقتول ع
 عليه او قطع بعض الفاقلة على بعض او قطع الطريق ليل او نارا بمصر او بيني مصرين ومن حنق
 في مصر غير مرة قتل به والافكا لقتل بالمشقة **كتاب الجهاد** دية متافض كفاية اذا قام
 بعض سقط عن القتلى وان نه كثر الكثر انما ولا يجب على صبي وامرأة وعبد وامر متعبد واقطع
 بعض بر اياغي يوق،

يعني خزيه دلو او ما

فان لهم عده وفضل عني فخرج المرأة والعبد بلا اذن الزوج والمولي وكذا الجمل ان كان في الاصل
واذا احصواهم نزعهم الى الاسلام فان اسلموا والآل في الجزية ان كانوا من المسلمين ونسب لهم قد
ومني يجب ان قبلوهم مالهنا وعليهم ما علينا ويحرم قتال من لم تبخله الدعوة قبل ان يدعي وند
دعوة من بلغته فان ابوا نستعين بالله ونقاتلهم بنصب الجانيق والتخزيق والتخزيق وقطع
الاشجار وافق الزوج ونزعهم وان نكحوا نسوا بالاساري للمسلمين ونقصدهم به وبكرو اخرج
النساء والمساكين في سيرة لا يؤمن عليهم في عسكرهم ولا دخول مستامن اليهم عينا
ان كانوا يوفون العهد ونهوا عن القدر والغلل والمنفعة وقيل امرأة او غير ملك او شيخ او اعلى او
معتد او اقطع الجاني الا ان يكون احدهم قادرا على القتال او لارائي في الحرب او ذمال بحيث
او ملكا وعن قتل اب كافر بل يا بني الابن بقتله غيره الا ان قصه الاب قتله ولا يمكن دفعه الا بقتل
بالقتل ويجوز صلحهم ان كان مستحقا لئن اخذ مل لاجل ان لا يجر حاجته وهو كالجزية ان
ان كان قبل الشكول بسا حرمهم وكالتي لو بعده ودفع المال من البصالح لاجل ان لا يجر
الهلاك ويصالح المرتدون بدون اخذ المال وان اخذ لا يرد ثم ان ترجع اليه فيهم
ومن بدعهم بخيانة قتل فقط وان باعوا قتلهم او باؤن ملكهم قتل الجميع بلا نية ولا باع
فصلح ولا خيل ولا حديد ولا جود الصلح ولا تجهز اليهم وفتح اسان حرة كافر او جنة او اهل
خبيثي وحرم قتلهم وان كان فيه ضرب بنده اليهم واليتب ولفي اسان ذمي او اسير او تاجر عند
وكذا اسان من اسلم تحم لم يجر او مجنون او صبي او عبيد غير ما ذون بالقتال وعند محمد بن
اسانها وابي يوسف معني رواية **في القايمة** وقسم ما فتح الامام عنوة قس بين المسلمين
او اقر لهم عليه ووضع الجزية عليهم والمزاج على اراضيهم وقتل الاسري او اسرقهم او ت
او تركهم احرا اذمة للمسلمين واسلامهم لا يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ ولا يجوز
ردتهم

يعني اساري عسكره
دورت بكنه اسفاغي
اولمق

ردتهم الى ارحم ولا لمن عدا الغداة بالمال وقيل لا بأس عندك جدي ويجوز بالاساري
عند سماع تدعج مواش شيق تغلبا وتحرق ولا تحرق ويجوز سلاح شق غنمه ولا تقسم غنمته
في دار الحرب الا للارباب يدع شره تدول لا تباع قبل القسمة والمقاتل والرد سوا في القيمة
وكذا امدهم تحمهم قبل احرازها بدارنا ولا حق فينا لسوق ليرقاتل ولا لمن مات في دار
الحرب قبل الاحراز بدارنا ولو بعد الاحراز يورث نصيبه وينتفع فير بلا قسمة بالسلاح
والركوب والقبس ان احتيج وبالعلق والخطب والقهن والطبيب مطلقا وقيل ان احتج
للاهلج اصلا ولا التمول ولا بعد الخروج بل يرد ما فضل الى الغنمة وان انتفع به رد قيمته
وان قسمة قبل الرد تصدق به لو غنيا ومن اسلم منهم قبل اخذه احز نفسه وطفله وكل مال هو
معه او وديعه عند مسلم او ذمي وعقاره هو قبل فيه خلافا لمحمد وابي يوسف في قوله الاول و
الكبير وزوجته وحملها وعبد له المقاتل وماله مع حربي بغصب او وديعه في وكذا ما
مع مسلم او ذمي بغصب خلافا لهما وقيل ابو يوسف الامام **فصل** في تقسيم الغنمة
للمجاهل سرحم والفرس سرحان وعندهما ثمنه له سرحم ولفر سرحان ولا يسرحم لا
كثرة من فرس وعنده ابي يوسف سرحم لفرسي والبرازن كالعيناف ولا يسرحم لراحة
ولا بغل والقبرة لكونه فارسا او راجلا عند المجيوزة فينبغي للامام ان يعرض الجيش
عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل في جاوز راجلا فاشترى فرسا فله
سرحم راجل ومن جاوز فرسا فاشترى فرسا فله سرحم فرس ولو باعه قبل القتال
او وبيعه او اجره او رهنه فسرحم راجل في ظله الرواية وكذا لو كان مريضا او مريضا فله
لا يغتال عليه ولا يسرحم للملوك او مكاتب او صبي او امرأة او ذمي بل يرد لهم ما
سرحم قليل

يرى للاسام انفا تروا او داوت للآلة بالحق او ذى على عورائهم او على الطريقه للنس
 لبياتي واللكين وابن البيل بدم منام ذو الفربي الفقراء ولا حق فيه لا غنيا ثم
 وذكر الله تعالى للشرك وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموت كالبقي وان دخل
 دار الحرب من لا صلح له بها ذن الامام لا ينجس ما اخذوا وان باذنه اولهم منه خمس
 والامام ان ينقل قبل الامان ^{بمنه عشر} الاخر في الفتيحة وقبل ان تضع الحرب اوزارها فيقول
 من اقل قبيل فله سلبه او من اصا شيئا فله ربعه او يقول لست بته جعلت لكم الرجوع بعد
 للنس لا ينقل بكل الماخوذ ولا بعد الاحراز الا من للنس والسلب لكل ان لم ينقل وهو
 كبر وما عليه شياء وسلاحه وما معه لا مع علامه على دابة اخرى والتفصيل لقطع
 حق الغير لا للملك خلافا لجمه فلو قال من اصا جارية فري له لا يحل لمن اصا جارية
 ولا البيع قبل الاخر خلافا له **باب الاستيفاء** ^{اخذ مالاً بجميعه كافر} اذا سبي الشرك الروي واخذوا اموالهم
 فكم لهم ملكها وملك ما وجدنا من ذلك اذا غلبنا عليهم وان غلبوا على اموالنا و
 واحرزوها بدارهم ملكوها وكذا لو ندمت اليهم بغير فاظهرنا عليهم فمن وجد ملكه
 اخذه قبل القسمة مجانا وبعد هان كان مثليا لا يأخذه وان كان قيميا اخذه باله
 القيمة وان اشترى منه تاجر ^{واخرجه} وجهه ولو قيمتي يأخذه بالثمن ان اشترى به
 اشترى به بعضه فله في قيمته العرض فان وارب له قيمته ومثله المشتري في اشترائه بثمن او
 او عرض واشترى به بخمسة او هب له لا يأخذه وان كان عبدا فقيمت جنيته في يد التاجر
 واخذ رتبها ما يأخذ بكل الثمن ان شاء وان اسره من يده التاجر فان اشتراه
 اخر يأخذ المشتري الاول منه بتمنه ثم المالك منه بالثمنين وليس له اخذه من المشتري
 الثاني ولا يملكون حرنا ومدرتنا وام ولدنا ومكاتبنا وملك عليهم كل ذلك ولا ما
 ولا يملكون

ولا يملكون عبدا ابدا ليرام في اخذه ما لكه بعد القسمة مجانا ايضا لكن يقوض عنه
 من بيت المال وعنده ما هو كالمأسور وان ابوق بغيره ومتاع فاشترى رجل ذلك
 كله واخرجه اخذ للمالك ما سوي العبد بالثمن والعبد مجانا وعنده ما بالثمن ايضا
 وان اشترى مستائ من عبدا مسلما واخذ له داخلهم عتق خلافا لهما وان اسلم
 عبدا لهم ثم نجنا او ظهرنا عليهم او خرج الى عسكرنا فوجدهم **المستأمن** او دخل
 تاجرنا ليرام ما باه لا يحل له ان يتعاض بشي من مالهم او درهم فان اخذ شيئا
 واخرجه ملكه مخطو را فيقتصد به وان قهر غدر به ملكهم فاخذ ما لهم له او جسده او
 او فعل ذلك غير علمه حل له التعرض كالاسير وان ادانه ثم حررت او ادان حربيا او غصب
 او غصب احدنا من الاخر وخرجا اليه لا يقضي بشي وكذا لو فعل ذلك حربيا وخرجا
^{مستأمن} مستأمنين وان خرجا مسلماني قضى بالدين لا بالتقصير لو اسلم حربيا بعد
 ما غصبه مسلم ثم خرجا يفتي بالرد ويانه وان قتل احد المسلمين للمستأمنين الاخر ^{او لا يربى}
 فعليه الدية في ماله والكفارة ايضا في الخطا وان كانا اسيرين فلا شئ الا الكفارة في
 في الخطا وعندهما كالمستأمنين ولا شئ في قتل المسلم ثم مسلم اسلم ولم يجر سوي
 الكفارة في الخطا **فصل** لا يمكن مستأمن من ان يقيم في دارنا سنة ويقال له ان
 لقت سنة تضع عليك الجزية فان اقام سنة صار ذميا ولا يمكن من العود الى داره
 وكذا له قبل ان اوقت شره او نحو ذلك فاقام او اشترى ارمضا ووضع عليه خراجها
 وعليه جزية سنة من جني وضع الخراج او نكحت المستأنة ذميا لا لو نكح هو ذميه فان رجع
 الى داره حل دمه وان كان له ودية عند مسلم او ذمى او دين عليه فاقبسه او ظهر عليهم
 سقط دينه وصارت ودية فيه وان قتل ولم يظهر عليهم او ما قهر في لورثة فان با

المستأمن بعد
 اما لملكه كاعش

جرتي بالتي له زوجة هناك وولد وصال عند مسلم وذني او حربي فاسلم هناك ثم ظهر عند
عليهم فالك في وان اسلم ثم جئت ثم ظهر عليهم فظفر حر مسلم ووديعته عند مسلم
او ذني له وغير ذلك في ومن اسلم ثم ولد هناك وارث مسلم فقتله مسلم عدا او خطا
فلا شئ عليه الا كفارة في الخطا فان قتل مسلم لا ولى له خطا او مستأني اسلم هناك
فلما مات اخذ الدين من عاقلة القاتل وفي عهد له ان يقتل او يأخذ الدين وليس له
العفو **باب العشر والخارج** ارض العرب عشيرة وبي ما بين الغديب الى اقصي البحر باليمن
بمكة الى حد الشام وكذا البصرة وكل ما اسلم اليه او فتح عنوة وقسم بين القبايلي
وارض السواد خراجية وبي ما بين الغديب الى عتيبة حلوان ومن التعلبة ^{بين البصرة والكوفة} التعلبة
الى عبادان وكذا اكل ما فتح عنوة واقر اهله ووصلوا اسوي مكة وارض السواد مملوكة
لاهلها يجزيهم لها ونصرهم فيها وان حربي موات يعتبر فرب عند ابي يوسف وماثر
عند محمد والخارج ما كان خراج مقاسمة فيتعلم بالخارج كالعشر وخراج وظيفه ولا
يزاد على ما وضع عمر رضي الله عنه على السواد الكرجي ^{لما كان بين سنة واربعة} اصالح للزرع صاع من برة او شعيرة ودرهم
والجرب الرطبة خمسة دراهم والجرب الكرم او النخل المتصل عشرة دراهم ولما سواه كزعران
وبستان ما تطلق ونحو ذلك خارج غايه العاقرة وان لم تطلق ما وظيفه نقص ولا يزداد وان
طلاقة عند ابي يوسف خلاف الجدة ولا خارج ان انقطع عن ارضه المأ او غلب عليها او
اصاب الزرع اخر ويجب ان اطلقها ما كثر ولا يتغير ان اسلم او اشترى مسلم ولا عشر في خارج
ارض الخارج ولا يتكرر خارج الوضيفة بتكرار الخارج بخلاف العشر وخارج المقاسمة **فصل**
الجزية اذا وضعت بتراضي صلح لا يتغير وان فتحت بلدة عنوة واقراها عليها توضع
على الظاهر الغني في السنة ثمانية واربعون درهما وعلى السوط المتوسط نصفها وعلى الفقير

القادر

القادر على الكسب جبرها وتوضع على كتابتي ومجوستي وثنيي عجمي لا عربي وللعلانية
فلا يقبل من الا الاسلام او السيف ويسترق انما هي وطفله وامه ثم ولا جزية
على الصبي وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزين واعمي ومقعور وفقيه لا يكسب
وراهب لا يخاطب ويجب في اول الخول ويؤخذ قسط كل شهر فيه وتسقط بالاسلام
او الموت وتدخل بالثكر خلافا لهما بخلاف خراج الارض ولا يجوز احد شيعة او كنيسة ^{معبود يهود} معبود تاصلا
او صومعة في دارنا وتعاوي المندمة من غير نقل وبغير الذمي في ذرية ومكبر وسرج
فلا يركب حيلة ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبية ويركب سرجها كالاكافد والاحق ان لا
ان يركب الا لفخرة وح ينزل في الجحاح ولا يلبس ما يخص اهل العلم والزهدة والشرف
وبغير انشاه في الطريق والمآم ويجعل على داره علامت كيدا يستغفره ولا يبدل اسلامه
ويضيق عليه الطريق ويؤدي الجزية قائما والاخذ قاعده ويؤخذ بتبليبه ويترى ويقال له
اداي الجزية يا ذني او يا عدا الله تعالى ولا ينقص عهده بالابا عن الجزية او بزنانه بمسئله
وقتل مسلم او سبه النبي صلى الله عليه وسلم بل بل للحاق بهد الحرب او القلبة على
موضع لمحاربتهم تاشا وبهية كالمندة لكن لو اسير سترق والمندة لا يقتل ويؤخذ من بني
تغلب رجالهم ونسائهم ضعف الزكوة لاني صبيانهم ويؤخذ من مواليهم الجزية وا
والخراج كموالي قريش وبصرف للخارج والجزية وما اخذ من بني تغلب ومن ارض اجلي سرك
اهلها عنها او اهداه اهل الحرب او اخذ منهم بلا قتال في مصالح المسلمين كسدا
الشفور وبناء القناطير والجسور وكفاية العلم والمدتبي والمفتين والقضاة وا
القار والمقاتلة وذراريهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطية **باب الرشد**
من ارتد والعياد بالله يعرض عليه الاسلام ويكشوف بشهرته ان كانت فان استمر

جسنة أيام فان تاب والاقبل وتوب بالبرقي عن كل دين سوى الاسلام او عا
 اسفل اليه وقلة قبل العرض كند لا ضئ فيه ويزول ملكه عن ماله موقفا فان اسلم
 عادوان ما او قتل او لحن بدار الحرب وحكم به عتق مدبروه وامر شاولاده وحلت دينه
 وكسب لاهل لوارثه المسلم وكسبته في ويغضي دين الاسلام من كسب لاهل دين ردة
 من كسبها ويوفى بيعه وشراؤه واجارته وهبته ورهنه وعقده وتوبيره وكتابه ووصيته
 فان اسلم صحته وانما او قتل او حكم على قتل بطلت وقالا ليزول ملكه عن ماله وتغضي دينه
 مطلقا من كل كسبه ولا لاهل لوارثه المسلم ومعد اعتبر كونه وارثا عند التلقيق وابو يسوق عند
 الحكم به وتصح متفرقة ولا يوقى غير المفاضة لكن كسب في الصحيح عند ابي يوسف وكسب في المذنب
 المريض عند محمد ويصح اتفاق استيلاؤه وطلاقه ويبطل نكاحه وذبحته وتوقى مائة حصة
 وترثه امرأة المسلم انما او قتل وهي في العدة وان عاد مسلما بعد الحكم بلى ما اخذها
 ما وجد باقيا في يده وارثه ولا ينقض عتق مدبره وام ولده وان عاد قبل فكان له ميراثه
 والمرأة لا تقتل بل تجس حتى تنوب وتغرب كل يوم والامة يجبرها مولاهما وينفذ حج
 تصرفها في ماله وجميع كسبها الوارث المسلم اذا ماتت وبزواجها ان ارتدت
 مريضة لان ارتدت صحيحة وقارن لها بعتر فقط وسائر احكامها كالرجل فان ارث
 امر فادعاه ثبت نسبه منه وامه حيتريا والولد حر يرثه مطلقا ان كانت مسلمة وكذا ان كانت
 نصرانية الا ان ولده تر لاكثر من نصف حول منذ ارتدت وان لحن بما له فظفر عليه فهو في فان
 لحن ثم رجع فذهب به فظفر عليه فهو لوارثه قبل القسمة وان لحن فقط عبده لانه فكاتبه
 الابن في المرتبة مسلم فيل الكاتبة والولد له ومن قتل من ردة خطا فقتل على رده
 او لحن فدينه في كسب لاهل كسبه مطلقا ومن قطع يده عمدا فارتد العبد ذابته وما
 منه

منه اطلق ثم جاسدا واستمده فقص دينه لورث في مال القاطع وان اسلم بدون لحن
 فاقسم الدين وعنده نصفها كاتبة ارتد فلعن فاحد بما له وقتل قبل الكتابة
 لمولاه والباقي لورثته زوجان ارتد فلعن فولدت المرأة ثم ولد للمولود فظفر عليه من فان
 الولد ان في ويجبر الولد على الاسلام ولده واسلام الصبي العاقل صحيح وكذا ارتد اده خلاف
 لابي يوسف يجبر على الاسلام ولا يقتل ان ابي **باب البغاة** اذا خرج قوم مسلمون على طاعة
 الامام وتلقبوا على بلادهم الى العود وكشف بشيرتهم وبداشهم بالقتال لو خيروا
 بجمعيين وقيل لاسلم يبدوا فان كان لهم فدية اجز على جرحهم وانج مؤثرهم والافلا ولا
 نسبي ذريتهم ولا يقيم ماله بل يجس حتى يتوبوا فير عليه وجاز استعلاهم لاسلام
 وخبرهم عند الحاجة وان قتل باغ منه فظفر عليه ولا يجس بشي وان غلبوا على مصر فقتل
 بعض اهل اخر منه عند اقل به اذا ظرو على الصبر وان قتل عادل مورثه الباغي يرثه الباغي
 الا ان ادعى انه كان على الحق وعند ابي يوسف لا يرثه مطلقا وكرو بيج السراح حتى علم
 من اهل القسمة وان لم يعلم فلا **كتاب القبط** القاطن من ذوب وان خفي هلكا فواجب
 وكذا للقطة وهو حر الا ان ثبت رقبته بحجة ونفقة من بيت المال وكذا اجن يثمه وارثه
 له وان اتفق عليه الملتقط فهو متبرع الا ان كان الحاكم بشرط الرجوع او يقدره القبط
 اذا بلغ ولا يؤخذ من ملتقطه وان الدعاه واحد ثبت نسبه منه وكه عبدا وهو حر او ذميا
 وهو مسلم ان لم يكن في مفرهم وذمي ان كان فيه وان ادعاه اثنان معا ثبته منحاوا
 وانا وصوف واحد ما علمه فيه او سبق فهو اولا والمرء المسلم او الى من العبد والذمي
 وان سده عليه مال او على دابة فهو عليه فهو له ينفق منه عليه بامر قاض وقيل بدونه
 ايضا وله شرأما لا يرد له منه من طعام وكسوة وقبض هبته وتسليمه في خرفة لا تزجيه

يرثه ولو بالعكس لا يرثه الباغي
 الا ان ادعى صح

يبيع مملوك

ونعز في ماله لغيره ما ذكره الاجازة في الاصح وقيل له اجازة **كتاب القطة** هي امانة ان
اشهد انه اخذها ليردوها على صاحبها والاظن والقول انك انك اخذته للرد وعند
ابي يوسف للمنفق ويكنى في الاشهاد قوله من سمعتموه بنشد لقطه قد لوه على وبعثها
في مكان اخذها وفي الجامع مدة يغلب على ظنه عدم طلب صاحبها بعد ما هو الصحيح وقيل
ان كانت عشرة دراهم فاكثر فلا وان كانت اقل فاجابا بما وما لا يبقى بغيره في ان يخاف
فها هم تبصق برأئنا فان جازا برأ بعد اجازة انشاء وجره له اوضح للمنفق
للمنفق او الفقير لو هالكه ابرها من لا يرجع على الاخرة وياخذها من باقية
والقطة والحرم سواء ويجوز النكاح البرية وهو متبرع في انفاقه عليها الا ان كان
وان باؤنه بشرط الرجوع فدين على ربه ان يجلس حتى ياخذها فان امتنع ببيعة في
النفقة فان هلك بعد الجس سقط وان قبله لا ويجوز القاضي ماله منفعة وينفق منها
وما لا منفعة له يادق بالانفاق انصلح اذ اقام البينة انما لقطه وان قال لا تبينه لي يقول له
انفق عليها ان كنت صادق والاباعد امر يحفظ عنه ولا لمنفق ان ينفع باللقطة بعد
التعريف لو فقيها وان غنيا تصدق بها ولو على ابويه او ولده او زوجته لو فقرا وان كان
حقه كالتوي وفنور الرمان والسبل بعد الحضا وينفق بها بدون التعريف والملك
اخذها ولا يجب دفع اللقطه الى مدعيها الا ببينة ويجل ان يبين على من غير جبر
كتاب الجنب اخذه لمن قوي عليه وكذا الفضال وقيل تركه افضل ويرفعان الى الحاكم
فيجب الا يبق دون الفضال لمن رده من مدة سفر اربعون درهما وان كانت قيمته اقل
من اربعين فقيمة الادرها عند محنة عند ابي يوسف اربعون درهما وان ردها من دونها
فيجب وان ابق منه لا يضمن ان يشهد انه اخذها ليرده والا فلا شئ له ويضمن ان ابقى

ومنه وجعل

منه وجعل الرهن على امرئ وجعل الجاني على المولى ان فداه على الجانية ان دفعه
وجعل المديون من غنمه ويقدم على الدين ان يبيع فيه وعلى المولى ان اذاه عنه وجعل الموهو
على الموهو له وان رجع الواهب في هبته بعد الرد وامر بنفقة كاللقطة والمديون وامر له
كالقن وان كان الراد المولى او ابنه وهو في عياله او وصيته او احد الزوجين فلا
شئ له والمالك الصبي كالبالغ **كتاب المفقود** هو غائب لا يدري مكانه ولا اثر ولا ماله
فينصب القاضي من يحفظ ماله ويستوفي حقه مما لا وكيل له فيه ويباع ما يخاف عليه من
ماله وينفق على زوجته وقريبه ولدا وهو حي في حق نفسه لا تنكح امرأته ولا يقسم لها
ولا يبيع كجارية مبيته في حق غيره فلا يرث متى مات حال فقده ان حكم بموته فيوفى نصيبه
لكل او بعضا الى ان يحكم بموته فان جاء قبل الحكم به فزول له الا فليس يرث ذلك المال لولاه
واذا مضى من عمره ما لا يعيش اليه فانه وقيل تسعون سنة وقيل مائة وعشرون حكم بموته
في حق ماله فلا يرث من مات قبل ذلك وتنفق زوجته للموت عند ذلك **كتاب الشركة** هي ضربان
شركة ملك وشركة عقد فالاولى ان يملك اثنان عينا ارثا او شراء او اقرضا او استلا او
اختلط مالهما بحيث لا يتميز او جلت وكل منهما اجنبي في نصيب الاخر ويجوز بيع نصيبه
من شركه في جميع القصور ومن غيره بغير اذنه في ماعد الخلف والاختلاف فلا يجوز زلا او
والثانية ان يقول احدهما شراكته في كذا او يقبل الاخر زكنا الا لابي والقبول والخط
عدم ما يقطر ما كسب دراهم معينة من الرخ لاحدهما وهي اربعة انواع شركة مفادضة
وهي ان يشترك متساويان نصف فادنيا وما لا ورثا وتضمن الوكالة والكفا فلا
يجوز بين مسلم ووثني خلافا لابي يوسف ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين
او عبد من او مكاتبين ولا بد من لفظ او المعنى او بيان جميع مقتضى ولا يشترط

بمقتضى ما عنيبت

وان لم يكتف
بمصر لزم الآخر

تسليم المال ولا خلط وما اشتراه كل منهما سوى طعام اهله وكسوتهم فلهما
وكل من لزم احدهما بما يبيع فيه الشركة كبيع والتفري واستيجار لزم الآخر خلاف لهما
وكذا ان لزم بكفالة بائر لزم الآخر خلاف لهما وكذا ان لزم بقبض خلاف لابي وفي الكفا
بلا امر لا يلزم في البيع وان ورث احدهما ما يقع به الشركة او وهب له وقبضه صار غنا
وكذا ان قبضه بشرط لا يشترط في الغنان وان ورث عرضا او عقارا بقيت مفاوضة
ولا يقع مفاوضة ولا غنان الا بالدرهم او الدينار او بالفلوس الشافعية عند محمد او
بالدينار والشفعية ان تعامل الناس بها ولا تنحى بالعرض الا ان يبيع نصفه عرض نصف
عرض الآخر في عقد الشركة ولا بالمكيل والموزون والعددي للتعارف قبل الخلط وان خلط
جنسا واحدا ثم اشتركا فشركة عند محمد ومالك وعند ابى يوسف وان خلط جنسين لا
لا تنفع اتفاقا وشركة غنان وهي ان يشتركا متساويين فيما ذكره وغير متساويين وتنضم
الوكالة دون الكفالة وتصح في نوع من التجارات وفي عمومها وببعض مال كل منهما وبكل وجه
التفاضل في رأس المال والربح ومع التساوي فيهما أو احدهما دون الآخر عند عملهما ومع
زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما مع كون مال احدهما دراهم والآخر دنانير ولا يشترط
الخلط فيها ايضا والوضع على قدر المال وان شرط غيب ذلك وما شره كل منهما طوب
بمنه هو فقط ورجع على شركته بحصة منه ان اذاه ماله وبطل الشركة بهلاك الدين او
احدهما قبل الشراء وهو على ملكه قبل الخلط هلك فيه او في يد الآخر وعليهما بعده فا
هلك بعد ما شرى الآخر بماله فالمشترى بينهما ورجع المشتري على شركته بخمسة وان
هلك قبل شراء الآخر فان كان وكلاهما في الشركة صريحا فالمشترى لهما شركة ملك ورجع
بحصة والا فلهما مشروري في فقط وكل من شركته في المفاوضة والغنان ان يبيع ويشتري

ويستلزم

ويستلزم ويؤكل ويودع ويبيع في المال به امانت وشركة الصانع والتبديل وهي ان يشرك
خياطان او صباغ وخياط على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب بينهما ولو شرط العمل
نصفين والربح اثنان جاز وكل عمل يتقبل احدهما بغيرهما فعلى كل منهما الطلب بالاجر
ويبرأ الدافع بالدفع الى احدهما والكسب بينهما وان عمل احدهما فقط وشركة الوجود
وهي ان يشركا ولا مالا لهما على ان يشتريا بوجهي وبيعا والربح بينهما فان شرطها
مفاوضة صحته ومطلقا غنان وتنضم الوكالة فيما يشتريان فان شرطها امانة
المشترى او مثلهما فالربح كذلك وشرط الفضل باطل **فصل** ولا يجوز الشركة فيما
لا يصح الوكالة به كالاخطاء والاحتشاش في شئ والاصطيان والاستقاء وما جود كلفه
وان اعانه الآخر فله اجر مثله لا يزداد على نصف ثمن المأخوذ عند ابى يوسف خلاف محمد وما
معا فلهما نصفين وان كان لهما احدهما بخل والآخر راوية فاستحق احدهما في الكسب
والآخر اجر مثله ماله والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل شرط الفضل
وتبطل الشركة بموت احدهما او بطل فموتها ان حكم به ولا يترك احدهما مال الآخر بلا اذنه
فان اذن كل لصاحبه فاديا معا ضمن كل حصته صاحبه وان اذيا متعاقبا لم يضمن
ضمن الثاني علم باداء الاول او لا وفاقا لا يضمن ان لم يعلم وان اذن احد المفاوضين
لشركته ان يشترى امة ليطأها ففعل في حصة بلا شئ ويؤخذ كل منهما وفاقا لا
يضمن حصته لشركته **كتاب الوقف** هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بملكه
بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم قبل او يعلقه بموتها
يقول اذا مت فقد وفقت وعندها هو حبس العين على ملك الله تعالى وجه
يعود ونفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بحجة القول عند ابى يوسف وعند محمد والامام

يسلم الي وفي فلو وقف على الفداء او بني سقاية او خاف او رباطا لنبقي السبيل
 او جعل ارضه مقبرة لابن ول ملكه عنه الابا الحكم وعندي يوسف بن ول بنحو القول وعند
 محمد اذا سلم الي متول واستسقى الناس من اسقاية وسكون الخان والرباط و
 ودفعوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف مائة عند ابي يوسف يفتح بدونه
 واذا انقطع المصرف صرف الي الفداء وصح عند ابي يوسف وقف المشاع وجعل غلة
 الوقف او الولاية لنفسه وجعل البعض او الكل لآلته او لادبه او مدبره ماداموا
 احياء وبعدهم للفداء او شرط ان يتبدل برغبه اذا استأخرا فالحمد في الكل وصح وقف
 العقار وكذا النقول المتعارف وقفه عند محمد كالفاسي والمرو والقردوم والمشاروا
 والمشاراة وشبابها والقردوم والراجل والمصاحي والكتب وابو يوسف معه في وقف السراج
 والكرآع كالليل والابل في سبيل الله تعالى وبريفتي وكذا ابي يوسف وقفه بجا
 لكن وقف ضيقه بغيرها او كثر ادهم عبده وسائر الآلات للراثة واذا صح الوقف فلا عليك
 ولا عليك الا انه يجوز قسمه المشاع عند ابي يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بحالته
 وان لم يشترط الواقف ان وقف على الفقراء ان على معين فعليه فان امتنع او كان فقيرا
 اجرة الحاكم وعمره من اجرة ثم رده ماله ونقض الوقف بصرف الي عمارته ان احتاج
 والا حفظ الي وقت الحاجة وان نفذ صرف عينه ببيع وبصر عنه اليه ولا يقيم بين
 مستحق الوقف **فصل** اذا بني مسجد لابن ول ملكه عنه حتى يفرض عن ملكه بطر
 يقر وبأذن بالصلوة فيه ويصلي فيه واحد وفي رواية شرط صلوة اليه ولا يقر جعل
 محنة سردابا صالحا فان جعله لغير مصالحه او جعل فوقه بيتا وجعل بابا الي الطريق
 وعزله او اتخذ وسط داره سجدا او اذن بالصلوة فيه لابن ول ملكه عنه ولا يقر

الملك انسا في غير وقت
 حيوان طار ابيد الكا در

وبورث

وبورث عنه وعند ابي يوسف بن ول ملكه بنحو القول مطلقا ولو ضاق المسجد بمسجد طريق
 العامة يوسف منه وبالعكس باط استغنى عنه بصرف وقفه الي اقرب رباط اليه والوقف
 في المرض وصيته ويتبع شرط الواقف في اجارة الوقف ان وجدوا الا في حق ران لا توجر الضيق
 اكثر من ثلث سنين ولا غيرها اكثر من سنة ولا يوجر الا باجر المثل ثم لا يتغيره ان را
 دت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يوجر الا باجرة او ولاية ولا يجر
 ولا يرهني وان غصب عقاره يخرجه وجوب الضمان ولو شرط الولاية لنفسه وكان
 خائفا يتفرع منه وان شرطه يتفرع **كتاب البيع** مبادلة مال بمال وينعقد ما
 باي باب وقبول بلقظي الماضي كبعت واشترت وما دل على معناه وبالتماطي
 في النفس والخيال وهو الصحيح ولو قال خذه بكذا فقال اخذت او رضيت صح واذا او
 حبس احداهما فلا خزانة يقبل كالبيع بكل الثمن في المجلس لا يفسدون بعض الآتي ثمن كل
 وان رجع الموجب او قام احداهما عن المجلس قبل القبض بطل الايجاب واذا وجد الاي باب له
 والقبول لم يزم البيع باختيار مجلس يفتح في العوض للشار اليه بلا موافقة قدره ووضو لافي
 غيره وبثمن حال ومثول باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة ففتح البيع حتى مضت
 ثم يسلم فله اجل سنة اخرى خلاف لما فان اطلق الثمن فان استوت مالية التقود وراوا
 صح ولزم ما قدره من اتي نوع كان وان اختلفت رواجيل فمن الاربع وان استوي روا
 لا ما ليرتافد ما لم يبين ويصح في الطعام وكل مكين وموزون كيدا ووزنا وكذا اخرافا
 ان يبيع بغير خبره وبان او جرمعتي لا يدري قدره ومن باع صبرة كل صاع بدرهم صح في
 في صاع فقط الا ان يستمي جملنا والمشتري الفسخ بالخيار وان كبر او سمي جملنا في
 المجلس بعد ذلك ومن باع قطيع غنم كل شاة بدرهم لا يفتح في شئ من ذلك وكذا الوابع

كانت وذكروا ما

فوبال ذراع بدرهم وكذا كل معدود متفاوت وعنده يفتح في الكل في جميع ذلك وان
باع فقرة على انهما مائة فقيظ بمائة درهم فوجدت اقل واكثر اخذ المشتري الاقل
بحصته او فسخ والزائد للبائع وفي المزروع ياخذ الاقل بكل الثمن او يفسخ والزائد
بالاجرة للبائع وان يسمى لكل زراع قسطا اخذ الاقل بحصته وكذا الزائد والخيار
في الوجهين وصح بيع عشرة اسهم من مائة سهم من دار لبيع عشرة ازرع من مائة
زرع منها وعنده يفتح فيها وله باع عدل على ان عشرة اثنان فاذا هو اقل واكثر
فسد البيع وله فصل الثمن فكذا في الاكثر ويصح في الاقل بحصته وبغير المشتري وان
باع ثوبا على ان عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ المشتري بعشرة ونصف بالاجرة
وتسعة لو تسعة ونصف بخيار وعنده يفتح في اخذه باحد عشر في الاول وبغير في الثاني
وعنده يفتح في اخذه في الاول بعشرة ونصف في الثاني تسعة ونصف **فصل** يدخل البناء
والمنافع في بيع الدار بلا ذكر وكذا الشجر في بيع الارض ولو اطلق شجر الشجرة دخل مكانها
عند محمد وهو المختار خلافا لابي يوسف ولا يدخل الزرع في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر
الشجر الا بائنه اطلقه وان ذكر الحقوق والمراق ويقال للبائع اقلعه واقطعها وسلم
المبيع وكذا لاخل حطب يدر ولم ينبت بعد وان نبت ولم يصر له قيمة دخل وقيل لا ومن باع
ثمرة بدلا صلحها او لم يصب صح ويقطعها المشتري للخل وان شرط تركها على الشجر
ولو بعد ثباتها عظمها خلافا ل محمد وكذا اشترى الزرع وان تركها باذن البائع بلا اشتراط
طلب له الزيادة وان بغيره ان تصدق بما زاد في داره وان بعد ما تناهت لا يتصدق
بشيء وان استأجر الشجر الى وقت الادراك عطلت الاجارة وطابت الزيادة وان
استأجر الارض لترك الزرع فسدت ولا ينطبق الزيادة ولو اثمرت ثمرة اخرى قبل القبض
فسد

فسد البيع وبعد القبض يشتركان والقول في قدر الحادث للمشتري ولو باع ثمرة واشتري ثمرا
ارطلا لا معلومة صح وقيل لا يجوز بيع البئر في سبيله ان بيع بغير جنسه وكذا البئر في قشره و
والارز والسهم وكذا اللوز والفستق واللوز في قشرها الاول والاجرة الكيل وعند المبيع ووزر
وزر على البائع واجرة نقد الثمن ووزر على المشتري وفي بيع سلعة ثمن ستم هو الاول
ان لم يكن مؤجلا وفي بيع سلعة بسلعة او ثمن بثمر ستم معا **باب الخيار** ان صح خيار
الشرط لكل من العاقدين ولهما معا ثلثة ايام لاكثر الا ان جاز في الثلثة وعنده يفتح
ان بين مدة معلومة اية مدة كانت وان اشترى على اثر ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام
فلا بيع صح والى اربعة الا ان ينقد الثمن في الثلثة كما يفسد البيع وعنده يفتح في اربعة الا ان
وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه فان قبض المشتري في ملكه لم يفسد خيار المشتري
لا يمنع فان هلك في يده لزمه الثمن وكذا الوعيد الا انه لا يدخل في ملك المشتري خلافا
لرهما ولو اشترى وله اشترى زوجية بالخيار لا بفسخ النكاح وان وطئه فله ردّها لانه
بالنكاح الا في الكبر وله ولي في مدته لا يصير ام وله ولو اشترى فريسه بر او عبدا بعد قوله
ان ملكك عبدا فريسه لا يعتقان في مدته لا يعتق الحيض المشتري في مدته من الاستبراء
ولا الاستبراء على البائع ان ردت بر ولو قبض المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه
عنده فملكه ولو على البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك ولو اشترى للادون
شيئا بر فاجاب به اية باعده عن ثمنه بقي خياره وله الرد لا ان يبي عدم التملك ولو
شترى ذي من ذي خمر ابره فاسلم في مدته بطل بشرائه كذا لا يملكه مسلما بل اجازة
خلافا لهما في المبيع ومن له الخيار يجزئ بحضرة صاحبها جبر وعيبه ولا يفسخ الا بحضرة
خلافا لابي يوسف فان فسخ وعلم بر في المدة انفسخ والا تم القعدة ايضا بموت من له

حتى لو باع المشتري سقط الرجوع فان خا ط الثوب او صغر امر اولت السوي بسم
 ثم ظهر عيبه رجع بنقصا وليس لبايعه ان يأخذه حتى لو باعه بعد رؤيته عيبه لا يسقط
 الرجوع وله اعتق بالامان او دبر او استوله ثم ظهر العيب رجع وكذا ان ظهر بعد موت المشتري
 وان اعتق على مال او قتل لا يرجع بشئ وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه وليس الثوب فتخرج
 لا يرجع خلاف الرها وان اشترى بيضا او جزا او بطيخا او قنبا او خيارا فكسره فوجده فاسدا
 فان كان يستفح به رجع بنقصا والافكل ثم رجع ولو وجد البعض فاسدا وهو قليل كالواحد
 او اثنين في مائة صح البيع والافسد يرجع بكل ثمه ومن باع ماشه فوجد عليه عيبا تقضا
 باؤا او نكول او بنية ردة على بايعه ولو قبله برضاها لا يرد عليه ومن قبض ماشه ثم اراد
 عايبها لا يرجع على دفع ثمه ولكن يبرهن او يجرى بايعه فان قال شهودي غيب
 دفع ان حلف بايعه والزم العيب ان نكل ومن الدعي اباي مشتريه يبرهن او لا
 ابا عنده ثم تجلوا بايعه وبالله لقد باعه وسلم وما ابق قط او بالله ما له حق الرد
 عليك من الوجه الذي بدعي او بالله ما ابق عندك قط لا بالله لقد باعه وما
 هذا العيب وفي اباي الكبير تجلوا بالله ما ابق منه بلغ مبلغ الرجال وعند عدم
 بنية للشري على باعه عنده تجلوا الباع عندها انه ما يعلم انه ابق عنده واجله
 واختلف على قول الامام فان نكل على قوله ما حلف ثانيا كما مر ولو قال بايعه بعد
 بعثك هذا مع اخره لو قال المشتري بل ووجهه فالقول له وكذا لو اتفقا في قدر
 المبيع واختلفا في المقبوض ولو اشترى كسفتة وقبض احدها ووجد بالمقبوض
 او بالآخر ردها او اخذها ولا يرد المبيع ووجهه الا ان ظهر العيب بعد قبضها
 ولو وجد بعض الكيل او الزط في عيبا بعد القبض رد كالملة واخذه وقيل هذا

ان لم يكن

ان لم يكن في وعائين والا فهو كالعبدين ولو استحق بعضه بعد القبض ليس له رد ما
 ما بقي خلاف الثوب ومدارات العيب بعد رؤيته العيب وركوبه رضي ولو كبه
 لوده او مسقيه او شراء علفه ولا يرد منه فلا ولو قطع المبيع بعد قبضه او قتل
 بسبب كان عند الباع رده واخذ ثمه وقال لا يرجع بفضل ما بين كونه سارقا
 وغير سارقا او قاتلا وغير قاتل ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ولو
 ولته الايدي ثم قطع في يد الاخير رجع الباعه بعضهم على بعض كما في الا
 الاستحقاق وعندها يرجع الاخير على بايعه لا بايعه على بايعه ولو باع بشرط
 البرائة من كل عيب صح وان لم يعد العيب وبطل في البراءة الحيا وث قبل القبض
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد **باب البيع الفاسد** بيع ما ليس بمال والبيع برباط
 كل واحد كالدوم والميتة والمزكذابيع ام تولد والمذبر وكذا بيع الكاتب الا
 ان يجيزه وكذا بيع مال غير متقوم كالخمر والخمر بالتمني وبيع قن ضم الى
 وزكية ضمت الى ميتة وان يتي ثمن كل وعندها يصح في العهد والركبة
 ان يتي الثمن وضم في قن ضم الى مدبر او الى قن غيره بالخصه وكذا في
 ملك ضم الى وقن في الصحيح وبيع العرض بالخمر او بالعكس سد وكذا بيعه في
 في الخنزير ولا يجوز بيع طير في الهواء وسحك لم يصد وضيد او التي في
 الخنزيرة لا يخذ منها بلا حيلة او دخل اليها بشفه ولم يسد مدخله
 وان ضيد والتي فبرا وامكن اخذه بلا حيلة صح ولا بيع الخمر والساج
 واللبني في الضرع وكذا اللؤلؤ في الصدق والصوف على ظهر الغنم خلا
 خلافا لابي يوسف فيه ما ولا بيع اللحم في الشاة وضربة القاض وجمع

وهو كوشكي
 يعني دامده
 ورد في الخ المي
 القاض
 يعني بالتمني

وجزء او قطع الذراع وسلم قبل الفسخ عادى صحيحا والتمس به وهو بيع التمر على التخذ بتمتخذ
 مثل كيله خضا ولما قلده وفي بيع البرقي سنبله بتمتخذ كل خضا ولا البيع بالملازمة
 والمناذرة والافاق ^{مناذرة او رتبة} الحرج بان يتساو ما سيطر فيلزم البيع ولو لمسا المشتري او وضع
 عليها حرجا او له النسخها اليه البايح ولا بيع ثوب من ثوبين الا بشرط ان ياخذ
 ابرها شأوا لا بيع المراعي ولا اجان ولا النخل بلا كواريت خلافا لمحمد وللأوزي
 القرو وببيضه وعند أبي يوسف يجوز في الذود اذا كان مع التوق في البيض ^{كروى صائق} عند
 عنقولان وعند محمد يجوز بيعهما مطلقا وهو المختار ولا بيع الا بقر الامني بقر
 انزعده فان عاد قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا او قبل ينقلب ولا لبن امرأة ولو بيع
 الحلب وعند أبي يوسف يصح في لبن امة ولا شغل الخنزير ولكن يباح الانتفاع به
 للخن ضرورة وبني القليل عند أبي يوسف لا عند محمد ولا بيع شعر الادوي ولا الانتفاع
 به ولا بشئ من اجرائه ولا بيع جلود البهائم قبل الذباغ ويجوز بيعه وينتفع به وبيع عظمها
 وينتفع به وكذا عصيرها وقرا وصوفها وشعرها ووبرها وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد
 ولا يجوز بيع عظم سقط ولا اللبيل ولا البهائم وصح في الطريق ولا بيع شعر على انزامة
 فاذا هو عبد ولو باع كبشا فاذا هو نجس صحيح وخير ولا شراء باع باقل مما باع قبل نقده
 ويصح الثمن وكذا اشراؤه مع غيره بشئ من الاول قبل نقده ويصح في الفير بحسنة ولا شراء
 زيت على ان يزره بظفره ويطرح عن كل ظرف مقدار معين وان شرط طرح مثل وزن
 الظرف يصح وان اختلفا في الظرف والقدر فالقول للمشتري ولو اتمى سلم ذمتها
 ببيع خمر او شرابا صح خلافا لهما وكذا الوامر المحرم غير بيع صيده ولو شربا كافر اعيد
 على او مهن صح ويجوز على اخرجها من ملكه والبيع بشرط بيعه يقتضيه العقد

صحيحا

صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط لا يقتضيه العقد ولا نفع فيه لا حد كشرط ان
 ان يبيع الدابة البيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقرين او البيع
 يستحق فوفى فاسد كبيع عبد على ان يعتقه المشتري او يدبره او يكاتبه او امره على ان
 يستولدا فلو اعتقه المشتري عادى البايح صحيحا فيلزم الثمن وعنده لا يعودى
 فيلزم القيمة وكشرط ان يستخذه البايح بشرا او سيكنا او لا يسلمه الى رأس
 الغر او يقرضه المشتري درهم او يهدي له هدية او يقطع البايح الثوب
 ويخيطه قبا او قميصا او نجذو النعل او يتركه ويصح في النعل استئجارا وللجوز
 بيع امة الاحملها ولا البيع الى النيرة والمرجان وصوم النصارى وفهر اليهودي
 ان لم يعلم العاقدان ذلك ولا البيع الى الحصاد والدياس والقطاف والخراز
 وقدم الحاج وتصح الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله صح وكذا لو باع
 مطلقا ثم اجل الى هذه الاوقات ومن باع نصيب من دار خروا ان علم المتعاقدان خلافا
 للابن يوسف ويكفي علم المشتري عند محمد **فصل** ان قبض المشتري المبيع بجا باطلا با
 باذنا بايعه لا يملكه وهو امانة في يده عند البعض ومضمون عند البعض وقيل الاول قول
 الامام والثاني قولهما اخذ امان الاختلاف فيما لو بيع موقرا وام ولد فاتي في يد
 مشتريه حيث لا يضمن عنده خلافا لهما ولو قبض المبيع بجافا سدا باذن بايعه
 صريحا او دلالة كقبضه في مجلس عقده وكل من عوضه مال ملكه وله امره الا
 كه مثله حقيقة او معنى كالقيمة في القيمة وكل من ماله فسخه قبل القبض وبعد
 مادام في ملك المشتري اذا كان الفسخ في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين
 واذا كان لشرا زائد كشرط ان يهدي له هدية فكذا قبل القبض واما بعد

والقطاف
 مغلط غلب

فالشئ لا يشترط لاني عليه ولا يأخذه البايح حتى يرد ثمنه فان ملك البايح قال
فالمشتري احمى به حتى يأخذ ثمنه وطالب البايح ربح ثمنه بعد القبض لا للمشتري
ربح مبيع فيصدق به كما طاب ربح ما اذاعه فقضى ثم نصا فاعلى عدمه فربح
بعدها ما ربح فيه المدعى فيه فان باع المشتري ما اشتراه فاسيد اصح كذا لو اعتقه او
او وهبه وسلمه وسقط حق النسخ وعليه قيمة ولو بني في دار اشتراها فاسد
او غرسها فعليه قيمته وقال لا ينقض البناء والغرس وبردها وشك ابو سفيان في
في ثمانية لمجد عن الامام لزوم قيمته ولو لم يشك محمد وذكره البخاري في الصومع
غيره اذ ارضياه بتمن وتلقى الخلب للمضرب اهل البلد وبيع الخاضع للباي طحا
طحا في غلاء الثمن زمن الخط والبيع عند اذ ان لم يجز لا يبيع من يزيد وفتح
البيع في الجميع ومن ملك مملوكين صغيرين او كبيرين وصغيرا احدهما ذورحم
محرر من الاخر كماله ان يفرق بينهما بدون احمى مستحق وبيع البيع خلافا للباي
في قراية الولاد في روايت وفي الجميع في اخري فان كانا كبيرين فلا يلزم بالتفرق **باب**
الافاقلة نعت بلفظين احدهما مستقبل خلافا لمجد وتوقف على القول في المجلس
كالبيع وهي بيع جديد في حق غير العاقد في اجماعا وفي حرمها بعد القبض فسخا فان
تعدت جعلها فسخا بطلت وعند ابي يوسف بيع فان تعدت فسخ فان تعدت
بطلت وعند محمد فسخ فان تعدت فبيع فان تعدت بطلت وقبل القبض فسخ في
في التعلق وغيره وعند ابي يوسف في العقار بيع فلو شرط في اكثر من الثمن الاول
او خلافا للجنس بطل الشئ لزوم الثمن الاول وعندها هي اصح الشئ لو
لو بعد القبض وتجعل بجا وان شرط اقل من غير تعيب لزوم الاول ايضا وعند

ابي يوسف

وعند ابي يوسف يجعل بجا ويصح الشرط وان تعيب صح الشرط الاتفاق ولا يصح بعد ولادة
المبيعة خلافا لهما ولا يمنع هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقية
باب المراجعة والتولية والوضيعة المراجعة بيع ما اشتراه بما اشتراه به وزيادته والتولية بيع
به بلا زيادة ولا نقصان والوضيعة بيع بانقص منه ولا يصح ذلك ما لم يكن الثمن الاول
مثليا او في ملك من يربى الشئ والربح معلوما ويجوز ان يضم الى رأس المال اجرة
العقار والصبي والطراز والقتل والجلد وسوق الغنم والسمسار الكلي يقول
قام على بكذا الاستيرية ولا يضمن تقفقه ولا اجرة الرعي والطبيب والمعلم وبيت الخط
فان ظهر للمشتري خيانه في المراجعة خيره في اخذه كما بكل ثمنه او تركه وفي التولية
يخط من ثمنه قدر الخيانة وهو القيس في الرمة ضيعة وعند ابي يوسف يجرها في قدر الخيانة
مع حصرها من الربح في المراجعة وعند محمد تجزئها فله هلاكه قبل الرد او امتنع الفسخ لزوم
الكل الثمن الاتفاق ومن اشترى شيئا بعشرة ثم اشتراه ثانيا بعشرة يربح على خمسة وان
وان اشتراه ثانيا بخمسة لا يربح على الثمن الاخيرة مطلقا وان اشترى ما ذون مدون
بعشرة وباع من سبعة بخمسة عشر او بالعكس يربح على عشرة والمضارب بالنصف
لو اشترى بعشرة وباع من رتب الى اربعة عشر يربح رتب المال على اثنا عشر ونصف
ويراج بلا بيان لو اشترى المبيعة او وطئت وهي نيت او اصاب الثوب وقضى فاقرب
او حرف وان فقت عينا او وطئت وهي بكرا او تكسر الثوب من وطئت ونشأ
لزم البيان وان اشترى بنشرة وراج بلا بيان خيره المشوي فان انقضت علم لزم
كل ثمن ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين صفقة فلا تخير ببيع احدهما او بخرجه
بخمسة بلا بيان ومن اتي بما قام عليه ولم يعلم مشريه قدره وان علمه في المجلس خيره

فصل لا يبيع ببيع المتقول قبل قبضه ويصح في العار خلافا لما روي من ان شري كيلبا لا يجوز له بيعه ولا الكلب حتى يكبله وكنى كيل البايع بعد العقد بحضرة يبيع القمح ومثله الوزني والعددي والزرع وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والخطا منه والزيادة فيه حال قيام البيع لا بعده كما وكذا الزيادة في المبيع وينتقل الاستحقاق بكذا ذلك فيراج وبولي على الكل ان زيد وعلى ما تبين ان حطو الشفع ياخذ بل اقل في الفضلين ومن قال ببيع عبدك من زيد بالزعل على اني ضامن كذا من الثمن سوى الزاخذ الذي زيد والزيادة منه وان لم يقبل من الا من الثمن فالانف على زيد ولا شئ عليه وكل دين اجل باجل صح تأجيله الا لقرض الا في الو في الاصله ولا يصح التأجيل الى مجهول متفاحش كرهوب البيع ويصح في القارب كالا كاللص ونحوه **باب الربا** وهو فضل مال خال عن عوض بشرط لاحد العاقلين في موضة ما يمال وعلمه القدر والخصر ^{اي علمه حرم الزهري} ببيع الكيل او الوزني بجنسه متفاضلا او شئ ولو غير معلوم كالبحر والحد يدو حل متناشرا مع التقابل ومتفاضلا غير معتبر ^{كفلسه بخرقيني وبيضة ببيضتين وتمر بتمرين فان وجد الوصفان حرم الفضل و} والسنة وان عد ما حصل وان وجد احد على فقط حل المتفاضل لا النساء فلا يصح سلم هروني في يروي ولا بر في شعيرة بشرط التعيين والتعاقب في القصر والتعيين فقط في غيره ومن نص على تحريم الربا فيه كسلا فهو كيل ي ادا كالبر والشعير والتمر والملح او على غيره وزن فهو وزن ادا كالذهب والفضة ولو تعورف بخلافه فلا يصح فيه حمل على العرف كغير السنة المذكورة فلا يجوز بيع البر بالبر متناشرا وزنا ولا الذهب بالذهب متناشرا وجاز بيع فلسي بفلسي معينين خلافا لما روي ويجوز بيع الكلب باس بالقطر وبيع الثمن بالحيوان وعند محمد لا يجوز بيعه بغيره ان جنسه حتى

فصل في بيع المتقول

حتى يكون الثمن اكثر مما في الحيوان من اللحم ويجوز بيع الدقيق بالدقيق متناشرا كيلا لا بالتق اصلا خلافا لما روي ويجوز بيع الرطب بالرطب متناشرا وكذا بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب متناشرا خلافا لما روي وكذا بيع البر رطبا او مبلولا بمثل لا بمثل او باليابس والتمر والزبيب متعقن بمثلهما متساويا خلافا لما روي ويجوز بيع لحم حيوان بلحم حيوان اخر غير جنسه متفاضلا وكذا اللبني والجاموسي مع البقر جنس واحد وكذا المعذع والضأن والنجب مع العواب ويجوز بيع خل العنب بخل متفاضلا وكذا اشتم البقل بالالبنة او بالقمح او بالحنظل بالبر او الدقيق او السويق وان كان احدهما نيشرو به يغني ولا يجوز بيع الحنظل بالبرقي مما فيه البرد الا متساويا وكذا البسر بالتمر ولا يبيع البر بالدقيق او بالسويق او بالحنظل بالبر مطلقا ولا يبيع الزيتون بالزيت او السمسم بالسمسم بالبيع حتى يكون الزيت والسمسم اكثر مما في الزيتون والسمسم لتكون الزيادة بالشحور ولا يستقرض الحنظل اصلا وعندنا يوسق يجوز وزنا به يغني وعند محمد يجوز عد ايضا ولا ربا بين السيد وعبيده والمسلم والمحررتي في دار الحرب **باب الحرق والاستحقاق** في دخول العلو والكنفي في بيع الدار لا تظلم الا بذكر كل حق يور لها او بمرافقها او بكل قليل وكثير هو فيها او منها وعندها تدخل ان كان معتبرا في الدار ولا يدخل العلو في شرا من منزل الا بذكره نحو كل حق ولا لطرف والمسيل والشرب الا بذكره نحو كل حق وتدخل في الاجارة به نذكر فصل البنية حجة منعدية والا فارجحة قاصرة والتنا والتناقص يبيع دعوي الملك للمرية والطلاق والنسب فلو ولدت امته مبيعة فاستحققت بهينة تبعها ولدها ان كان في يده وقضى به ايضا وقيل يكفي القضاء بالام وان اقرها لرجل لا يتبعها وان قال شخص لاخر اشتراني فان عبيد فاشترى فاداهو حرق

وروي
منقول
بمع اسلف

ولا يشترع بيت وان ذكر
كل حق صح

معین

84

والله اعلم
بشيء
مستور
والله اعلم
بشيء
مستور

الکرب عن یحییٰ کلہ

ط
لَا نَقْبِضُ

باجن سم فيج في المكي ضبط صفته وقدره تعرف او لا ولا اجل بيع فيها تعرف كذا وطريق
 وقوة وهو بيع لا علة فيج الصانع على عمله ولا يرجع المستصنع عنه والمبيع هو العين لا عمله
 فلو انما يصنع غيره او بما صنعه هو قبل العقد فخذ صح ولا يتعين للمستصنع بل اختيار
 فيج بيع الصانع قبل رؤيته وله اخذه وتركه ولا يبيع فيها له يتعارف كالنوب **فصل**
في بيع الكلب والقطر وسائر السباع علمنا ان لا والذبي في البيع كالمسلم
 الا في الفارنا في حق كالحق والخمر في حقه كالشاة ومن زوج مشرب قبل قبضه باجر
 فان وطئت كان قبضا والا فلا ومن اشترى شيئا فغاب غيبة معروفة ولا يباع في دين
 ببيع فان لم تكن معروفة يباع فيه اذ ابرهن انه باعه منه اذا لم يكن قبضه وان غاب
 احد المشترين بين فلهما في دفع كل الثمن وقبض المبيع وجبته اذا حضر الفاني حتى
 ينقض ينقض حصته وان اشترى امة بالثمن مثقال ذهب وقبضه فيها نصفان وان قال يا
 بالثمن من الذهب الفضة في الذهب خمس مائة مثقال ومن الفضة خمس مائة درهم
 وزن سبعة ومن قبض زينا بدل جيبه غير عالم به فانفق او هلك فهو قضا وقال
 ابي يوسف يرد مثل الرين ويقضى للبيد وان فرخ طيرا او باض في ارض او تكسني
 فويلن اخذه وكذا صيد تعلق بشبكة منصوبة للحيثاف او دخل دار او درهم او
 او سكر نشر فوق على نوب فان اخذه صاحبه لذلك او كره بعد السقوط او اغلق
 باب الدار بعد الدخول ملكه وليس للغير اخذه كما لو عسكر النخل في ارضه او نبت
 فيها شجرة او اجتمع تراب بجريان الماء لا يبيع تعقيقه بالشرط ويبطله الشرط
 الفاسد البيع والاجازة والفسخ والجارة والرجعة والصلح عن مال والابراء
 عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمراعاة والعامة والافراد والوقف وكذا

الحكيم

الحكيم عند ابي يوسف خلاف الجدة وما لا يبطله الشرط الفاسد القرض والصفقة والرهن والماله
 والكساح والطلقات والمخلع والعق والرهن والايحاء والوصية والشركة والمضاربة
 والقبض والامارة والكفالة والمحوالة والوكالة والاقالة والكتابة واذن العبد
 التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد والمجاعة وعقد الذمة وتعليق الرجوع
 او بخيار شرط وعزل القاضي **كتاب البيع** هو بيع غنم بنمي بنجانسا او لا بشرط
 فيه التقابض قبل التفريق وبيع الجنس بغيره مما رفته وبفضل لا يبيعه بحسنه الا ان
 وان اختلف جودة وصياغة فان بيع مجازفة ثم علم التساوي قبل التفريق جاز
 ولا يجوز التصرف في بدل صرف قبل قبضه فلو باع ذبا بفضة واشترى بها ثوبا
 قبل قبضه فبيع الثوب ولو اشترى امة تساوي الفاع طوق قيمته الغابا لغيره وتقد
 الفان فوثن الطوق ولو اشترى بالقبض الفضة والفضة فالنقد ثمن الطوق وان
 وان اشترى سيفا حليمة خنوب بائة ونقد خمسين فري حصته الحليمة وان لم يبتني
 او قال ما من ثمنها وان تغرقا بابقض صح في السيف دونها ان تخلف بلا ضرر
 الا بطل فيها وان باع انا فضة وقبض بعض ثمنه واخر قاصح فيها قبض فقط
 والا اناء المشرك بينها وان استحق بعضها اخذ المشتري ما بقي بحصته او رده
 ولو استحق بعض قطعة بقره اشترى اخذ الباقي بحصته بلا اختيار خيار وصح
 بيع درهمين ودينار بدينارين ودرهم وبيع كره كره شعير كبري بقر وكري شعير
 وبيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينار وبيع درهم محتج ودرهم غلته
 وبيع دينار بعشرة مطلقا ان دفع دينار ويتقاضان العشرة بالعشرة واما
 الفضة او الذهب فضته ذهب حكما فلا يجوز بيع الناصبه ولا يبيع بعضه

هي في صحاحين
 ودرهم غلته صح
 هي عليه بعشرة صح

بعض الامساوياء والاضاؤون وما غلب عليه النفس من الشهوة حكم
 العرض فيبيع بالحق لصح على وجه حلية السيف ويصح بيعه بحسنه متفاضلا بشرط التقا
 بعضه المحل والبيع والاستقراض بما يروج منه وزن او عدد او اجزاء ولا يتعين بال
 بالتعيين لكونه ثمانا ولو اشترى به فكس بطل البيع وقال لا يبطل ويجوز بيعه يوم
 البيع عند أبي يوسف واخر ما تقول به عند محمد ومالا يروج منه يتعين بالتعيين المتسا
 والنفس كغلو به في البيع والاستقراض وكذا في القرض وقيل كغلو به ويجوز البيع بالظن
 النافذة وان لم يتعين فان كس في الخلف كما في كس الغشوش ولو استقرضها فكس
 به ومثلها عند أبي يوسف بغير فدية يوم الفرض وعند محمد يوم الكس ولا يجوز البيع غير
 النافذة قال يعقوب ومن اشترى بنصف درهم فلو س او دانق فلو س او قيراط فلو
 جاز البيع وعليه ما يبيع بنصف درهم او دانق او قيراط منها ولو دفع الى صير في درهم
 فقال اعطني بنصفه فلو ساء بنصفه نصف الاجرة فليس في الكس عند محمد في القلو
 التقا ولو قال اعطني بنصف درهم فلو ساء بنصفه الاجرة صح في الكس عند محمد في القلو
 حبة بمثلها والفلوس بالباقي **كتاب الكفالة** هي ذمة الى ذمة في المطالبة لافي الدين او
 الاصح ولا يصح الا متى يملك التبرع وهي ضمان بالنفس والمال والاولى بنفقة بكفلة
 بنفسه او بغيره ونحوها مما يعبر عن البدن او بجزي شايخ منه كفلة عشرة او بضمته
 او على او الى او انا زعيم او قبيل به لا بانا ضمانا لمعرفته وصح اخذ كفيلين او اكثر
 ويجب فيها احضار المكفول به اذا طلبه المكفول له فان لم يحضره جسد ان عين وقت تسليم
 له ذلك في اطلبه فان سلمه قبل ذلك بركي فان غاب المكفول به وعلم مكانه فامره
 الى كم مدة ذهابه واياته فان مضت فلم يحضره جسد غاب ولم يعلم مكانه لا البت
 وبطل

وتبطل موت الكفيل والمكفول به ولو عدا دون موت المكفول له بل بطل لب وارثه
 او وصيته الكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن مباحة وان لم يقبل اذا دفعته اليك
 فان برئ وتيسر وكيل الكفيل ورسوله بتسليم المكفول به نفسه من كفا لته فان
 شرط تسليمه القاضي فسلمه في السوق قاله يبرأ والمختار في زماننا انه لا يبرأ
 وان سلمه في مصر اخر لا يبرأ عندهما ويبرأ عند الامام وان سلمه في بيرة او في السوا
 لا يبرأ وكذا ان سلمه في السجن وقد جبر عليه الطالب فان كفل بنفسه على انه
 ان لم يواف به عدا فوضا من لما عليه فلم يواف به عدا لزمه ما عليه وان ما ولا يبرأ
 من كفا لته النفس اذ على اخر ما تدينار بغيرها او لم يبرأ فكل بنفسه على انه ان
 ان لم يواف به عدا فاعليه المائة ولم يواف به عدا لزمه المائة خلاف لمحمد ولا يجبر على اعطاء كفل
 بالنفس حرة وقفا فان صحت به نفسه صح وقال لا يجبر العصاص وقد القى فان
 شهد عليه مستورا ان في حدة اوقه وجس وكذا ان شهد عدلا واحدا خلاف لهما
 في رواية وصح الرهن والكفالة بالخراج والكفالة بالمال صحيحة ولو جهر لاد كان و
 دينا صحيحا بكفلة عند بالغ او بملك عليه او بما يورث في هذه البيع وكذا لو علقها بشرط
 ملايم كشرط وجوب الحق نحو ما يبيع فلان او ما غصبك او ما ذاك لك عليه وان ا
 وان استحق البيع فعليه وكشرط امكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول عند
 وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد وان علقها بمجرة الشرط كهبوط النخ
 ويجبئ المظهر بطل وكذا ان جعل احد في اجلا فتصح الكفالة ويجب المال حال اوله
 والمطالب المطالبة اي شئ من كفيل واهله الا اذا شرط برأة الاصيل فتكون حوالة كفي
 للحوالة بشرط عدم برأة المحيل كفا لته ولو طالب احد في له مطالبة الاخر فان كفل بما له

عليه برهان على الوثوق به وان لم يبرهن صدق الكفيل فيما اقر به مع مبنه الاصيل في اقراره
 بالكسر على شخص خاصه فان كفل بلا امره لا يرجع عليه بما ادى عنه وان اجازها لا
 للكفول عنه وان كفل بامر رجوع ولا بطل ليقبل الاداء فان لم يزل رزقه وان
 حبس فله حبس ويبرأ الكفيل باداء الاصيل وان ابرأ الطالب الاصيل او اخر عنه
 برئ الكفيل وتأخر عنه وان ابرأ الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصيل ولا يتأخر عنه وان
 كفل بالدين الحال مؤجلا الى وقت يتأجل عن الاصيل ايضا ولو صالح الكفيل على اللق
 حبس اخر رجوع باللق وان صالح عن موجب الكفيل بغير عاود دون الاصيل وان قاب
 الطالب الكفيل بالامر برئت الى من المال رجوع على اصيله وكذا في البرئ عند الرجوع
 خلافا لمحمد وفي ابرأته لا يرجع وان كان الطالب خاضع لرجوع البرئ في الكل
 ولا يقع تعليق البرئ عن الكفالت بالشرط كشرط البرئ والمخالفه لا يجوز
 الكفالت باخذ استيفاء من الكفيل كالودود والقصاص والابا لاعتيا الضمونه
 بغيره كالبيع والمهون والابا لا مانع كاله وبعده للمعار والمستاجر وما لهما
 والشركة ولا بد من غير صحيح كبدل الكتاب بخر كفل به او عبده وكذا ابدل الساعية
 عند الامام ولا يلحق على اية معتد او بخدمه عبد معتق بخلاف غير العتق والاعتق
 معتق خلافا لهما ولا يما قبول الطالب المجدس وقال ابي يوسف يجوز مع غيبه اذا
 بلغه فجاز وان قال للمريض لو ارشده تكفل عني بما على فكفل مع غيبه الغرض جازا
 اتفاقا ولو قال لا جنيتي اخلفني فيه المشايخ ويجوز بالاجان عتيا الضمونه بنفسها
 كالمقبوض على سوم الشراء والمضنوه والبيع فاسد او بتسليم البيع الى المشتري
 والمهون الى الرهن والمستاجر الى المستاجر بالثمن **فصل** ولو دفع الاصيل

عليه ما ذكره من رجوعه بالحق ان كفل بامر من كان صالحا

المال

للمال الى كفيله قبل دفع الكفيل الى المال الى القابل لا يسترده منه وما يرجع فيه الكفيل فله
 ولا يتصدق به ورواه الى المطلق احتبان كان المدفوع ثوبا يتبعين عليه ثوبا ففعل
 فالثوب للكفيل والرجوع عليه ومن كفل لاخر بما ادى له على غيره او بما قضى له عليه
 نقاب الغريم فبرهن الطالب على الكفيل بان له على غير الغريم الغنا لا يقبل ولو
 ان له على زيد الغنا وهذا الكفيل بامر قضى به عليه ما ولو بلا امره قضى على الكفيل
 فقط على وضمان الدرك للمشتري عند البيع تسليم يطل دعوي الضامن البيع
 بعد ذلك وكذا لو كتب شيئا دته وختم على صديقه كتب فيه باع ملكه او بيجا بائنا بخلاف
 ما لو كتب على اقرار العاقدين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل باطل وكذا الضمان
 المخاربه الثمن لرب المال او ضامنا احد الشريكين حصته شريكه من ثمن ما باعاه
 صنفه واحدة وصح لو صنفتين وضمان الدرك والمخارج والقبضه صحيح وكذا
 ضمان النوايب سواء كان بحق كشرى النهر واجرة الجار او بغير حق كالحيات
 وضمان العرصة باطل وكذا ضمان الخلاء من خلاها لهما ولو قال الكفيل ضمنتني الشراء
 وقال الطالب بل حالالا لقول الكفيل وفي الاقرار للمقر له ولا يؤخذ ضمان الدرك
 ان استحق المبيع ما لم يقض بثمنه على بايعه **باب الكفالة التي جلت والعبدان** وكفل
 كل عن صاحبه فاذا اده احداهما لا يرجع به على الآخر الا اذا زاد على النصف ولو كفلا
 بمال عن رجل وكفل كل منهما به عن صاحبه فاذا اده رجعا بنصفه على شريكه او
 بجملة على الاصيل لو بامرهم وان ابرأ الطالب احداهما فله اخذ الآخر بجملة ولو فسخت
 المغاوضه فلم يرد الدين اخذ من شاء من شريكه بكل دينه وما اداه احداهما لا يرجع
 به على الآخر ما لم يزد على النصف واذا كوتب العبد ان يعقد واحدا وكفل كل عن صاحبه

كما لا يبرهن
 ولو امر الاصيل
 كفيله صح

الظلمة بغير حق

رجع كل على الآخر نصف ما ادتي فان اعتق السيد احدى قبل الاداء صح له ان يأخذ حصته
 الاخر منه اصالته ومن المعتق كماله ويرجع للمعتق فقط بما ادتي على صاحبه ولو كان
 على عبد مال لا يجب عليه الا بعد عتقه فكل به رجل كماله مطلقة لزم الكفيل حاله
 ادتي لا يرجع على عبد العبد الا بعد عتقه ولو ادتي رقيقه فكل به رجل فاق
 فبرهن فمن المدعي انه لم يضمن الكفيل قيمته ولو كفل سيد او عبده بامر او عبده
 غيره مديون عن سيده فعتق فاق ادتي لا يرجع على **الآخر كتاب الحوالة** هي نقل الدين
 عن ذمته الى ذمته ونصح في الدين لافي العين بوضعي المحتال من ذمته لكن يأخذ كفيلا
 من الورثة او الغرماء مخافة النسي ولا يرجع عليه المحتال الا اذا اتى حقه وهو
 المحتال عليه مفلأ او انكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت عليها وعند القاضي القاضي
 ايا ايضا وتصح بالدرهم المودعة ويبرأ المحتال عليه بالكرها واذا هدية الحوالة
 بالدين او الوديعة او الغصب لا يطلب المحيل المحتال عليه مع ان المحتال اسوة
 لغرماء المحيل بعد موته وان لم يفتية بشئ فله المطالبة ولا تبطل الحوالة ياخذ
 ما على المحتال بما حال به فقال احلته يدين لي عليك لا يقبل بل ائجة وتكره
 السفينة وهي الاقراض لسقوط خطر الطريق **كتاب القضاء** القضاء بالحق من اقوة
 الغرائض وفضل العباد او اهله من اهوي اهل للشهادة وشرط اهلية شرط
 اهليتها والناسق اهل له ويصح تقليده ويجب ان لا يقبل ولو فسق العدل يستحق القول
 ولا ينعقد في ظهير المذهب وعليه ما يخفى ولو اخذ القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا
 والناسق **بصح** مقلدا وقيل لا ولا ينبغي ان يكون القاضي قضا غلبا
 جبارا لعينه ينبغي ان يكون موثوقا في دينه وعقله وعقله وصالحه وفهمه

محمل حواله
 الوكيل
 في الكفيل
 في القاض
 فلا يخلو المحتال من

بالسنة والاثار ووجوه الفقه وكذا المقتضى والاجراء بشرط الاول فبصح تقليد الجاهل
 واختار الاقدار الاولى وكذا التقليد لمن خاف الخوف والخوف عن القيام به ولا يثبت به
 من نفسه اداء فرضه ومن تعين له فرض عليه ولا يطلب القضاء ولا يساله ويجوز تقليد
 من السلطان الجائر ومن اهل البني الا اذا كان لا يمكنه من القضاء حتى واذا اتقاه
 يستل دون ان قاضي قبده وهو الخياط التي فيها السجلا والحق ضررها ويثبت
 امين يتبعضا لانه لا يخضه الموقوف او امين ريشا لانه شيا فشيئا ويجوز ان كل نوع
 في خريطة على حدة وينظر في حال المحبوسين في اقرحتى او قامت عليه به بيته الزمر
 ولا يعمل بقول الموقوف والا ينادي عليه ثم يخلى سبيله بعد ما استظهر في امره ويعمل
 في الودائع وعلى الاوقاف بالبيعة وبالاقرار ذي اليد لا بقول الموقوف الا اذا اقر
 ذو اليد بالسليم منه ويجوز الحكم جلوسا ظاهرا في مسجد والجامع اولى ولو جلس في داره او
 بالدخول فلا يثبت به ولا يقبل هدية الا من قريب او من جرحه ما دونهما ان لا يثبت
 رعا لهما خصوصية لم يزد على عادات ويجوز الدعوة العامة لا الخاصة وهي ما لا يتخذ
 مترجما وكاتب عدلا ويسوي بين الخصمين جلوسا واقبالا ونظرا ولا يسار احدى ولا
 ولا يثبت اليه ولا يضيغه دون الآخر ولا يفكك اليه ولا يبرح معه ولا يلقنه حجة ويكره
 تلقينه الشاهد بقوله استشهد بكذا واستحسن ابو يوسف في غير موضع التهمة
 ولا يبيع ولا يشتري في مجلسه ولا يمانح فان عرض له قم او غنيس او غضب او جوع
 او عطش او حاجة كف عن القضاء فاذا تقدم اليه الخصم فان شأ قال لهما ما
 مالك ما وان شئ سكنت واذا تكلم احدى اسكت الآخر **كتاب** واذا ثبت الحق
 للمدعي ومطلب حبس حصة فان ثبت بالاقرار لا يجلس الا اذا امره بالاداء في وان

طال في بعض شهودها
 الجنازة ويعود المريض
 ويتخذ صح

وان ثبت بالبينه حبس الامم بالدم وقيل لا فان ادعى الفقر حبس في كل مال مدين
 ما كفى والقرض او بالثمن كالمهر المحجل والكفالة لا في ماعدا ذلك الا اذا برهن
 خصمه ان له مالا يجسد مده يغلب على ظنه انه كوكان له مال لا ظهره هو الصحيح وقيل
 شرهين او ثلثة او ثلثة اشهر فان لم يظهر له مال خلى سبيله الا ان يبرهن
 خصمه على سبيله فيؤبد جسده ولا يسمع البينه على اعساره قبل جسد عليه
 المشايخ ويجوز للرجل نفقة زوجته لا في دين ولده الا ان يبرهن الاتفاق
 عليه ولو مرض في الحبس لا يخرج ان كان له من يخدمه فيه الا اخرج ولا يمكن التحرف
 من اشتغاله فيه هو الصحيح ويمكن في وطنه ان كان فيه حلة واذا تمت المدة
 ولم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين غيره بل يلازمونه ولا ينعونه من
 من التقرف والسفر يأخذون فضل كسبه ينقسم بينهم بالخصم واللازمة ان يبرهن
 يوروكا محرم حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين لرجل على امرأة
 لا يلازمها بل يبعث امرأة تلازمها وقلا اذا افسد الحكم بحول بينه وبينه
 من عزمه الى ان يبرهنه هو ان له مالا **فصل** اذا شهدوا وعند القاضي على
 خصم حاضر حكم بما وكتب الحكم وهو السجل وان شهدوا على غائب لا يحكم بل يكتب
 بما يحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضي الى القاضي والكتاب الحكمي وهو نقل الشهاد
 في الحقيقة ويقبل في كل ما لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والتكاح والنسب
 والفصب والامانة والمصاربة المحمودتين وعن محمد قبوله في كل ما ينقل وعليه المتأ
 خرون وبه يفتي ولا بد ان يكون ابي معلوم بان يقول من فلان الى فلان ولا يذكر
 نسباً وان شاق رعبه الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين ويقره على من
 يشره

من يشره هم عليه ويعلمهم بما فيه وتكون اسما وهم اخوة ونجته بحضرة ومحافظة ما فيه يستلم
 اليهم و ابو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك سوى اشهادهم انه لا يبرهن ما يبرهن به
 بالقضاء واختار الشريفي قوله وليس للغير كالفيا اذا وصل الى المكتوب اليه نظر المحرم ولا
 يقبله الا بحضرة الخصم وشهادة رجلين او رجلين رجل او امرأتين انه كاتب فلان القاضي
 قرنه علينا وحتمه وسلمه البينة في المجلس كمر وعن ابي يوسف انه لا يجب كتاب فلان
 وختمه وعنه ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا افتقر قرنه على الخصم والزمه ما فيه وبطل
 الكتاب بموت الكاتب وعنه قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه الا ان كتب بعد اسمه الى
 كل من يصل اليه من قضاة المسلمين لا بموت الخصم بل بنفذه على وارثه واذا علم القاضي
 شيئا من حقوق العباد في دين ولايته ومحله جاز له ان يقضي به **فصل** ويجوز قضاة المرأة
 المرأة في غير حرة وقود ولا يستحق قاضي الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة واذا
 واذا استحق الفوض اليه فثبته لا ينزل بعزله ولا بموته بل هو نائب الاصيل
 وغير الفوض ان قضى نائبه بحضرة او بغيبته واجازه جاز في الوكالة واذا رفع
 الى القاضي احكم قاض اخر في امره اختلف فيه في الصدور الاول امضاه ان لم يخالف
 الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع وما اجمع عليه الجمهور ولا يعتبر فيه خلاف
 البعض والقضاة يحل او حرمه من ينفذ ظاهرا وباطنا وله بشهادة زور اذا ادعى
 بسبب معين وعنه لا ينفذ باطنا بشهادة الزور فلو اقامت بنية ذرارة له
 وحكم به حل لها تمكنه خلاف لهما وفي الاملاك المرسلات لا ينفذ باطنا اتفاقا
 والقضاة في مجتهده في خلاف رأي راسيا او عامدا لا ينفذ عنه هي وبه يفتي وعنه
 الامام ينفذ لونه ناسيا وفي العمد روايتان ولا يقضي على غائب الا بحضرة نائبه

حقيقة كوكبير او شرعا كوصي نصيبه القاضي او حكم بان كان ما يدعي على الغائب سببا
يدعي على الخفي فان كان شرطا لا يبيح ويقرض القاضي مال البتيم ويكتب ذكر الحق ولا
يجوز ذلك للوصي ولا في الاصح ^{فصل} الحكم للحض من يصلح قاضيا ليحكم بينهما صح ونقد
حكمه عليهما ببيته او اقرار او تكون واخياره باقرار احد الخصمين وبعد المنة الشاهد حال
ولا يتر والكل من ان يرجع قبل حكمه لا بعده واذا رفع حكمه الى قاضي امضاء ان لا يفي منه
مذهبه الا انقصه ولا يبيح التحكيم في حد وفود ويبيح في سائر المجتهدات قاله ولا يفي
بردفوا لنجاسه العوام وله حكمه في دم خطا حكم بالبره على العاقلة لا ينفذ ولا يبيح
حكم المحكم ولا الموتى لا بويرو ولده وزوجته ويبيح عليهم ويبيح لبي واللاه وعليهم
مسائل شتلي لذي سفل عليه اعلو لغيره ان سفل في سفله ينبت براضى ذي اعلو
والله اعلو ان يبنى عليه وعنده كل من افعلا لا ضرر فيه براضى الآخر وقيل
تغيرت بغيره وليس لا فعله زائفة مستطيلة تشعب من مستطيلة غير نافذة فتح باب
في التشعب وفي النافذة ومستديرة لرق طرفاها لرم ذلك ومما ادعى هبة في وقت
فست بيته ففارقا في الرتبة فاشترته منه اولم يقل ذلك فبرهن على الشراء وقت
الرتبة تغلب ولو قبله لا تقبل ومن ادعى ان زيدا اشترى جارته فان كر زيدا وترك
هو حصولة منه حل له وطرا ومن اقر بقبض عشرة وادعى ان زيدا يوفى افي بتر حجة
صدق لان ادعى ان زيدا ستوقه ولا ان اقر بقبض الجياد او حقة او النخى او بالا
ستيفاء الزني ماردة بيت المال والهرجة ماردة التجار ايضا والسوقه ماردة
ما غلب غشته ومن قال ان له بالن ليس عليك شئ ثم قال في مجلسه نعتي
عليك الو لا يقبل منه ولا حجة بخلاف ماله كذب من قال له اشتريت مني هذا فتر

صدقا

صدقة ومن قال لمن ادعى عليه ما لا ما كان لك على شئ فقط فبرهن عليه فبرهن على
القضاء او الابرأ قبل وان زاد على الكاره ولا اعراض فلا ولو ادعى على الآخر بيع امته
منه واراد ردّها بعيب فان كر فبرهن المدعي على البيع والمنكر على البرأ من كل عيب لا
لا يسمع به ان المنكر وذكر انشاء امته في الاخر صك يبطل كله وعندها يبطل
اخره فقط وهو استثنى **مسائل** ما تفرأني فقالت زوجته اسلمت بعد موته قال
وارثه بل قبله فالقول له وكذا الو ما سلم فقالت زوجته اسلمت قبل موته وقال الو ارث
بل بعده وان قال المودع هذا ابن مودعي الميت لا وارث له غير دفع الو دية اليه
لاخر هذا ابنه ايضا وكذا به الاول قضي للأول ولو قسم الميراث بين الوارثين او الفرع
بشراد شهوده لم يقوله لا في الاول ولا في الثاني او غيا اخر لا يؤخذ منهم كليل وهو
احتياط ظلم وعندهما يؤخذ من ادعى عقار ارثا له ولاخير الغائب وبرهن عليه
دفع اليه نصفه وترك باقيه مع ذي اليد بلا اخذ كليل منه وله جازد او لا ان كان
جازه اخذ النصف الاخر منه ووضع عندهما من وفي المنقول بأخذ منه بالاتفاق
وقيل على الخلاف واذا حضر الغائب دفع اليه نصيبه بدون الاعادة البيته ومن ادعى
بثلث ماله فهو على كل مال له ولو قال مالي او ما املك صدقة فهو على مال زكوة
او يدخل في ارض العشوة عندي بوسق خلافا لمحمد فان لم يكن له مال غير امسك
منه فتر في ذاصبا ما لا تصدق بمثل ما امسك ومن ادعى اليه ولم يعلم فهو
وصى بخلاف التوكيل وقيل في الاخبار بالتوكيل خبر فتر وان فاسقا لا في القول
منه الاخير عدل او مسور كني وعنده هو الاول وكذا الخلاف في اخبار السيرة
عنده والسفيح بالبيع والبكر بالزوج ومسلم له بالاجر بالشرايع والوباع القاضي

او امينه عبد الزمان واخذ المال فضع واستحق العبد لا يضمن ويرجع المشتري
 على الزمان ولو باع الوصي لاجلهم بامر القاضي فله استحقاق او ما قبل قبضه
 وضع المال رجع المشتري على الوصي وهو على الزمان ولو قال لك القاضي عدل
 عالم قضيت على هذا بالرجيم او القطع او الضرب فافعله وسحك فعلة وكذا في
 العدل غير العالم ان استفسر حتى تفسر الا فلا ولا يعمل بقول غيره العدل مطلقا
 ما لم يعان سبب الحكم ولو قال قاضي الفل لشخص اخذ ثقتك الفاء دفعها الي فلا
 قضيت بك عليك او قال قضيت بقطع يدك في حق فلان بل اخذها او قطعت
 ظلي واعترف بكون ذلك حال ولا يبرئ صدق القاضي ولا يمين عليه ولو قال فعلت
 قبله لا يثبت او بعد عنك او ادعى القاضي فعله ولا يبرئ لقوله ايضا هو
 هو الصحيح والقاطع او الاخذ ان كانت دعوى كدعوى القاضي ضمن فلان في الاول
كتاب الشهادات هي اخبار بحق للغير على الغير عن مشاهدة لا عن ظن ومن يعين لغيره
 لا يسمع ان يمتنع منه ويفرض اداؤها بعد العمل اذا طلبت منه الا ان يقوم للحق
 بغيره وسرها في الحدود افضل ويقول في السرقة اخذ لا سرق وشرط للزنى
 اربعة رجال وللقتل وبقية الحدود ورجلان وللولادة والبراءة وعبودية النساء عمالا
 يطالع عليه الرجال امرأة وكذا الاستهلال المولود في حق العتقة لا الارث عندها
 في حق الارث ايضا وبقية ذلك رجال او رجل وامرأتان ما لا كان او غير مال كالنكاح
 والرضاع والطلاق والوكالة والوصية وشرط لكل المرتبة والاسلام والعدالة
 ولفظ الشهادة فلا يصح لو قال اعلم او ايمين اتبعني ولا يسل قاضي عن شاهد
 طعن الخصم الا في حدة وقود عنده يسل في سائر الحقوق سرا وعلنا وبريق في
 في زماننا

في زماننا

في زماننا ويجزئ الاكتفاء بالسر ويكنى للشركة هو عدل في الاصح وقيل لا بد من قوله عدل بما
 جازية الشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ او نسي فان قال
 هو عدل صدق ثبت الحق ويكنى الواحد للشركة السر والرجعة حجة والرسالة الى
 المالك والاشان احوط وعند محمد لا بد من الاثنين بشرط الحرية في تركية العداية
 دون السر **فصل** يشهد بكل ما سمع او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والقبض
 والقتل وان لم يشهد عليه ويقول لا يشهد في ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع
 اذ اراد او اشهدا الغير عليها ما لم يشهد هو عليها ولا يعمل بشاهد ولا قاض ولا
 ولا راو بخط ما لم يذكر وعند محمد يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد بما لم يره
 الا النسب والموت والنكاح والدخول والولاية القاضي اصل الوقف اذا اخرج به يمين
 يشق به من عدلين او عدل وعدلين وفي الموت يكتفى بالعدل ولو انشئ وهو للحي وشي
 من راي جالس بمجلس القضاء يدخل عليه الخصوم انه قاض ومن راي رجلا او امرأة
 يسكنان معا بينهما انبساط لا زواج انما زوجته ومن راي شيئا نسوي الادبي
 في يده متصرف فيه تصرف المالك ان له ان وقع في قلبه ذلك والادبي ان علم رقية
 او كان صغيرا لا يعتبر عن نفسه فكذا ذلك ولو قيل للقاضي ان يشهد بالسامع او بما
 اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر دفن زيد او ضل عليه قبلت وهو عيان
باب في قبول شهادة من لا تقبل لا تقبل شهادة المملوك والصبي الا ان عمل حال الرق
 والصغير واديا بعد العتق والبلوغ ولا شهادة المحذور في القذف وان تافا الا ان
 حدة كافر اثم اسلام ولا الشهادة لاصلي وان على دفره وان سفل وعبد ومكاتب ولا
 من اخذ الزوجهين للآخر والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولا شهادة المخت الذي يفعل
 الردي

ط الاسمي خلافا لابي يوسف
 فيما اذا اختلفا بمصيل
 ولا شهادة المملوك

وهو الناجمة والمغنية والعقد بسبب دينا على عدة ومزمن الشرب على الموت ومن يلعب
 بالطيور او بالطيور او يغني للناس او يلعب بالنرد او يقيم بالسطح او يتقون الصلوة
 بسببه او يترك ما يوجب الحدة او ياكل الربوا او يدخل الحمام لا يرا او يفعل ما يحضر كالبو
 والاكل على الطريق او يظهر سبب التسلف وتقبل الشهادة لا خيرة وعمره وصاعا
 او مصاهرة وشهادة اهل الاهل او الا لخطا بتهمة الذي على مثله واختلفا مله
 وعلى المستأمن دون عكس والمستأمن على مثله ان كان من دار واحدة وعد بسبب
 الدين ومن الم تصفية ان اجنب الكباير و غلب صوابه والاقلق والحصى وولد
 الزنا والخنى والعتق لمعتق للعقب حال الشاهد وقت الاداء لا الخجل وله
 شهيد ان اباهي او حتى صبي الى ذنب وزيد يدعيه قبلت وان انكر فلا وله شهيد ان انا
 ان اباهي الغائب وكذا لا تقبل وان الدعاه وله شهيد ان اباهي الى زيوه
 يدعيه قبلت وكذا له شهيد مدونه او من اوصى له او وصى الى زيوه
 جرح مجرده هو ما يفسق بدين غير ايجاق للشرع او للعبد نحو فاسق او اهل الر
 او انه استأجرهم وتقبل على اقرارهم المدعي بفسقهم وعلى انهم عبيد او محددون في قذف
 او شاربو اخر او قذف او شدة المدعي او انه استأجرهم لراكبوا اعطاهم ذلك
 محالي عنده او اني صالحهم بكذا او دفعتهم اليوم على ان لا يشهدوا علي فشهدوا او اني
 ولم يبرح حتى قال او هي بعض شهادتي قبل ان كان عدلا **باب الاختلاف في شرط موافقة**
 الشهادة الدعوي فلو ادعى دارا شرا او ارثا وشهد بملك مطلقا ردته في عكسه
 وكذا شرط اتفاق الشاهد في لفظا ومعنى فلا تقبل له شهيد احدى بالي او مائة
 او طلقت والاخر بالغيثي وبماتيني وبطلعتين او ثلث وعنده تقبل على الاقل وله شهيد

احده

احدها بالنو اخر بالنو مائة والمدعي يدعي الاكثر قبلت على الاثر اتفاقا وكذا مائة ومائة
 وعشرة وطلقت وطلقة ونصف وله شهيد بالنو او بفض الوفا قال احدى هي قضى بها كذا
 قبلت على الاثر لا على القضاء ماله شهيد به اخر وينبغي لمن علمه بغيره وان قبل اياه فيه
 بكوفة ردتا فان قضى باحدهما او لا بطلت الاخرية وله شهيد ابسرة بغيره واختلفا في لو
 قطع وان اختلفا في الله لذكورة الاثنية لا وعنده لا يقطع فيهما وفي الغصب لا تقبل
 اتفاقا وله شهيد واحد بالشراء او الكتابة بالنو والاخر بالنو مائة ردة وكذا العتق على
 والصالح عن قوده الرهن والمخاع ان ادعى العبد والقاتل والراهن والمرأة وان ادعى
 الاخر كان كدعوي الدين والاجارة كالباع عند اول المدة وكالدين بعدها وفي النكاح
 تقبل بالنو استحسانا ولا فرق فيه بين دعوي الاقل او الاكثر وقال رد قبيح ايضا
 ولا بد من الحرق في شهادة الارشبان يقول الشاهد بانه ميراثا للمدعي او ما وهذا
 ملكه او في يده خلافا لابي يوسف فان قال كان هذا الشيء لاب المدعي اعارة من ذي اليد
 او اءده اياه قبلت بالاجرة انا شهيد ان هذا الذي كان في يد المدعي منذ كذا وقت
 وان شهيدا انه كان ملكه قبلت ولو اقر المدعي عليه انه كان في يد المدعي امر بالدفع اليه وكذا
 لو شهد باقراره بذلك **باب الشهادة على تقبل في غير حدة وقودون نكرت وشرط لها**
 تعدر حضور الاصل بموت او مرض او سفر انا يشهد عن كل اصل اثنان لا اتفاقا
 فرعي الشاهد بين وصفتا ان يقول الاصل اشهد على شهادتي انا انا شهيد بكذا
 ويقول الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في علي شهادته بكذا الوفا لولي الشاهد
 شهادتي به ويصح تعديل الفرع اصله واحد الشاهد بين الاخر وان سكنت عنه جاز
 ونظر في حاله عند ابي يوسف وقال محمد ترد شهادته وتقبل شهادة الفرع بالكار الاصل

ط ان يشهد حتى يقر المدعي به فلو شهد اقبل زيدا يوم كذا وكذا

الشهادة وان شهد على شهادة اثنين على فلا نه ثبت فان الفلانية بكذا لا خبرنا انهما يعرفانها
وجاء المذني بامرأة له يدري انما هي املا قيل له هات شاهدين انما هي وكذا في نقل الشهاد
فان قال فيها التهمة لا يجوز حتى ينسبها الى فخذها والتعريف يتم بذكر اللدة او الخدة ونسبة
خاصة والنسبة الى المصاهرة المحلة الكبرى العاتمة والى السكنة الصغيرة خاصة **باب الرجوع**
عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها ان عند قاض فلو فادعي المشهود عليه ورجوعا عنه
غيره لا يخلو فان لا يقبل برهانها عليه بخلاف ما لو ادعى قاضه عند قاض وتضمنه اياها
فان رجعا قبل الحكم بالاجماع وان بعد لا ينقض وضمتا ما اتفاه به اذا مضى قبض المذني
مدعيه دينا كان او عينا فان رجعا احداهما ضمن نصفها والبوة لمن بقي لا لمن رجعا فان
شهد ثلثة ورجعا احد لا يضمن فان رجعا اخر ضمن نصفها وان شهد رجل وامرأتان فرجعا
واحدة ضمن رجعا وان رجعتا ضمن نصفها وان شهد رجل وعشرون فرجعا ثمانية
لا يضمن شيئا فان رجعت اخرى ضمن التسع ورجعا ارجع العشرة ضمن نصفها وان رجعا الكل
فعل الرجل سدسها وعليه ثلثه اسداسها وعليه نصفها وعليه ثلثي نصفها
وان شهد رجلان وامرأة ورجعوا فلو على الرجلين خاصة ولا يضمن راجع شريك
بغير مسقطي عليها او عليه الا بما زاد على ما في المشي وان شهد رجلا بعد الدخول ويضمن في
في الطلاق قبل الدخول نصف المهر وفي البيع ما يتعلق عن قيمة المبيع في العتق القيمة في الد
وفي القضا الدية فقط ويضمن الفرع ان رجعا لا الاصل ان قال ما اشهدته على شرا في
وان قال ان شهدته وغلطت ضمن عند محمد لا عند ما وان رجعا الاصل والفرع ضمن النع
فقط وعند محمد ضمن المشهود عليه اي الفرعين شأ و قول الفرع كذا **باب الرجوع**
ليس بنسبة وان رجعا المذني عن التذكية ضمن خلاف الا ما ولا يضمن شيئا لا احصا

ولو رجعا

ولو رجعا شاهد اليمين وشاهد الشرط ضمن الشاهد اليمين خاصة ولو رجعا شاهد الشرط
وحده اخلت المشايخ وما علم انه شهد زورا وشهد لا يبرأ عنه بما يوجب ضرا ويحبس
كتاب الوكالة هي اقامة الغير مقام نفسه التصرف ومشرطها كون الموكل يملك التصرف
والوكيل يعقل العدة ويقصده فيصح توكيل المراهق او المأذون حر بالني او مأذونا او
او صبي عاقل او عبدا مجورين بكل ما يعقده هو بنفسه وبايعاء كل حق وباستيفاء
الا في حده وقود مع غيبته الموكل وبالمحصنة في كل حق بشرط رضى الخصم للمزوم الا
ان يكون للموكل مرضا لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائبا مسافرا ومريدا للسير او محمدا
غير معادة للخروج الى مجلس الحكم وعنده ما لا يشترط رضى الخصم وحقوق عقد يبيعه
الوكيل الى نفسه كبيع واجارة وصالح عن اقرار يتعلق به ان له يكتن بجور فيسلم المبيع ويسلمه
ويقبض الثمن ويطلب الرجوع به عند الاستحقاق ويجازم في عيب مشترية ويرده بغير
يسلمه الى موكله وبعد تسليمه لا الا باذنه ويجازم في عيب مبيعه وفي شفقة ان كان في يده
في شفقة مشترية والملك يثبت للموكل اقل ابتداء فلا يعقب قريب وكيل شرا وحقوق عقد
يبيعه الى موكله تتعلق بالموكل ككفاح وخلع وصالح عن انكار او دم حرد وكسابة وعق على
وه هبة وصدقة واعارة ودراهم ورهن واقراض وشركة ومضاربة فلا يصح مطالب
وكيل الزوج بالمهر ولا وكيل المرأة بتسليمها ولا ببدل الخلع للمشتري منع الثمن عن الموكل فان
دفعه اليه صح ولا يطلب له الوكيل ثانيا ان كان للمشتري على الموكل دين وقعت المقاصة
به وكذا ان كان له على الوكيل دين خلافا لابي يوسف ويضمنه الوكيل للموكل وان كان دينه
عليه ما في المقاصة بدين الموكل دون الوكيل **باب الوكالة بالبيع والعتق** لا يصح التوكيل بشراء
شئ يشتمل اجناسا كالترقيق والنوب والدابة وما هو كالاجناس كالدابة وان بين الطرفين

مال

فان سمي نوع الثور كالهروي جاز وكذا ان سوي نوع الدابة كالفرس والبغل او اثنين من
الاداء والمخلصة او بين جنس الرقيق كالعبد ونوعه كالترك او غنما بين بعين نوعا او غنم فقال اشع
في ما رايت وله كلمة بشر الطوام فهو على البر وقيل على البر في كثير الدارهم وعلى الخبز في
في قليلها وعلى الدقيق في وسطها وفي مخد الوليمة وعلى الخبز بكل حال وسمي التوكيل بشرا عين
بين له على التوكيل وفي غير العين ان هلك في يد التوكيل فعليه ان يقضه الموكل فهو له وقال
هو لازم للموكل ايضا وهلك عليه اذا قبضه التوكيل وعلى هذا اذا امره ان يستلم ما عليه
وله وكل عبد المشتري بغيره من سيرة فان قال بعني بغيره فباع فهو له وان لم يعل لغيره
عقوا وان وكل العبد غير لغيره من سيرة فان قال التوكيل للسيرة اشترته لنفسه فباع عقوا
على السيرة ولاؤه له وان لم يعل لنفسه التوكيل وعليه ثمنه وما اعطاه العبد لاجل الثمن لا يملك
واذا قال التوكيل لمن وكله بشرا عبد اشترته لك عبد فاشترته لنفسه فاشترته
لنفسك قاله للموكل ان لم يكن دفع الثمن والا فلا يملك والتوكيل طلب الثمن من الموكل وان
لم يدفعه الى البائع وجس المشتري لاجله وان هلك قبل جسه هلك على الامر ولا يسقط
ثمنه ان بعد جسه سقط وعنده ان يوسق هو كانه في ليس للموكل بشر معين شرأه
لنفسه فان شرأه بخلاف جنس ما سمي من الثمن او بغير الثمن وقع له وكذا ان امره بغيره فشرأه
بغيره وان بغيره فله الموكل وفي غير العين هو التوكيل الا ان اضاف العقد الى مال الموكل
او اطلق ونوي له يعتبر في السلم والقصر مفارقة التوكيل لا الموكل ولو قال بعني هذا الزيد
فباع ثم انكره كون زيدا امره فزيدا اخذه ان لم يصدق انكاره فان صدقه لا يأخذ جبرافا
سليمه للمشتري اليه صح ومن وكل بشر ارطل لحم بدرهم فشري رطلين بدرهم فشري رطلين
بدرهم فباع رطل بدرهم لزوم موكله رطل بنصف درهم وعنده ان يوزن الرطل ان بالدرهم

وله وكل

ولو وكل بشر اعطيه عبد بين بعينه فشري احدهما جاز وكذا ان وكل بشر ثوبا ثوبا
وقيمتهما سواء فشري احدهما بنصفه وباقيل او باكثر لا وقال لا يجوز ايضا ان كان
بما يتغابن فيه وقد جني في ما يشترى بمثل الاخر وان شري الاخرى بغيره قبل
المقصود جاز اتفاقا فان قال التوكيل بشرا عبد عين بالثمن شرته بالان وقال الموكل
بنصفه فان كان قد دفع اليه لا يصدق التوكيل ان سوي الا ان لم يكن دفعها
فان سوي نصفها صدق التوكل وان سوي ما خالف العبد والعبد للمأمور وكذا
في معين له يستلم ثمنه فشرأه واختلفا في ثمنه ولا عبدة تصدق البائع في الاظهر
فصل ولا يصح عقد التوكيل بالبيع او الشراء من ثمنه شرأه له وقال لا يجوز بمثل
القيمة الا في العبد والمكاتب والتوكيل بالبيع يجوز بغيره باقل او اكثر او بالعرض وقال لا
يجوز الا بمثل القيمة بالنقد ويجوز بغيره بالنسيئة وبيع نصف ما وكل ببيعه واخذه
بالثمن كثيرا او رهنا فلا يضمن ان توي على التوكيل الكفيل او ضاع الرهن في يده ولو
ذهب الثمن من المشتري او ابراه منه او خط منه جاز وبضمن وعنده ان يوسق
لا يجوز وكذا الخلاف لو اقبل به حواله ولو قال له صح وسقط الثمن عن المشتري
ولزم التوكيل وعنده ان يوسق لا يسقط عن المشتري والتوكيل بالشراء يجوز شرأه بمثل
القيمة وبزيادة يتغابن بها وي ما يقوم به وقد في العروض ده ينم وفي الحيوان
ده يارده وفي العفارة ده وازده لا يتغابن بها ولو وه كل بيع عبد فباع بنصفه
جاز وقال لا يجوز الا ان باع الباقي قبل المصومة وهو استحق وان وكل بشر عبد
فاشترى بنصفه لا يلزم الموكل الا ان اشترى باقية قبل المصومة اتفاقا ولو رد البيع
على التوكيل يجب بقضارده على امره مطلقا فيما لا يجد مثله ان بيته او نكول وان

وكذا فيما بعد من ذلك

وان باقراره والتم الوكيل والف باع شئ في الموكل امرتك بالتد وقال بل اصله
 اطلقت صدق الموكل وفي المضاربة المضاراة ولا يصح تصرف احد الوكيلين
 وحده في وكلاهما الا في خصوصية ورثة وديعة وقضاء دين وطلاق وعق لا عوض
 فيها وليس للوكيل ان يוכל الا باذنه موكله او بقوله او بعمل برأيه فان اذن فوكل كان
 الثاني وكيد الموكل الاول لا الثاني فلا يغزل بغيره ولا يعق ويتغرل ان يمتد الاول
 وان وكل لا اذن فعقد الثاني بحضرة جاز وكذا الوعد بغيره فاجازه او كفايته في
 ولا يجوز لعبد او مكاتب التصرف في ماله بغير بيع او شراء ولا تزويج وكذا الكافر
 في حق طفله المسلم **باب الوكالة بالخصوص** العقب للوكيل بالخصوصية العقب خلافه
 والفتوى اليوم على قول له ومثله الوكيل بالتقاضي والوكيل يقبض الدين بالخصوصية
 قبل القبض خلافها والوكيل باخذ الشفعة بالخصوصية قبل الاخذ اتفاق وكذا الوكيل
 بالرجوع في الربة او بالقسمة او بالتد بالعب وكذا الوكيل بالشرع بعد مباشرته
 وليس للوكيل يقبض العقب بالخصوصية فلو برهن ذو اليد على الوكيل يقبض عبدا
 موكله باع منه تقصير به الوكيل ولا يثبت البيع فليزم اعادة البيعة اذا حضر
 للموكل كما تقصير به الوكيل بنقل الزوجة الى العبد ولا يثبت الطلاق والعق لو
 به هاتين عليهما بلا حضور الموكل واقرار الوكيل بالخصوصية على موكله عند القاضي صحيح
 لا عند غيره القاضي خلافه لابي يوسف لكن لو برهن عليه انه اقر في غير مجلس القضاء
 خرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المال كالا ب او الوصي اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح
 ولا يدفع اليه المال ولا يصح توكيل رب المال كنيته يقبض على المكفول عند من
 صدق مطلق مدعي الوكالة يقبض الدين امر بالدفع اليه فان صدق في الدين

الدين والامر بالدفع ايضا ورجع به على الوكيل ان له يترك في يده وان هلك لا الا
 ان يكون كان ضمنه عند دفعه او دفع اليه على ادعائه غير مصدق وكالته ومن صدق
 مدعي الوكالة يقبض امانته لا يامر بالدفع اليه وكذا الوعد في دعوى شرأ في المال
 ولو صدق في ان المال ملك ما وثق كما ميراثا له امر بالدفع اليه ولو ادعي المدينون على الوكيل
 يقبض الدين استيفاء الدين ولا يثبت له امر له بدفع اليه ولا يستحق ان يعلم
 استيفاء موكله ببيع الرب الدين ويستحق ان يعلم ما استوفى ولو ادعي التبايع على
 وكيل الرب بالصعب ان موكله يرضى به لا يؤمر بالدفع الثمن قبل خلق المشتري وفي دفع
 اليه اخر عشرة ينقصها على اهلها فانفق عليهم عشرة من عنده فهي **باب الغار والكيل**
 للموكل عزل وكيله الا اذا اعلق به حق الغير كوكيل الخصومة بطلب الخصم وينفق انفا
 على علم فقوته قبله صحيح وينبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه مطبقا وحده شهر عند
 ابي يوسف وحول عنده وهو المختار وبالحاقه بدار الحرب من اذ خلافا للحجة لهما وكذا
 بغير موكل مكاتبا ووجه ما دوننا وافتراق الشريكين وتعرف الموكل فيما وكل به ولا
 يشترط في الموت وما بعده علم الوكيل **كتاب الدعوى** اخبار حقه له على غيره والمدعي في الدعوى
 يجبر على الخصومة والمدعي عليه من يجبر ولا يصح الدعوى الا بدكر شئ علم جنسه
 فان كان دينا ذكر انه يطالب به وان كان عينا فقلها وكرامتها في يد المدعي عليه بغير حق
 وان كان يطالب به لا بد من احضارها ان امكن لبشار اليه عند الدعوى والشهادة
 او اللعن وان تعذر بذكره كقيمة او في العقار لا يحتاج الى قوله بغير حق ولا يثبت المدعي
 بتصادفه بل ببيته او علم القاضي في الصحيح ولا بد فيه من ذكر البدن والحلة والرد والربعة
 في الدعوى والشهادة واسما اصحابها ونسبهم الى جد وفي الرجل المشهور ويكتفي بذكره

باب عز الوكيل

اليد

فان ذكره ثلثة و ترك الرابع صح وان ذكره و غلط فيه لا و اذا صحت سأل القاضي
 الخصم فان اقر حكم عليه وان انكر سأل المدعي البيعة فان اقامها و الا حلق الخصم طلب
 خصمه فان حلق انقطعت الخصومة حتى تقوم البيعة وان نكل مرة او سكنت بلا اذ
 ففرض بالكلية صح و عرض البيعة ثلثا ثم القضاء احوط ولا تردعي على مدع ولا يقضي
 بشا و دعي ولا يحل في نكاح و رجعة و في ايراث و استيلاء ورق و نسب و ولا و عند
 يحل و يبرئ و لا في حدة و لعان و السارق يحل فان نكل ضمن ولا يقطع و يحل الزوج
 ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف المهر و كذا في النكاح ان ادعت
 مهرها و في النسب ان ادعت حقا كارت و نفقة و غيرها ما و في القضا فان نكل في النفس
 جسي حتى يقر او يحل و في ما و منها يقضي و عندها ما يقضي الارث و في ما قال المدعي
 في بيعة حاضرة و طلب يمين خصمه لا يحل و يكفل بنفسه ثلثة ايام فان ابي لازم و دار
 مع حيث دار و ان كان غريبا يكفل او يلازم قدر محال القاضي و البيعة با الله تعالى لا بطلان
 و مع عتق و قيل ان الح المصحح با في زماننا و يغلط بغيره كذا صفة انشاء القاضي و يحل
 من التكرار لا بزمان او مكان و يحل لليهودي با الله الذي انزل التوراة على موسى عليه
 السلام و النصراني با الله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام و المجوسي با الله
 الذي خلق النار و الوثني با الله و لا يخلفون في معايدهم و يحل على الحاصل في البيع
 و النكاح با الله ما بينكم بيع قائم او نكاح قائم في الحال و في الطلاق ما بين منكم
 الا ان و في الغصب ما يجب عليك رده و في الوديعة ما له هذا الذي ادعاه في يدك
 و دعيه و لا شيء منه و لا له قبلك حتى لا على السبب نحو با الله ما بعة خلافا لابي يوسف
 فان كان في الحلق على الحاصل ترك النظر للمدعي حلق على النسب اجماعا كدعوى الشفعة

بالجوار

بالجوار و نفقة للبيوتة و الخصم لا يراها و كذا في سبب لا يرتفع كعبد مسلم يدعي العتق
 بخلاف الكافر و الامة و من ورث فادعاه اخر حلق على العلم و ان شره او و
 فعل البتة و لو افترى المنكره بمينه او صالح عنها على شئ صح ولا يحل بعده **٣**
الخالف لو اختلفا في قدر الثمن او المبيع او غيرها حكم لمن برهن او برهنا فالثبت الزيادة
 و ان عجز لعن البرهان قبل لهما اما ان يرضى احدكما بدعوى الآخر و الا فحنا المبيع
 فان لم يرض احدهما بدعوى الآخر عا لبايدى يمين المشتري و في المقايضة بينهما
 شأ و من نكل لزمه دعوى صاحبه و ان خلفا فحن القاضي المبيع بطل احداهما و لا
 تخالف لو اختلفا في الاجل او شرط الخيار او قبض به بعض الثمن و حلق للكره لا بعد
 هلاك المبيع و حلق للمشتري و عند محمد بخالفان و ينفخ و تلزم القيمة و كذا في
 لو تغدر الرد و هو قائم و لا بعد هلاك بعضه الا ان يرضى البايع بترك حصته الهالك
 و عندها يتخالفان و يرد الباقي و القول للمشتري في حصته الهالك عند ابي يوسف
 و يلزم قيمة عند محمد و تعتبر قيمة ما في الانقسام يوم القبض و ان اختلفا
 في قيمته الهالك فيه فالقول للبايع و ان برهنا فيه هاندا و لا و ان اختلفا في قدر
 الثمن بعد الاقالة البيع تخالفان و عاد البيع ان لم يقبض للمبيع فان قبض فلا تخالفان
 خلافا ل محمد و لو في قدر رأس المال بعد الاقالة السلم فالقول للمسلم البيروني
 و لا يعود السلم و لو اختلفا في قدر الاجرة او المنفعة او غيرها قبل الاستيفاء للمنفعة
 تخالفان و لو ادعى بيمينين المتأجر ان اختلفا في الاجرة و يميني الموجه لوفى له
 المنفعة و ايرها نكل لزمه دعوى الآخر و ايرها برهن قبل و ان برهنا فحنه المتأجر في
 المنفعة و حجة الموجه في الاجرة و بعد استيفاء المنفعة لا يتخالفان و القول للمتأجر

استيفاء البعض بخلافه وتفسخ فيما بقي والقول للمستأجر فيما مضى وان اختلفا
في قدر بدل الكتابة لا يتخلفان والقول للعبد وقال لا يتخلفان وتفسخ وان اختلفا
الزوجان في متاع البيت فالقول لهما فيما صلح لولا فيما صلح لهما وبعد واحد
القول في محمل الحج وعندي يوسى كذلك في الزايد على جهاز مثلهما وفي جهاز مثلهما
ولورثته وعند محمد للرجل اولورثته وان كان احدهما مملوكا فالقول للرجل في الحياة وللحي
في الموت وقال المأذون والمكاتب كالمحرر **فيما لا يملك اليد هذا الشيء** او وعينه
فلان الغائب او اعارنيه او اجرنيه او رهنه او غصبته منه وبرهن على ذلك ان دفعته
لخصومة المدعى وقال ابي يوسى فحين عرف بالجيل لا تندفع وبرهنه وان قال الشرود
او دعه من لا تعرفه لا تندفع بخلاف قولهم يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه حيث تندفع عند
خلاف الجدة ولو قال شرته منه لا تندفع وكذا قال المدعى سرقته او غصبته متى وان برهن
قوي اليد على ايداع الغائب وكذا ان قال سرف متى خلا فالحمد ولو قال المدعى اس
اشترته من زيد وقال زفي اليد او وعينه هو ان دفعته بلا حجة الا اذا برهن المدعى
ان زيدا وكله بقبضه **دعوى الرجلين** لا تعتبر بنية ذي اليد في الملك المطلق و
بنية الخارج فيه جاز برهنا على ما في يد آخر قضى به لهما ولو على نجاح امرأة سقطا
وهي لم تصدقته فان ارجاها لتسابق اتي وان اقرت لاحدهما قبل البرهان فري
فان برهن الاخر بعد ذلك قضى وان برهن احدهما فقط لم يعم برهن الاخر
لا يقبل الا ان ثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على ذي اليد كما حذر الا
ان ثبت سبقه وان برهننا على شيء من آخر فلكل نصفه بنصفه عند تركه ولو
وبتلك احدهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ الاخر كله فان كان لاحدهما يد وتاريخ

فدو اليد

فدو اليد ولي والشرأحي من هبته وصدرته مع قبضه والهبة والصدقة فيما لا يحمل القيمة
القصة سواء وكذا الشرأ والمرعند ابي يوسى وقال محمد الشرأ ولي وعلى الزوج
القيمة والمرهن مع القبض اولى من الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان برهن
خارجا على ملك موخر او شرأ موخر من واحد غير ذي اليد فالقصة اولى وان
برهن احدهما على الشرأ من زيد والاخر عليه من بكره والتفق تاريخا غيرهما
وكذا له وقت احدهما فقط ولو برهن خارج الشرأ من شخصي اخر على الرهن
والقبض من غيره واخر على الارث من ابيه واخر على الصدقة والقبض من اربع قضى
بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك موخر وذو اليد على ملك اقدم منه فواو
خلاف الجدة في رواية وكذا الخلاف لو كانت اليد لهما ولو برهن خارج وذو اليد على
ملك مطلق ووقت احدهما فقط فالخارج اولى وعندي ذو الوقت اولى ولو كان
المدعى في ايديهما او في يد ثالث والمسئلة بحال فها سواء وعندي يوسى الذي
وقت اولى وعند محمد الذي اطلق اولى وان برهن خارج وذو يد على الشاج فدوا
ليد اولى وكذا لو برهن كل على تلي الملك من اخر على الشاج عنده ولو برهن احدهما
على الملك المطلق والاخر على الشاج فهو اولى وكذا لو كانا خارجين ولو قضى بالشاج
لذي اليد فتم برهن ثالث على الشاج قضى له الا ان يعبد ذو اليد برهانه كما ان
المقضي عليه بالملك المطلق لو برهن على الشاج يقبل وينقض القضاء وكل سبب
لا ينكر فهو مثل الشاج كسبب نياح لا تنجح الامرة وكسبب اللبث واتحاد الجاني
واليد والمرعني وجر الصوف وما ينكر بمنزلة الملك المطلق كسبب الخمر والبناء
والفوس وزراعة البر والجوبة وما اشكل رجع فيه الى اهل الخبرة فان اشكل عليهم

الحاج قارن

جعل كالطلق وان برهن خارج على ملك مطلق وزيد على الشراء منه فهو أولى وان
 برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ بينهما وترك المال في يد اليد وعند
 هبة يقضي للخارج وان ارتخا في العقار فلا ذكر قبض وتاريخ الخارج اسبق قضي لليد
 وعند محمد للخارج وان اشتبا قبضا قضي لليد المتفق وان كان وقت اليد
 اسبق قضي للشريك للخارج في الوجهين ولا يرجح بكثرة الشهود وان ادعى أحد خارجا
 نفوذ ارضه الاخر كلهما فالبرج الاول وعندهما الثلثة والباقي للآخر وان كانت في
 فلكها للمدعي الكل نصف بقضا ونصف بقضا وان برهن خارجا على الشراج ذاك
 وارتخا قضي لمن واثق سنها تاريخه وان اشكل فلها وان اختلفا بطلان وان برهن احد
 الخريجين على غصب شئ والآخر على دعيه استويا **فصل في التنازع بالايدي** لا يثبت
 الاثر في الاخذ بكمه والركب احق من الاخذ بالتمام ومن في السراج احق من الردن وحده
 الخ او لا يمن علق كرهه عليها والركبان بلا سراج او فيه سراج او كذا الخ ليس على البسط وال
 المتعلق بدون من معدنوب وطرفه مع آخر والي يطل على جد وعده عليه والتصلبا لدار
 اتصالا لربيع لا لمن له عليه هو اولى بل الجار ان فيه سراج او كان لكل عليه ثلثه جود
 فيهما ولا ترجح بالاكثرتا وان كان لاحدهما ثلثة وللآخر اقل فهو لصاحب الثلثة
 جود وللآخر موضع خشب ولو لاحدهما جود وللآخر اتصالا للآخر حق الوضع قبل
 الذي للزوج وذو بيت من دار كثر بيوتها في حق ساحتها او ادعى ارضا كل اهلها في يده
 وبرهنا قضي بيدها فان برهن احد ما او كان لثني فيها او بني او حفرة قضي بيده في يده
 حبي يعبر عن نفسه قال ان اخرج القول له ان قال ان اجد لفلان فلو لم يذلي اليد كذا
 من لا يعبر عن نفسه فلو ادعى الحرته عند كبره لا يقبل **باب دعوى النسب** ولدت

ط
ولذي الاتصال

مبيعة

باب في دعوى النسب

مبيعة لأقل من نصف سنة مذيعت فادعاء المشتري مع دعوته او بعد ما وكذا الواقعة
 بعد موت الام او عتقها او يد حصته من الثمن في العتق وكل الثمن في الموت والاحصته
 فيها ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت وله ولدت لاكثر من نصف سنة واقل من سنتين ان
 ان صدقه المشتري فالحكم كالأول والا فلا يثبت وان لاكثر من سنتين لا تصح دعوته
 فان صدقه المشتري يثبت نسبه وحمل على النكاح ولا يد البيع ولا يعتق الولد وان باع
 عبدا ولد عنه ثم ادعاه بعد بيعه مشتريه يوكدها كالمشتري او كانت امه او زوجه
 او احرار وزوجها كانت الدعوة صحيحة ونقضت هذه التفرقا ولو باع احد المؤمنين ولدا
 عنه فاعتقه مشتريه ثم ادعى البايع الاخر ثبت نسبه ما وبطل عتق المشتري ومن في يده
 صبي لو قال هو ابن زيد ثم قال حطوا به لا يكون ابنه وان جدد زيد بنوته وعندنا ما صح
 ان جدد له كان في يد مسلم وذوي قاضي المسلم رقه والكافر ثبوتة فهو حر ابن الكافر ولو
 ولو كان في يد زوجه في غريم انه ابنه من غير ما وزعت انه ابنها من غير ما ابنها ولو استولد
 مشتريه ثم ايسرته فلولدته وعلى الاب قيمته وكذا ان قبله غير فاحذ به ويرجع
 بقيمته وبالثمن على باعده **كتاب الاقرب** هو ايجاب ربحي لاخر على نفسه لا يبيع الا الله
 له لعلوم وحكم ظهور القرينة لا نشأه فصحة الاقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق وعناقا
 مكرها واذا اقر حر متعلق بحج معلوم او مجهول كشيء وحق صح ولا مرد بيان المجهول بحاله
 قيمة والقول قول مدعيه ان ادعى المقر له الكفر في مال لا يصدق في أقل من درهم وقال
 عظيم نصا بما بين يده فضة او غيرها او من الابل خمس وعشرون ومن البهائم خمسة اوسق
 ومن غير مال الزكوة قيمة النصاب واما مال عظام ثلثة نصاب ودرهم ثلثة ودرهم
 كثيرة عشرة وعندنا ما نصت وكذا ادعى درهم وكذا اكد احد عشر وان ثلث

ابيه وركته له وان قلده
الاب غرم قيمته صح

هذا الكلام في استغفار بر فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمفكر **اقرا** المسمى في حق
 وانه في مرضه بسبب معروف سواء بقدر ما كان على ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الا
 ولا يخرج تخصيصه على بعض غيره ولا اقراره لو اقره الا ان يقدره بقية الورثة وان
 اقر لا جنبي مع ولو احاط بالمال وان اقر لا جنبي ثم اقر انما ينسب له وبطل اقراره
 وان اقر لا جنبي ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو زوجها
 ثم تزوجها فلا رجوع وان اقر بغير مجهول النسب له مثل مثله انما ينسب له وصلة
 الفلام ثم ينسب منه ولو مرضا وشارك الورثة وصح اقرار الرجل بالو الدين وال
 والولد والزوجة والمولى بشرط تصديقهم هو لاء وكذا اقرار المرأة لكن بشرط
 في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او بشهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت
 المرأة لا تصديق الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضا وان اقر بسبب غير الولد كانه
 وعم لا ينسب ويرث ان لم يكن له وارث معلوم معروف ولو جعلا ومن ما ابوه فاقم
 باخ شارك في الارث ولا ينسب منه ولو كان لاسم بينهما الميت ديني على شخص
 فاقرا احدهما بغيره فالتصديق الباقي للآخر ولا ينسب للمفكر **كتاب المصالح**
 هو عقد برفع النزاع ويخرج اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع على
 مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الوضوء والشرط فيمنه جازية
 البطل لاجتماع المصالح عند وتشرط القدرة على تسليم البطل وان استثنى بعض
 المصالح عند او كل رجوع بكل البطل او بعضه ان استثنى بعض البطل او كل رجوع
 بكل المصالح عند او بعضه وان وقع على مال بشفعة اعتبر اجارة فيشرط فيه التوقيف

هذا الكلام في استغفار بر فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمفكر **اقرا** المسمى في حق
 وانه في مرضه بسبب معروف سواء بقدر ما كان على ما اقر به في مرضه والكل مقدم على الا
 ولا يخرج تخصيصه على بعض غيره ولا اقراره لو اقره الا ان يقدره بقية الورثة وان
 اقر لا جنبي مع ولو احاط بالمال وان اقر لا جنبي ثم اقر انما ينسب له وبطل اقراره
 وان اقر لا جنبي ثم تزوجها لا يبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها بطلت ولو زوجها
 ثم تزوجها فلا رجوع وان اقر بغير مجهول النسب له مثل مثله انما ينسب له وصلة
 الفلام ثم ينسب منه ولو مرضا وشارك الورثة وصح اقرار الرجل بالو الدين وال
 والولد والزوجة والمولى بشرط تصديقهم هو لاء وكذا اقرار المرأة لكن بشرط
 في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا او بشهادة قابلة وصح تصديقهم بعد موت
 المرأة لا تصديق الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضا وان اقر بسبب غير الولد كانه
 وعم لا ينسب ويرث ان لم يكن له وارث معلوم معروف ولو جعلا ومن ما ابوه فاقم
 باخ شارك في الارث ولا ينسب منه ولو كان لاسم بينهما الميت ديني على شخص
 فاقرا احدهما بغيره فالتصديق الباقي للآخر ولا ينسب للمفكر **كتاب المصالح**
 هو عقد برفع النزاع ويخرج اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع ان وقع على
 مال بمال فثبت فيه الشفعة والرد بالعيب وخيار الوضوء والشرط فيمنه جازية
 البطل لاجتماع المصالح عند وتشرط القدرة على تسليم البطل وان استثنى بعض
 المصالح عند او كل رجوع بكل البطل او بعضه ان استثنى بعض البطل او كل رجوع
 بكل المصالح عند او بعضه وان وقع على مال بشفعة اعتبر اجارة فيشرط فيه التوقيف

وبطل

يبطل بموت احدهما والاخير ان معاوضته في حق المدعي وفداء اليمن وقطع الشارع
 في حق الآخر فلا شفعة في ارضوع عنهما مع احدهما وتجب في ارضوع عليها وما استثنى
 من المدعي بعضا او كل اية التي حصته من البطل ورجع بالخصومة فيه وما استثنى
 من البطل بعضا او كلا يرجع المدعي الى ادعويه في قدره وهلاك البطل قبل التسليم
 كاستحقاقه في الفضلي ولو صلح على بعض دار بغيرها لا يصح وحيلة ان يرد في
 في البطل شيئا او يبرئ عن دعوى الباقي **فصل** يجوز الصلح عن مجهول ولا
 الا على معلوم ويجوز عن دعوى المال والمنفعة والجنابة في النفس وما دونها عدا
 او خطأ وعن دعوى الرق وكان عتقا بمال ولا ولا اعية ودعوى الزوج النكاح
 وكان خلعاً وعزم عليه ديانة ان كان مبطلا ولو صلحها بمال لتقر له بالنكاح جاز
 ولا يجوز ان ادعت المرأة وقيل يجوز ولا على دعوى الحد وان قل عبد ما دون جلا عدا
 وصلح عن نفسه يجوز بخلاف صلح عن نفسه عبد له قتل رجلا عدا وان صلح عن عدا
 مغضوب تلقى كفايا كثر من قيمته جاز وقال لا يبطل الفضل ان كان لا يتغابن فيه
 وان كان غرض صح مطلقا اتفاقا وان اعتقا موصرا مشتركا وصلح عن باقيه كثر
 من نصف قيمته بطل الفضل وان بعض صح ويجوز صلح المدعي بماله يدفعه الى التكر
 ليقر له وبطل الصلح عن دم عدا وعلى بعض دين يرد عليه يلزم الموكل للوكيل الا ان
 ضمير ويحل بدل ما يوكيع يلزم الوكيل وان صلح فضولي وضمي البطل او اضاف الى ماله
 او اشار الى عرض او نقض بلا اضافة او اطلق وسلم صح وكان متبرعا وان طلق ولم
 يسلم توقف فان اجازة المدعي عليه جاز ولزمه البطل والابطال الصلح **كتاب المصالح**
 الصلح عما استثنى بعد المداينة على بعض جنسه اخذ بعض حقه واستقام الباقي لا معا

وان قيدت ببلد او سلبت او وقت او معامل معين فليس له ان يتجاوز ذلك في الشك وان تجاوز
ضمي والرجح له فان قال له عامل عامل الكوفة او الصيارفة فعامل في الكوفة غير اهالها
فصار مع غير الصيارفة لا يكون مخالف وكذا لو قال اشترى سوقها فاشترى في غيره
بخلاف قوله لا اشترى في غير السوق وان قال خذ هذا المال فاعمل به في الكوفة او فاعمل به فيها
او خذ به بالنصف فاعمل به في غير الكوفة واعمل به فيها والمضاربة ان يبيع بشيء مالم
اجل لا يبيع اليه التجار وان باع غير خمر اجماعا وله ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة
وليس له ان يزوجه عبدا او امته من مالها ولا ان يشتري به من يعتق على ربه المال فان
كان له مالها ولا ان يشتري من يعتق عليه ان كان في المال ربح وان فعل ضمن وان لم يكن ربح
معه فان حدث ربح بعد الشراء عتق النصيب ولا يضمن بل يبيع العتق في نصيب ربه المال ولو
اشترى المضارب بالنصف امته بالثمن والى قيمته في قوله له ولدا يساوي الف فادعاه
موسرا فصارت قيمته الف ونصفه استيعاه ربه المال باقي الف ورعده واعتقه فاذا
قبض الوضمن المدعي نصف قيمة الامر **المضاربة** بضارب فان ضارب المضاربة بلا
اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في الرواية وما قولها وفي رواية الحسن عن الامام
لا يضمن بائع ايضا مالم يربح وان كانت الثانية في سدة فلا ضمان وان ربح حيث
ضمن فله ربه المال تضمين ايرها شأ في المشهور وقيل على الخلاف وفي ابداع المودع وان
اذن له بالمضاربة فصار بضاربه بالثمن وقد قيل له ما رزق الله بيننا نصفان او فلي
او ما فضل نصفان نصف الرجح ربه المال وثلاثة للثاني وسدس للاول وان دفع
بالنصف فنصف ربه المال ونصف للثاني ولا شيء للاول وان شرط للثاني
الثلثين فكي شرط ويضمن الاول للثاني سدسا وان كان قبله ما رزقك الله

او ما

او ما ربحت بيننا نصفان فدفع بالثلث فلكل منهما ثلثه وان دفع بالنصف فلكل منهما نصف
والكل من الاول ربه المال ويصح الوضو لعبد ربه المال ثلث ليعمل معه ولربه المال ثلث
والنصف للشافع وتبطل عتق احداهما ويحق للمالك من ثمنه الا يملك المضارب ولا
ينعزل بعزله مالم يعلم به فان علم والمالك عروض فله بيعها ولا ينصرف في ثمنها وان كان
تقدما من جنس رأس المال لا ينصرف فيه وان من غير جنسه فله تبديل بحسنه استحسانا
ولو اقره قاضي المال دين على الناس لزمه الا قضاء ان كان ربح والا فلا ويؤكل المال كله
وكذا سائر الوكلاء البياع واليسمسار عيبر ان عليه ما هلك من مال المضاربة بغير
الى الرجح او لا فان زاد على الرجح لا يضمن المضارب فان اقتسماه فمقتضاه
فهلك المال او بعضه لا يتراد ان الرجح وان اقتسماه من غير فح نراد اتي بيم رأس
المال فان فضل شيء اقتسماه وان لم يبق فراضمان على المضارب **فصل** ولا ينفق
المضارب من مالها في مصره او مصر تخذه وارا ولا في الفاسدة فان سافر فطعامه
فشرابه في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه بشرأ واستجارا وكذا اجرة خادمه
وفرش بيام عليه وغسل ثيابه والقهن في موضع يحتاج فيه اليه وضمن ما كان زابدا
على العادة ونفقته في مصره من ماله كالدواء وبرد ما بقي من كسوة وغيرها اذا قدم
الى رأس المال وما دون السفر كسوق المصرا ان امكنا ان يغدو ويسبى في اهله والا
فكالتسفر وليس المستضعف الاتفاق من مالها ويؤخذ ما نفقه المضارب من الرجح او لا
وما فضل قسم وان سافر بجار له مال المضاربة او بجار له جليلين انفق بالحقة وان
باع المضاربة من اخر حسب ما نفقه عليه من حمل ونحوه لا نفقه نفسه ولو اشترى مضارب
بالنصف بالثمن المضاربة بغير او باع بالثمن واشترى بها عبدا فضا عا في يده قبل ثمنها

وان يبرم المضارب ربعها والمالك الباقي ورابع العبد للمضارب وباقي المضارب ورأس
 المال الغان وخمس مائة والبيعة من اجرة الاعلى الغاني فلو بيع باربعة الاف فخصت المضاربة
 ثلثة الاف والربع من مائة مائة ولو اشترى رب المال عبدًا بمائة وباعه من المضارب
 بالالف البيعة من اجرة الاعلى مائة ولو اشترى مضارب بمائة بالالف المضارب عتيد
 عبد الغاني فقتل رجلاً خطأ فربح القداء عليه وباقي على المالك واذا اقر ياخرج عن المظا
 ويجزم المضارب يوم ما والمالك ثلثة ايام ولو اشترى بالالف المضارب عبدًا ومالك
 الف قبل نفيه دفع المالك الثمن ثم وثم وجميع ما دفع رأس المال ولو كان مع المضارب
 الغان فقال دفع لي الف ورجعت الف وقال للمالك بل دفعك اليك الا الغاني فالتقوا
 للمضارب ولو اختلف مع ذلك في قدر الرجح فللمالك ولو قال من معه ان قد ربح فيها هي
 مضارب زيد وقال زيد بل بضاعة فالتقوا لزيد كذا لو كان قال ذو اليدي قرض وقال
 زيد بضاعة او وديعة او مضارب ولو قال المضارب اطلقت وقال للمالك عتيت ^{بسر ما يبرم مضارب} نعا
 فالتقوا للمضارب ولو ادعى كل نوعاً فللمالك **كتاب الوديعه اربع سبط للمالك**
 غيره على حفظ ماله والوديعه ما يترك عند الامين للحفظ وهي امانة فلا تسمى با
 بالهلاك ولا يسمي ان يحفظها بنفسه وعياله وله السفر با عند عدم النزي والوفاء
 لهما فيما له حمل ومؤنة وان حفظها بغير ما ضمن الا اذا خاف للفرق او للفرق ففعلها
 الى جاره او الى سفينة اخرى وان طلبها بربح خيرها وهو قادر على تسليمها صار غاصبا
 وكذا الوجه اياها وان اقر بعد بخلاف جدها عند غيره وان اخطأ بالبحر حيث لا
 تتحيز فان جنتها ضمن وانقطع حتى المالك منها في المايح وغيره عند الامام وعند
 في غير المايح للمالك ان يشركه انشا وكذا في المايح عند محمد وعند ابي يوسف بغير الاقل
 تابع

تابعه لا كز فيه وان اقر بغير جنسها كبر بشعير وزيت بشيرج ضمن وان قطع حق المالك اجماعا
 وان اختلفت بلا صفة اشركا اجماعا وان تعدى فيها بان كانت نوبا فلبسة او ابد فركبها
 او عبدًا فاستخدمه ضمن وان ازال تعدى زال الضمان بخلاف المستعير والمستاجر وكذا
 لو اودعها ثم استردتها وان انفق بعضها فذلك الباقي ضمن ما انفق فقط وان رد مثله وخطأ
 بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فربح ينصدق به وعند ابي يوسف بطيب له وان اودع
 انسان من واحد شيئا لا يدفع الى احد مما خصته بغيره اخر خلاف لهما وان اودع عند
 اثنين ما يقسم اقتسماه وحفظ كل حصته فان دفع احدهما الى الآخر ضمن الدافع لا
 الغاصب وعندهما لكل حفظ الكل باذن الآخر وانما لا يقسم حفظ احدهما باذنا
 الآخر اجماعا وان اقرها عن دفعها الى عياله فدفع الى من له منه بغير ضمير وان الى من لا يدر
 له منه كدفع الدابة الى عبده ونشئ يحفظه النساء الى زوجته لا بضمير وان امر بحفظها
 في بيته معين من دار حفظها في غيرهما لا بضمير الا ان كان فيه خلل ظاهر وان امر بحفظها
 في دار حفظها في غيرها ضمن ولو اودع الودع فربطت ضمن الاول فقط وعندهما
 وضمن اياه نشأ فان ضمن الثاني رجح على الاول لا بالعكس ولو اودع الغاصب ضمن
 اياه نشأ اجماعا ولو اودع عند عبد شيئا فلفه فمحمده عند عتقه وان عند صبي فالتف
 فلا ضمان اصلا وقال ابي يوسف يضمنان للمال وان دفع العبد الوديعه الى من له فربطت
 ضمن الاول بعد العتق وعند ابي يوسف ضمن ايرها نشأ للمال وعند محمد ان ضمن الا
 بعد العتق وان ضمن الثاني فلهي ل ومن معه ان فادعى كل من اثنين ابد اعلم عند
 فلكل لهما فربي لهما وضمن لهما مثلهما **كتاب العارية** هي تملك منفعة بلا
 ولا تكون الا فيما يستفاد به مع بقائه واعارة للمكيل والموزون والمعدود وقضى الا

العارية بالتشديد في التصاق
 كما تنسحب به الى العار لان
 حكمها عار وعقوبه رر

الا ان عين انتفاعا على رد العين بعده ونصح باعترافك وملكك واطاعتك ارضى وملكك
 وملكك على وابتى واخذ ملكك عهدي اذ الميرور بذلك بعد الميرور وداري لك
 سكتي او عري سكتي وللعبان يرجع فيها متى شاء ولو هلكت بلا تعد فلا ضمان ولا
 توجر ولا ترهنا كالوديع فان اجرها فلتنت ضمن ايتها شأ فان ضمن الموجر لا يرجع
 على احد وان ضمن المستأجر يرجع على الموجر ان لم يعلم ان تره عارته ولان بيعه لا يخلو
 باختلاف المستعمل كالحمل على الدابة لما لا يخلو كالركوب ان عيني مستعمل وان لم يقين
 جاز ايضا ما لم يقين فان يقين لا يجوز فلو ركب هو ليس له اركاب غيره ان اركب
 غيره فليس له ان يركب هو وان قيدت بنوع او وقت او بهما ضمن بالخلاف الى شرطه
 وان اطلق فلهما فله الانتفاع باي نوع شاء في اي وقت شاء ونصح اعارة الارض
 للبناء والغرس ولان يرجع متى شاء ويكلف فلهما ولا يضمن ان له بوقت وان وقت
 ورجع قبله كره له ذلك وضمن ما نقص بقله وقبل يضمن قيمته ويملكه والمستعير
 بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثير وعند ذلك الجوار للمالك وان اعارة للزرع
 لا تؤخذ من صدقته املا واجرة رد للمستعار والمستأجر والوديع والرهن
 والمغضوب على المستعير والموجر والمودع والمترائي والغاصب واذا رد المستعير الدابة
 الى اصطلح رتبها او العبد او الثوب الى دار مالكه برعنا بخلاف الغصب والوديع وان ارد
 المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او مسانرة برعنا وكذا ان ردها مع
 رتبها او عبده يقوم على الدابة او لا بخلاف الاجنبي والاجير شيئا ثم وردت شيئا فليس
 باسم الى دار مالكه ويكتب مستعير الارض للزراعة قد اطلعتني ارضك لا اعترفي بخلاف
كتاب الرهن هي تلك عين بلا عوض وتبيع بايجاب وقبول وتتم بالقبض الكامل فان

في المجلس

فان قبض في مجلس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن ونصح بوجهه ونقلت واعه
 واعطيت واطعت هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعترفت هذا الشيء وجعلته لك
 عري وداري لك هبة سكتي او سكتي في ملكك على هذه الدابة وان قال داري لك هبة
 سكتي او سكتي هبة او غني سكتي او سكتي صدقت او صدقت عارته او عارته هبة فجاز
 ونصح هبة مشاع لا يحتمل القيمة لا ما يحتمل فان قسم وسلم صح ولا تصح هبة دقيق
 في نرد وهي في سمسوم وسمن في لبن وان طحن او استخرج وسلم وهبة لبن في ضرع
 وصف على غنم ونخل وزرع في ارض وعري نخل هبة المشاع وهبة شئ هو في يد الموهو
 لم يتم بلا تجدي قبض وهبة الاب لطفله تتم بالقبض ان كان الموهو في يد الاب او يد مو
 دعه لان كان في يد غصا صبا او متاعا سدا او منهب والصدقة في ذلك كالهبة والا
 كالات عند غيبة غيبة منقطعة او مودة وعدم وصير ان كان الطفل في عياله او كذا كل
 من يعود الطفل وهبة الاجنبي له تتم بقبضه لو عاقرا وبقبض ابه او جده او وصيته
 احدها او امه ان في حجرها واجنبي يربته او يقضي زوج الطفل لها ولو مع حضرة الا
 بعد الزواني لا قبله وصح رهبة اثبات لو احدى دار الاعكسة خلاف اهما وصح تصدق غنة
 على الفقير ثوبا وبها لهما ولا تصح لغيره خلاف **باب الرجوع** بها بفتح الراء في
 كل او بعضا وبكره ويمنع وبيع خرقه مالدل الزيادة المتصلة كالبناء والغرس والعري
 والسكن لا المتصلة واليهم موت احد العاقدين العين عوض المضاف اليها اذا قبض
 نحو هذه اعرضان عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان من اجنبي فلو لم
 يرضوا فكل ان يرجع فيها وهب والبائ للزوج عن ملك الموهو له والزوي الزوجية
 وقت الرهن فله الرجوع لو وهب ثم نكح لا لو وهب ثم ابان والعاق القاربة فلا رجوع

سركمك

فيما ذهب اليه من حرم التهاكك للموهوب والقول فيه قول الموهوب له وفي الزيادة قول
 الواهب ولو عوض في سعي نصف الهبة رجع بنصف العوض وان استحق نصف الوضي
 لا يرجع بشئ حتى يرد باقية وان استحق الكل رجع بالكل فيهما ولو عوض عن نصفها فله ان
 ان يرجع بالمدعوم ولو خرج نصفها عن ملكه فله ان يرجع بما لم يخرج ولا يصح الرجوع
 الا براضى او حكم قاض فلو اعق الموهوب له بعد الرجوع قبل القضاء والتيم نعد ولو منع
 فله ان لا يقضي وهو مخير احدى فسخ من الاصل للهبة من الموهوب له فلو شئ بشئ
 قبضه في مشاع وان تلقى للموهوب في سعي فسخ الموهوب له لا يرجع على واهب
 والهبة هبة والهبة بشرط العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العوض ومنعها الشيع
 في احدى بيع انما قضت الشفعة وخيار العيب والشرط والروية في كل من **فصل**
 ومن وهب امته الاسلام او على ان يرد لها عليه او يعتمرها او يستولدها صحت الهبة وبطل
 الاستثناء والشرط وكذا لو وهب ارأى ان يرد عليه بعضا او يعتمرها شيئا منها ولو دبر الحمل
 ثم وهبها فالهبة باطلة بخلاف ما لو اعتمه ثم وهبها ومن قال لم يولد اذا جاء عذا
 فالدين لك او فانت برأى من ان ادبت الى نصفه فالباقي لك او فانت برأى من
 فهو باطل والعري جائزة للحر حال حيوته ولو رثته بعده وهي ان يجعل داره له مدة عمره
 فادامت ردت اليه والرقبي باطلة فان قبضها كانت عارية في يده وعند أبي يوسف تنق
 كالعري وهي ان يقول ان مت قبلك فلك وان مت قبل في وصوفت كالهبة لا تنفع بؤ
 القبض ولا في مشاع بقسم ولا رجوع فيها ولو غني ولا في الهبة الفقير ولو قال جميع مالي
 او ما املك لغلان فهو هبة وان قال ما ينسب الي او يعرف في فارق **كتاب الاجابة**
 منقحة معلومة بعض معلوم دين او عين وما صلح اجرة وتفسد بالشرط وثبت فيها

خيار

مناصب

خيار الشرط والروية والعيب وتقال وتفسخ والشفعة متعة تارة ببيان المدة كما
 لمسكن والوزارة فتصح مدة معلومة اي مدة كالتسوية في الوقف يتبع شرط الواقف فان
 بشرط فالغنى ان لا يتراد في الاراضي على تسنين وفي غيرها على سنة وتارة تعلم بذكر
 العمل كبيع الثوب وخياطة وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة وتارة با
 بالاشارة كقول هذا الموضع كذا والاجرة لا تسحق بالعقد بل بالتجمل او شرط او
 او باستيفائه للعقد عليه والتكليف منه فحب لو قبض الدار وله يسكنها حتى مضى المدة
 وينسقط بالقبض بقدر فوات التكليف ولرب المداير والارض طلب الاجر كل يوم ولرب الدار
 من حلة وللنصارى والخياط بعد الفراغ من وان عمل في بيت المسأجر وللخيار بعد الخراج
 للغير فان احترق قبل الاخراج للغير فان احترق قبل الاخراج بسقط الاجر وان بعده فلا ان
 في بيت المسأجر ولا ضمان وقالوا ان ساء المسأجر ضمنه مثل دققة ولا اجر وان ساء
 ضمنه مثل سببته للغير وله الاجر وللطباخ للوليمة بعد الغري والمضارب الذي بعد
 وقالوا بعد شئ من ومن لم يدر في العين كصباغ وقصار يقصر بالشئ والبيض فله
 حسمه بالاجر فان حسمها فضاغت فلا ضمان ولا اجر وقالوا من لا اثر له فيها كما
 الحان والملاح وغاسل الثوب ليس له حسمها بخلاف راد الا بئ واذا اطلق العمل
 فله ان يشغل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا ومن استأجره رجل لشيء بعينه فوجد بعضه
 قد مات فاني بمن بقي فله اجره عتقا وان استأجره لايصال طعام الى زيد فوجده ميتا
 فله فلا اجر له وكذا لو استأجره لايصال كتاب اليه فمده لموته وقال بمده له اجر ذهابه
 هناك لو تركه هناك فله اجر الذهاب اجماعا **ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز** روي
 الدار والمخاتوت وان لم يذكر ما يعمل فيه وله ان يعمل كل شئ سوى ما يوهن البناء

الشئ المالك منه المصوب
 وله الاجر وغيره مصوب ولا اجر

كالحدادة والقصاد والظن واستجار الارض للزراع ان يتي ما يزرع او قال على ان يزرع
او قال على ان يزرع ماشاء وللشجر الفرس واذا انقضت المدة لم يدر ان يعلمها او يستعملها اليه
فادعت الآن بغير المهر فبما ذلك مقلوب على صاحبه وان كانت الارض تنقص بغيره
فبدون رضا او رضايته فيكون البناء والفرس لهذا الارض لهذا والطير كالشجر والزرع
يترك باجر النمل الى ان يدرك واستجار الدابة للركوب والجل والنوب للبس فان اطلق فله
ان يركب ويلبس من شاء اذ اركب او لبس هو اركب واللبس غيره تعين فلا يشتغل غيره
وان قيد بركب او لبس فالتعني وكذا كل ما يختل باختلاف المستعمل ومالا يختل به
فمعيده هدر فلو شرط سكنى واحد جاز ان يسكن غيره وان سقي ما يحل على الدابة نوعا
وقدر الكسب فله حمل مثله او اخفى كالشعر والسمسم لا ما هو اضر كالمخ وان سقي قدر ان له
القطن فليس له ان يعمل مثله وزنه جديدا وان زاد على ما سقي فعطبت ضمن قدر الزيادة
وان كانت تطبق ما حمله والا فكل القيمة وفي الارواح يضمن النصف ولا عبرة بال
الشغل وان كثر اضره فطعت ضمن خلافها فيما هو معتاد وان تجاوز لمكان
سماه فضمن ولا يبرأ بردها الى ما سماه فان استاجرها ذهابا او ايايا في الاصح وان
تزع سرج المار واسرج بارسج به مثل لا يضمن وان اسرج او كفه بالاسرج او يوكى به
مثله ضمن وكذا ان او كفه عا يوكى به مثله وقال ايضمن قدر ما زاد وزنه على السرج فقط
وان سلك الى اطل غير ما عيشه المالك مما يسلكه الناس فله ضمان عليه ان لم يتفاوت
الطريقان وان تفاوتا او كان لا يسلكه الناس او حلف في البحر فلتضمن وان بلغ فله اجر وان
عين زرع برفح وطير ضمن ما نقصت الارض لاجر عليه وان امر بجباطة الشو قيصا في طر
قبأ خير المالك بين تضييقه قيمته وبين اخذ القبا ودفع اجر مثله لانه زاد على ما سقي وكذا لو
بقي

بقي في طر او في الاصح وقبل يضمنه ههنا باختيار **باب الاجارة الف سنة** يجب فيها اجر المثل لا يزداد
على المستأجر ومن استأجر دار كل شهر بكذا صح العقد في شهر فقط الا ان سمي بجملة الشهر وكل
شهر سكن من ساعه صح فيه وسقط حق الفسخ فظاهر الرواية بخاؤه في الليلة الاولى وبها
وان اجرها سنة بكذا صح وان لم يتي قسط كل شهر وابدا المدة ما سمي والاقوت العقوفان
كان حين يزل يعتبر بلاهته والافبالا يام وعند محمد الاول بالايام والباقي بالاهلة
وابو بون موفى رواية ومع الامام في اخرى وكذا العدة ويجوز اجرة الحام والحيام لا اخذ
اجرة عيسى التميمي ولا على الطاعا كالاذان والنج والامامة وتعليم القرآن والفقه والمحا
كالنساء والنوح والملاحى ويغنى اليوم بالواز على الامامة وتعليم القرآن والفقه و
وعبر المستأجر على دفع ما سمي ويحسب وعلى دفع الحلة المرسومة ولا تنجح اجارة النساء
الا في الشريك وعندها تنجح مطلقا وان اجر دارا رجلين صح اتفاقا ويجوز استجار
الطير باجر معلوم وكذا اطعامها وكسوتها خلافا لهما وعليها غسل الصبي وغسل ثيابه
واصلاح طلي مروه ودهنه لا ضمن شئ من اجره هو اجره على ما تنقته عليه فان اضره
في المدة بلبى شاة او خدنة بطعام فلا اجر له ولزوجها وطرا لا يثبت المستأجر له فخرها
ان لم تكن بوضاه ان كانا ففخر ظاهر الا ان اقرت به ولا اهله الطفل فخرها ان
مرضت او جلت وفسد استجار حائك لينسج له غزلا بنصفه او حمار ليجل عليه طعام
بتقنين منه او ثوب ليطحن له رب ابقينى مديق ويجب اجر المثل في الكالا لايوزن المقي
وان استأجره ليخبز له اليوم فقيض ابدىهم فسد خلافا لهما ولو قال في اليوم صح اتفاقا
وان استأجر ارضا على ان يكرها ويزرعها او سقيها او يزرعها صح وعلى ان يشترها او يكرها
نزهها او يسرقها لا يبع وكذا الاستجار للزراعة بزايرة وللركوب بركوب وللشئ
بشئ

يسكني وللبس يس وان استاجر شريكه او حيا لم طعام هو لها لا يلزم الاجر كما هي استا
الرهني من المهر تهما وان استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها لا يفتح ان لم يزرعها وان زرعها و
ومضى الاجل عاد صحيحا وله المسمى وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يعمل عليه حمل المعادن في
لا يفتني وان بلغ مكة فله المسمى وان اختص قبل الزرع والمثل نصف الاجارة دفعا للفسا
فصل الاجر المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والقصار والمطبخ
في بيده امانة لا يفتني ان هلك وان شرط ضمانه وبقي وعندها يفتني ان امكن الترخي منه كما
لنفسه في الشقة بخلاف ما لا يمكن كالموت للرقيق الغالب والعدو والمكابر ويفتني ما تلقى بغير
اتفاق كترقي الثوب من دقة ولى للمال وان قطع الجمل الذي يشترط به المكاري في خرق
السفينة من مدها لكن لا يفتني به الا الذي تم عرف في السفينة او سقط من الدابة ولا
يفتني فضيا ولا يتراع ما لم يجاوز المعاد ولو انكسر دنانير في طريق الفراق فللمالك ان
يضمن قيمته في مكان حمله ولا اجر او في مكان كسره وله الاجر بحسب الاجر الخاص من يعمل لوحيد
ويسمى اجير وجر ويستحق الاجر بتسليم نفسه مدها كمن استوجر للخدمة سنة او لربع الفهم
ولا يفتني ما تلقى في يده او بغيره ويقع ترديد الاجر بين النفعين مختلفين في الاجر واحد
ما سمي له نحو ان خطره فارسي فبدرهم او روميا فبدرهم ههنا وان مخته بعض
فبدرهم او زعفران فبدرهم ههنا وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر او هذه فبدرهم ههنا
وان ركبت الى الكوفة فبدرهم الى واسط فبدرهم وكذا يفتح لورد بين ثلثة لا يفتني
ولو قال خطنة اليوم فبدرهم او غدا فبدرهم فخطنة اليوم فله الدرهم وان خاطره غدا فله
اجر المثل لا يجاوز نصف درهم وقال اشرطان جابرنا ولو قال ان سكنت هذه الخانوت
عطارا فبدرهم او حاداف فبدرهمين جاز خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت

الواحدة

الدابة الى الجيرة فبدرهم وان جاوزتها الى الغادسية فبدرهمين او قال ان حملت عليا
الى الجيرة كمن شغير فبدرهم وان حملت كمن تقي فبدرهمين ولا يسافر بعد استاجره للخدمة
بل اشترط ولو استاجر عبد محجورا ففعل واخذ الاجر لا يشترط منه ولو اجر العبد المفقود
نفسه فكل غاصبه اجرة لا يضمنه خلاف لهما وما وجدته سيده اخذه وقبض العبد اجرة صح
ولو اجر عبده هذين الشهرين شيئا باربعة وشهرين خمسة والاخرى باربعة ولو استاجر عبد
قابض او مرض فادعى وجوده اول المدة والمولى وجوده قبيل الاخبار بعتا حكم القاضي
الحال فان كان حاضرا او صحيحا صدق المولى والا فالمستاجر وكذا الاختلاف في اد
في انقطاع ما الرخي وجريانه ولو قال رب الثوب امرك ان تصبغ امر تصبغه اخر
وقال الصانع امرتني بما صنعت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القبض والقبض
فان خلق ضمن الصانع قيمة ثوبه غير معمول ولا اجر او اخذ الثوب واعطاه اجر مثله
يجوز المسمى وان قال رب الثوب عملت لي لا اجر وقال الصانع باجر فالقول لرب الثوب
وعند ابى يوسق للصانع ان كان حريفا وعنده محجور للصانع ان كان معروفا بعمله بالاجر
باب فتح الاجر ففتح بعيب فوت النفع كخراب الدار وانقطاع ما الارض او الرقي
او اخذ به كرض العبد ودبر الدابة فلو انتفع به بعيبا او ازال المور عبية سقط خياره
او تفتح بالعذر وهو العجز عن المضي على موجب العقد لا يتحمل ضرر عن سخط به
كقطع سقي سكن وجعه بعد ما سوجر له وطلخ لوليمة ماتت عروسا بعد الاستيجار للخط
لها او احتلعت وكذا لو استاجر كائنا ليجر فذهب ماله او اجر شيئا فله ان لا يجد
فضائلا الا من غنى ما اجره ولو باقرا رده او استاجر عبد للخدمة في المصرا ومطلقا فضا
او اكثري دابة للسفر ثم تبدل منه ولو بد المكارى منه فليس بعذر ولو مرض فهو عذر

بغيره من است

في رواية اخرى دون غير رواية الاصل ولو استأجر خياط يعمل لنفسه المجتهد له ان يجتهد له
فانفسه هو عذر بخلاف خياط يجتهد بالاجرة بخلاف تركه الخياط ليعمل في الصرف
وبخلاف بيع ما جره ولو استأجره كانا العمل الخياط فتركه ليعمل اخر فعذر وكذا الاستئجار
عقار اخر اراد السفر وتفتح بموت احد العاقرين عقدها لنفسه فان عقدها لغيره
فلا كالوكيل والوصي وموكل الوقي **مسائل مشهورة** ولو اقرق حصا شتر ارض مستأجرة او مستأجر
فاحترق شئ في ارض غيره لا يضمن ان كان الخراج هاديه وان مضطرب ضمن ولو قيد خياط
او صباغ في حانوته من يطرح عليه العمل بالنقص صح وكذا الواسط أجر جلايل عمل عليه عمل ولا
وراكيه الى مكره وله العمل للعقاد وان شاهد لجمال العمل فهو اجود وان استأجره لم يزد
فان كل من فله رة عوضه ولو قال لغاصب داره فترها والآفاجر هائل شهر كذا في فلم يفرج عليه
المستمر فان تجد الغاصب ملكه او لم يجد ولكن قال لا يريد بها بالاجرة فلا وان برهن
على ملكه بعد جرده ومن اجر ما استأجره باكثر فيقتدق بالفضل وتفتح الاجارة مضافه وكذا
فسخها والمزارعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والكفالة والابصاء والوصية و
التضياع والامارة والطلاق والعقود والبيع والاجازة وضحة والقسم والشركة
والزينة والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراءة الدين **كتاب المكاتب** المكاتبه عن المملوك
بدل في الحال ورقيه في المال في كاتب مملوكه ولو صغير يعين حال او مؤجل او منتهى
فقبله صح وكذا الوفاة جعلت عليه الفاتوة بغير نحو ما اولها كذا واخرها فاذا ادبته فانه
حر وان عجز ففني فقبل ولو قال اذا ادبته الى الفاك شتر مائة حر فهو تعليق وقيل بكاتبه
اذا صحت الكتابة خرج عن يد المولى دون ملكه فان اتفق ماله ضمنه وكذا ان وطئ
المكاتبه او جني عليها او على ولدها وان كاتبه على قيمته فسدت فان اداتها عتق وكذا ان تسد
لو كاتبه

لو كاتبه

لو كاتبه على عيني لغيره تعين بالتعيين او على مائة ربي و عليه عبد اعين معين وعينه
ابي يوسف يجوز وتسلم للمائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط فيسقط
قسط العبد والباقي بطل الكتابة وان كاتب المسلم عجز او خنق بفسد فان اداه
عتق ولزمه قيمة نفسه والكتابة على ميتة او دم باطله فلا يعتق باءا المستمي
وتجب القيمة في الفاسدة ولا تنقص على المستمي وترا عليه وصحت على حيوان
وكي حسة لا وصفه ولزم الواسط او قيمته وصح كتابة الكافر عبد بغير مقدرة
واي اسلم فللسيد قيمته واعتق باءا غير **كتاب** له ان يبيع ويشترى
وان شرط عدمه ويزوج امته ويكاتب عبيد فان ادب بعد فان عتق الاول في لانه
وهو له وان قبل فللسيد وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا ان يهب ولو عوض
ولا يقتصد الا بيسر ولا يكفل ولا يغرض ولا يعتق ولو مال ولا يزوج عبده ولا
يبيع من نفسه والاب والوصي في رقيق الصغرى كالمكاتب ولا يملك المأذون
شيئا من ذلك وعذابي بوقله تزويج امته وعلى هذه الخلاف المضارب والشريك
وان اشترى المكاتب قريبا ولا دخل في كتابته ولو اشترى دار حرم محرمة غير
لا يدخل خلها وان اشترى ام ولد مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا
تباع الام وان لم يكن معها جاز يبيعها خلافا لهما ولده من امته يدخل في كتابته و
وكسبه له ولو زوج امته من عبده ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابة الام
وكسبه لها ولو كسب مكاتب بالاذن امرأة زعمت انها حرة فولدت فاستحققت اخذ
منه عقرها فولدها عبد وعند محمد حر وتؤخذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ
وطئ المكاتب امته يملك بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه عقرها في حال

او يسافر صح

والكل وكذا ان شراها فاسد او طيرا فودت وان وطرها بنجاح لا يؤخذ منه الا بعد
عقده ومثله لما ذون في التجارة **فصل** واذا ولدته المكاتبه **فصل** ولها مضى على الكفا
ولو عقرت نفسها وهي ام ولد واذا مضى على الكفا اخذت من عرقها وان مات المولى
عققت وبسقط عنها البذل وان ماتت وتركته مالا اديت منه كتابتها وما بقي ميراثا لا
لابنها ولا يثبت نسب من تلده بعد بلاه عوة بل هو مثلها في الحكم وان كاتب مدبره وام
ولده متح وان ماتت عقت بمجانا ولد ترسي في بدل كتابته او ثلثي قيمته **ان كان**
معسرا او عند ابي يوسف يسقى في الاقل من البذل او ثلثي قيمته وعند محمد يسقى
في الاقل من ثلثي البذل او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه متح ومضى عليه او عقر نفسه
وصا ومدبره فان مضى عليها فاشيده معسرا يسقى في ثلثي البذل او ثلثي قيمته **عند**
هما يسقى في الاقل من ثلثي كل منهما وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل الكفا
وان كوثب على النكاح ففصلح على نصفه حال الصبح وان مات مريض كاتبه عبد قيمته
النكاح على الغيب الى سنة ولا مال له غيره ولم يجز الورثة ادي البذل ثلثي البذل حالا
والباقي الى اجله او رقبته وعند محمد يؤدي ثلثي قيمته للحال والباقي الى اجله
او برقبته قيفا وان كاتبه على النكاح قيمته القان وله عقره او ثلثي القيمة للحال او ثلثي
الى الرق اتفاقا ومثله البيع وان كاتب حر عن عبد بالى وادى عنه عتق ولا يرجع
به عليه وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا **عن نفسه** وعن غيره
فقبل صح وقبول الغائب ودية لغو ويؤخذ الحاضر بكل البذل ولا يؤخذ الغائب شي
وايهما ادي اجبر المولى على القبول عتقا ولا يرجع احدهما على الآخر وكذا لو كاتبهما معا ولا
يعتق احدهما باء حصته بخلاف ما لو كانا لثنيين ولو عجز احدهما ثم ادي الآخر

الكل

الكل عتقا وان كاتب امه عتق وعن صغير بن ارجار وان ادي اجبر المولى على
القبول وعتقوا ولا يرجع على غيره **كتاب العبد المشتق** ولو اذن احد شر كني في
في عبد الاخر ان كاتب حصته منه بالو ويقبض ببدل ففعل وقبض البعض فجزها المكاتب
فالمقبوض للفا **بعض** خاصة وقال ابنهما امه لرجلي كتابها فانت بولد فاد
دعاه احدهما **ثم** انك باخر فادعاه الآخر فجزت فري ام ولد الاول وضمن نصف
قيمه ونصف عرقها وضمن الثاني تمام عرقها وقيمه الولد وهو ابنه وابنه ما دفع
العقر اليه قبل العجز جاز وعنده الا يشبه نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كانه
ويضمن تمام العقر ويضمن الاول نصف قيمته مكاتبه عند ابي يوسف والاقل منه **ويضمن**
نصف ما بقي من البذل عنده ولو لم يطل الثاني بل دبرها فجزت بطل التدبير
وهي ام ولد الاول والولد له ويضمن نصف قيمته ونصف عرقها ولو اعترفا احدهما
موسرا فجزت ضمن العتق نصف قيمته ويرجع به عليه خلافا لهما وان لم تجز فلا ضمان
عندهما يضمن الموسر ونجب السعابة في المعسر ولو دبر احد الشريكين ثم اعتقا
الاخر موسرا ضمنه المدبر واستسقى العبد واعتقه وان عكسا فالمدبر يفتق او يستسقى
وعنده ان دبر الاول ضمن نصف قيمته موسرا او موسرا او عتق الاخر لئلا يعتق الا
ضمن لو موسرا واستسقى العبد لو معسرا وتدبر الاخر لغو **كتاب العبد المشتق** **باب**
المكاتب عن نجم فان ربح له حصول مال لا يجعل الحاكم بتجيزه ويمهل يومين وثلاثة ولا
عجزه وفسخ المكاتبه ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه وعند ابي يوسف لا يتجزأ ما
يتولى عليه عجزا واذا عجز عادت احكام رقة وما في يده لمولاه ويجل له ولو اوصله
من صدقة وان مات عن وفاء لا تنسخ ويؤدي بدلها من ماله ويجزم بعقده في اخرها

من حيوته ويورث ما بقي من ماله ويعتق اولاده الذين شراهم او ولدوا كتابه او كونوا
مع نساء او قصدا وان لم يترك وفاء له ولدت كتابته سعي على نجومه فاذا ادا حكم جنته
وعتق ابيه قبل موته والولد المشتري اما ان يؤدى حالا او يرد في الرق وعندها هو
كالاول وان مات الكاتب وترك ولدا من حرة ودينيا على الناس فيه وفاء فجنى الولد
فقط يارث الجنابة على عاقلة الام لا يكون ذلك فضا بمجنى للكاتب وان اختصم
موال الام والاب في ولادته ففقط يولد الولد الام فهو قضا بغيره ولو جنى عبد كاتبة
جاهلا بجنابته فجنى مجزى دفع او فدا وكذا لو جنى الكاتب فجنى قبله القضا به ولو بعد
ما قضى عليه به فهو ديني يباع فيه ولا تنفسح الكتابة بموت السيد البذل الذي شتر على
نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ وان اعتقه كلهم عتق محانا الله اعلم بحقيقة ذلك
المسائل **كتاب الولاء** الولاء لمن اعتق ولو بتيسر او استبداد او كتابة او وصية
او ملك قريب ولغا شرطه لغيره او سبائته ومن اعتق حاملا من زوج قتي ولدت
لاول من نصق سنة فولد الولد له لا ينقل عنه ابد وكذا الولد لتوأمين احدهما
لاقل من نصق وان ولدت لاكثر من ذلك فولادها ايضا لكن ان اعتق الاب
جزة للمواليه ولا يرجع الاولون عليهم بما علقوا عنه قبل الجرة ولو تزوج مجننى له موث
المولات او لا معتقة فولدت منه فولد لولدها وعندي يوسن حكم حكم
ابيه والمعتق مقدم على ذوي الارحام مؤخر عن العصبية النسبية فان مات السيد
ثم للمعتق فارتبه لا قرب عصبية سيده فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمعا وعندي
لابيه السيدس والباقي للابن وعذا استواء القرب تسوي القسمة وليس للنساء
من الولاء الا ما اعتقن او لعنق من اعتقن او كاتب او كاتب من كاتبين الله اعلم

فصل في الموالاة بسببه العقد ما فلو اسلم على يد الرجل وولاه على ان يورثه
ويعقل عنه او والي غيره من اسلم على يده صح ان لم يكن عقدا وعقلية عليه وان
له ان لم يكن له ارث وهو مؤخر والارحام وماله يعقل عنه فله ان يفسخه قول لا يحضر
وفعله مع غيبته بان ينقل عنه الى غيره ويجدان عقل عنه او ولد لا يفسخه هو ولا
ولده ولا اهل الاصل ايضا ان يارث عن ولادته بمحضه ولو اسلمت امرأة او اقرت بالولاء
فولدت مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك تبعا فيه خلافا لما كتبه **كتاب الاموال**
هو فعل يوقعه الانسان بغيره يفوت به رضاه او يفسد اختياره مع بقائه
اهلية شرطه قدرة المكره على ايقاع ما هدد به سلطانا كان او لصا وخوف الكره
وقوع ذلك وكونه مستغاضا قبله عن فعل ما اكره عليه طمعا او خوفا او لغير ذلك
المكره به متلفا نفسا او عضوا او موحيا عما يقدم الرضا فلو اكره على بيع او شراء
او اجارة او اقر بقتل او ضرب شديد او حبس مديد فغيره يفسخ والا
ويملكه المشتري فاسدا ان قبضه فلو اعتق صح اعتاقه ولو لم يقبضه وقبض الثمن
او تسليم المبيع طوعا اجازة لا فورا ما اكرهها ولا دفع الهبة طوعا بعد ما اكرهها عليها
وان هلك المبيع في يد مشتر غير مكره لزمه قيمته وللبايع نصيبه اي شأ من المكره
والمشتري فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمته وان ضمن المشتري بعد ما اذا
تداوله البايعة نفذ كل شرط وقع بعد شرطه لا ما وقع قبله وان اجاز عقد امرها
جاز ما قبله ايضا وله استرداد اذ افسخ لو باقيا وضرب سوط وحبس يوم
يوم ليس باكره الا فيمن يستصير به لكونه ذا منصب وان اكره على اكل ميتة او دم الحرام
خنزير او شرب خمر بضرب او حبس او قيد لا يجزئ التناول وان بقتل او قطع عضو

حل ويأثم بصبره على التلقا ان علم الاباحة كما في المحصنة وان اكره على الكفر واستبني
 صلى الله عليه وسلم بقتل او قطع عضو ^{الظهار} وقلبه مطمئن بالايمان وبوجي
 بالصبر على التلقا ولا رخصة بغيرها وان اكره على التلقا مال مسلم باحد ^ط
 وفقر له والفتحا على الكره او على قتله او قطع عضوه لا يرخس فان فعل فالتلقا
 على احد ولو اكره على ان يتروى من جيل ففعل فدينه على عاقلة الكره ^ط وعند
 في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على تروى او اقام نار او ما
 وكل من اظلمه للخيار في الاقدام والصبر وقال ابن مده الصبر ولو وقعت نار
 سفينته ان صبر احترق وان التى نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد
 يلزمه النبا وان اكره على طلاق او اعتاق او توكيل بها نفذ ويرجع بقيمة
 العبد على الكره وكذا ينصف المهر لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعده وصح
 يمين الكره ونزهره وظاهره ولا يرجع بما غرم بسبب ذلك ورجعه وابلاؤه فيه
 فيه واسلامه ولكن لا قتل فيه لو ارتد ولا يبيع ابرأوه ولا رده فلا يثنى بها
 امراته فان ادعت تحققت ما اظهره وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو
 اكره على الزنا ففعل حر مالم يكرهه سلطان وعند الامام لا حره عليه وبه
 بنى ^{كتاب} ^{البحر} هو منع نفاذ ^ط وتصرف قولى واسبابه الصغر والجنون والرق فلا
 يبيع تصرف مبيتي او عبد بلا اذن ولي او سيده ولا تصرف المجنون المخلوق بحال
 ومن عقد منهم وهو بعت له فولية مختبر بيني ان يجيزه ويفسخه ومن تلقى منهم
 شيئا فعليه ضمانه ولا يصح طلاق الصبي والمجنون ولا اعتاقهما ولا اقرار
 هما وصح طلاق العبد واقراره وفي حق نفسه لا في حق سيده فلو اقر بما لم يقر به

ط
 على الكره فقط وعند الامام
 لا قصاص على احد

عقود

عنه وان عتد او قود لم يرد في الحال ولا يجر على السفينة وان كان ^ط مستورا وان بلغ
 غير رشيد لا يسلم اليه ماله مالم يبلغ سنه خمس وعشرين او اذ بلغها دفع اليه وان
 لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذلك نفذ وعند محمد يجر على السفينة ولا يجر
 اليه مالم يونس رشده ولا يبيع تصرفه فيه فان باع لا ينفذ وان فيه مصلحة
 اجازة الحاكم وان نفذ وسعي العبد في قيمته وان يترشح فان مات قبل رشده
 سعي العبد في قيمته مديرا ويصح تزوجه بمهر المثل وان سمي اكثر بطلت
 الزيادة وعخرج زكوة مال سفينة وينفق منه عليه وعلى من تلزمه نفقته ويجوز
 القاضي قدر زكوة اليد لبثوي بنف وبقول عليه امينا الى ان يؤدى فان اقر
 الحجته الاسلام لا يمنع منها ولا عن عمر واحدة وتدفع نفقته الى نفقة ينفق عليه
 في الطريق لا اليد وتصح منه الوصية في القربى وابواب الخير من التلقا ويجر على
 المفتى الما جنى والطبيب الجاهل والمكارر المغلس اتفاقا ولا يجر على فاسق ومغفل
 او كان محل الماله ولا على مديون ولا يبيع القاضي ماله فغير بل يجسسه ابد
 حتى يبيعه هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اذاه الحاكم منه ويبع احد
 التقدين بالآخر استحصنا وعند محمد يجر عليه ان طلب غير ماؤه وعين من
 التصرف والاقرار ويبع بماله ان امتنع ويقسمه غراماؤه بالخصم وان
 اقر حال جره لم يرد بعد قضاء ديونه لافي الحال وينفق من مال المغلس عليه
 وعلى من تلزمه نفقته والفتوي على قولهما في بيع ماله لا متاعه وبيع الفتوى
 ثم العروص ثم العقار ويترك له دست من ثياب بدنه وقيل دستان وثما
 ومن افلس وعنده متاع رجل شره منه فرب المتاع اسوة الغرماء فيه ^ط

ط
 المفتى الما جنى هو الذي يبيع الناس الخيل
 صدر

فصل حكم بلوغ الفلام بل الاحتلام والاثزال او الاحبال وبلوغ الجارية بالجنس والاحتلام او الحمل فان لم ينجذ شئ من ذلك فاذا اتمته على عشرة سنين ولا سبع عشرة سنة وعندها اذا اتمت عشرة سنين في ما وهور وابنه عن الامام وبر يفتي وادى مدته لثنتان عشرة سنة ولا يتبع سنين واذا ارهاقا وقال بلغنا صدقا وكانا كالبائع حكما **كتاب المأذون** الاذن ملك الحجر واسقاط الحق منه تصرف العبد لنفسه اهليه فلا يلزم سيده عهده ولا يتوقت فلو اذن له يوما فهو مأذون دايم الي ان يجر عليه ولا يخصص فاذا اذن في نوع من التجارة كان مأذونا في سائر انواع ونبت صريح ودلالة بان راي عبده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع لسيده او لغيره بامر او بغير امر صحيح او فاسد ولا والمأذون اذا عا ما لا يشتر شي بعينه او طعام الاكل او ثياب الكسوة او بيع ويشترى ويؤكلها ويبيعها ويقيم السلم ويبرهن ويترى ويزرع ويشترى بذر بزرعه ويشترك عانا ويشترى ويؤجر ولو نفسه وبضاربه ويبيع المال مضاربة ويبيع ويغير ويقر بدين ووديعه وغصب ولو باع او اشترى يفتي فاحش جاز خلا فالرهما ولو حابي مرض مودع من جميع المال ان لم يكن عليه دين وان كان في جميع ما بقي وان لم يبق اداى المشتري جميع الما بيت اورة المبيع وله ان يضيق محامله ويخط من الثمن يعيب ويأذن لوقفة في التجارة لان يزوج او يزوج عبده وكذا اتمه خلا فالابي يوسف ولان يكتب او يعق ولو مال او يقرض او يرب ولو بعوض او يهدي الا اليسير من العا الطعام والمجور لا يركب اليسير ايضا وعن ابي يوسف اذا دفع المولى للمجور قوت يومه فدعا بعض رفقائه

للاكل

حاجب الكسوة بغير ايلصق بالثمن

للاكل معه فلا بأس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر فالواو لا بأس للمرأة ان تصدق من بيت من زوجها باليسير كالزبيب وغوه وما يلزم المأذون معنى الدين بسبب تجارة او في معانها كبيع وشراء واجارة واستجار وغصب والتجديا من موافقة من شر فوطئها فاستحوت يتعلق برقبته فيباع ان لم يفده المولى ويغشم وما في يد من كسبه بالمخصص سوا كسبه قبل الدين او بعده او اترته وما بقي عليه بطل به بعد عتقه وما اخذه سيده منه قبل الدين لا يسترد وله اخذ غلة مثله من الدين والروايد عليها الغرماء وبخبر المأذون ان ابقى او ما سيده او حتى مطابقا او حتى بدار الحرب من تد او حجر واعلم به كثر اهل الشوق والامنة ان استولوا لان دبرها ويضمن القيمة للغيرم فيها واقراره بعد الحجر بدين او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلا فالرهما واستغرق ويبر رقبته وما في يده فلو اعقب عبدا تما في يده لا يبيع وعندها يملك فيصح عتقه وان لم يستغرق صح اتفاقا وبيعه من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده منه لا يكثر فلو باع باكثر يحط الر او ينقض البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط الثمن وله ان لا يسلمه حتى يأخذ بمثله ويضمن السيد باعناقه مأذون مديونا الاقل من قيمته ومن الدين وما زاد منه على قيمته طوله به معنقا واباعه وهو مديون مستغرق وعينه مشتركة فاللرما اجازة ببعده واعخذ ثمنه او يضمن اي شاة من السيد او من المشتري قيمته فان ضمن السيد ثمة ردة عليه يعيب يرجع عليهم بالقيمة و عا د حقرم في العبد وان باعه واعلم بكونه مديونا فاللرما ردة البيع ان لم يحصل ثمنه اليهم وان وصل ولا تعاقب في البيع فلا فان غاب البائع فالمشتري

ليس خفي ما لهم ان افكر الدين وعند ابي يوسف هو خصم ويقضي لهم بالدين ومن قال
 ان عبد فلان فاشترى وباع فحكمه كالمأذون الا انه يباع فيما لم يقرب سيده با
 ما ذكره **فصل** تصرف الصبي ان نفعه كالا سلام وقبول الهبة والصدقة صح **باب** ما
 وان فركا لطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان احتملها كالبيع والشراء صح **باب**
 بالاذن للصبي في التجارة ابوه او جدّه عند عذره او وصي احدهما او ا
 او القاضي في حكمه حكم العبد المأذون بشرط ان يعقل كون البيع سالبا للملك وال
 والشراء محابا فلو اقر بما في يده من كسبه وارثه صح وللعتوه بمنزلة الصبي وصح
 اذن الوصي او القاضي لعبد التيمم الله اعلم **كتاب الغصب** هو ازالة اليد المحترمة
 باشاء اليد المبطلة فاستخدام العبد وحمل الدابة غصب لا الجلوس على السبابة
 وحكمه الاثم لمن علم وجوب رد عبده في مكان غصبه ان كانت باقية الضمان
 لو هلك في المني كالكيالي والورثي والعدوي المتقارب يجب مثله فان انقطع
 المتزوج فبمته يوم الخصومة وعند ابي يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع و
 القمي كالعدوي المتقاربت والبر المخلوط بالشعير يجب يوم الغصب اجماعا فان
 لدعي الملاك حبس حتى يعلم انه لو كان باقيا لاطهره ثم يقضي عليه بالبر لو
 والغصب انما هو فيما ينقل فلو غصب عقارا فملك في يده لا يضمن خلافا لمحمد وما
 نقص منه بفعله كسكناه وزرعه ضمنه وبأخذ رأس ماله وينتدق بالفضل
 وعند ابي يوسف لا ينتدق به وكذا لو استقل العبد المصوب فنقصه الاستغلا
 او اجر المستعار ونقص ضمن النقصا وما فضل من الفلّة والاجرة تصدق به خلافا له
 وان تصرف في الغصب او الوديعة فزع وهما يتعيانان بالتعيين تصدق بالزاع خلافا له

ط
 لا بدون فاذا اذبح

ايضا

ايضا وان كانا لا يتعيانان فان اشار اليهما ونقدتها فكذلك وان اشار الى غير
 ها ونقدتها او اشار اليهما ونقدت غيرهما او اطلق ونقدتها طالب له الرجوع انما
 قيل وبه يفتي وللخيار ان لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالن الغصب والوديعة
 جارية نقدل الفين فوهبها او طوعا ما فاكده لا ينصدق بشئ **فصل** وان غتر
 ما غصبه فزال اسخرو عظم منافع ضمنه ومكده ولا يجل انتفاعه به قبل اذ
 ضمان كسناه ونجها وطبخها او شواها او قطرها او برطخها او رزعه ودقيق
 خبره وعنب وزيتونا عصه او قطع غزاله وعزل شجوه او حديد سيفا وضفر
 جعله انية وساجدة او لبنة بنى عليها وان جعل الفضة او الذهب دراهم او دنانير او
 ونية لا يملكه وهو لا يملكه بلا شئ وعندها يملكه الغاصب وعليه مثله فان
 ذبح المالك استأجره عليه وضمنه قيمته او اخذها وضمنه نقصانها وكذا لو قطع
 يدها او قطع طرف دابة غير مأكولة او خرق الثوب خرقا فاحسنت فبعض الثوب
 العين وبعض العين وبعض نفقه وفي سير قصه وله ثبوت شئ من النفع يضمن
 نقصانه ومن بنى في ارضه غيره او غرس امر بالقلع والرد وان كانت تنقص بال
 بالقلع فللمالك ان يضمن له قيمته ما تمور بعلقها وتقوم الارض بلا شجر
 وبنا وتقوم مع احدها مستحق القلع فيضمن القلع فيضمن الفضل وان صبغ الثوب
 احمر او اصفر او لث سويق بسمه فالملك انشاء ضمنه قيمته ثوبه ابيض ومثل
 سويقه او اخذها وضمن ما زاد الصبغ والتمني وان صبغه اسود ضمنه قيمته الا
 ببيض او اخذه بلا رة شئ لا يضمنه نقص وعندها الاسود وكغيره وهو اخلافا
 زمان الله اعلم **فصل** وان غيب ما غصبه وضمن قيمته مكره مستأخر الى وقت ال

الغصب في تسليمه الاكسلا دون الاولاد والقول للقيمة للغاصب مع يمينه ان لو لم يكن
ماله على الزيادة فان ظهر وقمته اكثر فقيمة بقول المالك او يمينها ان لو لم يكن
هو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه بقوله فالمالك انشا امضى الضمان او نحو
ورق عوضه ولو برهن كل من المالك والغاصب على الهلاك عند الخرفنية الغاصب
اولي خلافا لابي يوسف ومن غصب عبد اباعه فضمنه فذبيعه وان اعتقه
لا ينفذ عتقه وزوايد الغصب غير مضمونة ما لم يتعد فيها او يغرها بعد طلب
المالك اياها سواء كانت متصلة كالحسن والستين او منفصلة كالولد والثرمة
وان نقصت الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها ويجبر بقيمة الولد او بال
الفرقة ان وقت ولوزن بامته غصبها فزدها خلطها ففدت فان باضها فضمن قيمتها
يوم علوقها بخلاف الحرة وعندها لا يضمن في الامة ايضا ولوردها محرم متزا
لا يضمن وكذا لو زنت عنده فزدها فحكمة فانتهى منه ولا يضمن منافع ما غصبه
سواء سكنه او عطله الا في الوقت والآخر للسلم والثمن يربا بالانفاق وضمن القيمة
فيها لو كان الذي وان اتلف ذي خرد في منزلها ولا ضمان بالتلف الميتة ولو لم يكن
ولا يتراف من ترك التسمية عند فلولي بسجته وان غصب خرم مسلم فخلها بمال
قيمة له اخذها المالك الا شئ فلو تلفها الغاصب ضمنه لا لو تلفت وان خلل
بانها ملك ملكها ولا شئ عليها عليه وعندها ياخذها المالك انشا ويرد قد
وزن الملح من الخلل فلو تلفها الغاصب لا يضمن خلافا لهما وان خللها بالمال اخل
ملكها ولا شئ للمالك عند الامام وكذا عند محمد وتخل من ساعتها والاف الخلل
بينها على قدر مالها وان غصب جلد ميتة فربغة بمالا قيمة له اخذه المالك بلا

فلو

فلو تلفه الغاصب ضمن قيمته مدبوعا وقيل طاهر غير مدبوع وان دبغه بماله فبمته
ياخذه المالك ويرد ما زاد البيع بان يقوم مدبوعا وذكيا غير مدبوع ويرد فضل
ما بينهما والغاصب ان يجنبه حتى يستوفي حقه وان تلفه لا يضمن وعندها
يضمنه مدبوعا الا قدر ما زاد البيع ولو تلفه لا يضمن اتفاقا ومن كسر لمسلم برطلا
او طبعا او مرامرا او دقا او ارقا له سكر او منصفاض قيمته لغيره ولو بيع بغيره
الاشياء واقالا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه القوي ومن غصب مدبرة فانت في
يده ضمن قيمتها ولو اقم ولد فلا ضمان خلافا لهما ولو شق الرق لارقه المحبس لا يضمن
عذابي يوسف خلافا لهما ولا ضمان على من حل قيد قيد غيره او رباطا بآية
او فتح اضطرب او قرض طبر فذهب خلافا لهما في الدابة والطيور ولا على من سعى
الى سلطان بمن يودبه ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسد ولا يمنع
بنه ولا على من من قال لسلطان قد يغرم ان فلان وجد مالا فغرمته شيئا وان كان
عادته ان يغرم البتة ضمنه وكذا الوسع بغير حق عند محمد زجره وبه ينفق ولو اطعم
الغاصب للغصب مالكة برئتي وان لم يعلم الله اعلم **كتاب الشفعة** كذا الشفعة
هي ملك العقار على مشتربه بما قام عليه جبر وجب بعد البيع وشتره بالاشهاد و
وذلك بالاخذ بقضا او رضاً وانما للتخليط في نفس المبيع وان لم يكن وسلم
والتخليط في حق المبيع كالشرب والطريق الخاصين كنهر لا تجري فيه الشفعة وطريق
لا ينفذ به الجاري الملاحق ولو بابه في سكة اخرى ومن له جرح على حايلا
او شتر في خشبة عليه جار وان في نفس الجدار فشره وهي عدد الوثائق لا الشتر لم
فاذا علم الشفع بالبيع يشهد في مجلس علمه انه يطلبها ويسمى طلب موافقة

بشره عند العقار وعلى المشتري او على البائع ان كان المبيع في يده فيقول
اشترى فلان هذه الدار وقد كنت طلبة الشفعة وانا اطلبها الآن فاشتر
علي ذلك ويسمى طلب تقرير واشتراده تطلب عند القاضي فيقول اشترى فلان
دارا كذا وانا شفيعها بسبب كذا فخره والتسليم الى او يسمى طلب خصومة وعليك
ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل ببقاء
يقول محمد انه ان اقره شهر لا عذر بطلت واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة
سئل القاضي المدعى عليه فان اقر بملك ما شفع به او نكل عن الخلق على العلم بملكه
او برهن الشفع شفع عن الشراء فان اقر به او نكل عن اليمين انه ما اشاع او
يستحق عليه هذه الشفعة او برهن الشفع قضى له بالاول ويستحق احضار
التمن وقت الدعوى فاذا قضى له لزمه احضاره والمشتري جسد الدار لقبض
ولا تبطل شفعته بتأخير التم بعد ما امر باثارة الشفع ان يجاحم البائع ان كان
المبيع في يده ولا يسمع القاضي البيعة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بغير
وبقى بالشفعة على البائع ويجعل العدة عليه والوكيل بالشراء خصم للشفع ماله
الى الموكل وللشفيع خيار الوثيرة والعيب وان شرط المشتري البراءة من الله اعلم
فصل وان اختلف الشفع والمشتري في التم والقول للمشتري وان برهنه الله
فللشفيع وعند ابى يوسف للمشتري وان ادعى المشتري تمنا والبائع اقل منه
اخذه الشفع بما قال البائع قبل التم وبما قال المشتري بعده وان عكسها فبعد
القبض بغير قول المشتري وقبله يخالفان واي نكل اعتبر قول صاحبه وان خلفا
فسخ البيع وبأخذه الشفع بما قال البائع وان حط عن المشتري بعد التم يأخذ
الشفيع

92
الشفيع بالباقي وان حط الكل يأخذه بالكل وان حط النصف ثم النصف يأخذ
بالنصف الاخير وان راو المشتري في التم لا يلزم الشفع الزيادة واذا كان
التم مثليا لزم الشفع مثله وان قيميا فقيمة وان كان مؤجلا اخذ بتمن حيا
او يطلب في الحال وياخذ بعد مضي الاجل ولا يتجلى ما على المشتري لو اخذ
الشفيع بالحال ولو سكت عن الطلب ليجل الاجل بطلت شفعته خلافا ل
لابي يوسف ولو اشترى ذي حجر وخبر بياخذه الشفع بتمن الحجر وقيمة
اللتين والسلم بالقيمة فيهما ولو اشترى او غرس اخذها الشفع بالتمن
وبقيمة ما مقلوعين كما في القصب وكلن المشتري قلعها ولو اشترى
بعد ما بني الشفع او غرس رجح على المشتري بالتمن فقط وان جنى الشجر او ارا
وازدهم البناء على المشتري يأخذها الشفع بكل التم اشترى وان هدم المشتري
البناء اخذ الشفع العروة بحصتها وليس له اخذ النقص وان شري المشتري الارض
مع شجر مخر او غير مخر فاعترف يده اخذها الشفع مع التم فيهما فان جده
المشتري فليس للشفيع اخذه يأخذه ويأخذ ما سواه بالحصته في الاول
وبكل التم في الثاني **باب ما يجب فيه الشفعة وما لا** ما يبطلها انما يجب الشفعة
قصد في عقار ملك بعوض هو مال وان لم تكن فسمته كرجي وحمام وبني ذرا
في عرض وفلك ونبأ وشجر يباع بدون الارض ولا في ارث وصدقت وهبة
بلا عوض مشروط وما بيع بخيار البائع او بغيره فاسد ما لم يسقط حق البيع
ولا في حاقيم بين الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح عن دم عبد
او امره وان قول ببعضه مال وعندها يجب في حصته المال ولا فيما صولح عنه

او سكوت وجب فيما صرح عليه باحدهما ولا فيما سكتت شفعة فترددت في خيار
 رؤية او شرط او خيار عيب بقضاء ومارية لا قضاء او بالا قالة معجب فيه
 وجب في العلو وخدمته السفل بسببه وفيما بيع خيار المشتري وان بيعت
 دار بحيث المبيعة بالخيار فالشفعة لمن له الخيار بايها او مشتري كون اجا
 من المشتري والشفيع الاولى اخذها منه لا اخذ الثانية وابتعت دار خبيث
 ما بيعت فاسد اشفيعه البايع ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد
 الحكم له لا تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري فان استمر
 البايع منه المبيعة قبل الحكم له بالشفعة بطلت شفيعته وان بعد الحكم بقية الثا
 على ملكه والسلم والذقي في الشفعة سواء وكذا الحر والعبد المأذون والمكاتب
 ولو في مبيع السيد كما لعكس الله اعلم **فصل** وتبطل الشفعة بتسليم الكل
 او البعض ولو من الوكيل ويترك طلب الوائبة او التقرب وبالصلح من الشفعة
 على عوض وعليه وقده وكذا الوبايع شفعة بمال وكذا الوفاة بالخيرة اختيار
 بيني بالو او قال ^{للمتبايع} لا امرأته ذلك فاخترته بطل خيارها ولا يجب العوض
 وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم له به او بعت الشفع لا بموت المشتري ولا شفيع
 لمن باع او بيع له او ضمن الدرك او ساوم المشتري بيعا او اجارة وجب له ان يبيع
 او ابتاع له ولو قيل للشفيع ان يبيع بالثمن فسلم له بان ان يبيع باقل او يكتل
 او يوزن او عددي متقارب قيمة للثمن او اكثر فله الشفعة ولو بان ان يبيع
 بعت بعرض قيمته التي او بغيرها قيمتها التي فلا ولو قيل له المشتري فلا فسلم
 فبان انه غيره فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره فله الشفعة في حصته الغني

ولو بلغ

ولو بلغه بيع الثمن فسلم فظهر بيع الكلافة الشفعة وان باعها الا من طول جانبها
 الشفع فلا شفعة له وان اشترى منها شيئا بغير ثمن شري با فيها فالشفعة في السلم فقط
 وان ابتاعها بغير ثمن ثم دفع عنه ثوبا اخذها الشفع بالثمن لا بقيمة الثوب ولا كثر
 الخيلة في اسقاطه عند اي وجه يفتي قبل وجوبه وعند محمد نكره وللشفيع اخذ حصته
 بغير اشتراط الا حصته بغير البايع وبين والمجار اخذ بعض مشاع بيع ففهم ان وقع في
 غير جانبه والعبد المأذون المدبون الشفعة في مبيع سيده وبالعكس وصح تسليم الآ
 والوصى شفعة الصغير خلافا للمحدث فيما بيع بقيمة او اقل وقوله راية عن الامام في
 الاقل الذي لا يتقاسم فيه الله اعلم **كتاب القسمة** جمع نصيب شايع في مقين وشغل
 وشتم لا اقرار واللبادلة والاقرار اغلب في المثبات فباخذ الشريك حظه منها حاله
 غيبه صاحبه ولو اشترى باه فاقسمه فلكل بيع حصته مراعاة بحصته ثمرة والباد
 في غيرهما فلا باخذه ولا يبيع مراعاة بعد الشراء والقسمة ويجب عليه فيه بطلب الشريك
 في متحد الجنس لا في غيره ونوب للقاضي نصب قاسم زفره من بيت المال ليقسم
 بلا اجر فان لم يفعل ينصب قاسما يفتيهم بغير قدره له القاضي وهو على عدد الرؤس
 وعندها على قدر السهام واجرة الكيل والوند على قدر السهام اجماعا ان لم يكن
 للقسمة وان لها فاعل الخلاف ويجب كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجب
 الناس على قاسم واحد ولا يترك القسمة لغيره كوصح الاقسام بانقسم
 بلا امر القاضي ويقسم على الصبي ولية او وصيه فان لم يكن فلا بد من امر القاضي
 ولا يقسم عقارب الوارثة باقرارهم ما لم يبرهنوا على الموت وعدة الوارثة
 وعندها يقسم اجماعا وكذا العقار المشتري والمذكور مطلقا ملكه وان كان هذا

وعبر العقار يقسم صح

ان العقار في ايديهم لا يقسم حتى يبرهن انه لهما ولو برهنوا على الموت وعدد الورثة والعقار
في ايديهم ومعهم وارث غائب او وصي قسم ونصب وكيل او وصي لقبض حصته القفا
او الصبي ولو كان العقار في يد الغائب او شي من اوفى يد مودعه او بيد الصغير
لا يقسم وكذا لو حضر وارث واحد او كانوا مشتركين وغائب احدهم وادانته كل من
الشركاء بنصيب بعد القسمة قسم بطلب اقدم وان تصرف الكل لا يقسم الا برضاهم وان
استفيع البعض دون البعض قسم بطلب ذالستفيع لا بطلب الاخر هو الاصح ويقسم العوض
من جنس واحد ولا يقسم الجنس بعضهم في بعض والجواهر والحمام والبيوت والاراضي
ولا الثوب الواحد والمخاططين داريين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافهما والادوية
في المصرواحدي قسم كل على حدة وقالوا ان كان الاصل في قسمة بعضها في بعض جائز
وفي مصوبين يقسم كل على حدة اتفاقا وكذا دار وضعة او دار وحائوت والبيوت
في محلة واحدة او في محلات يجوز قسم بعضها في بعض والمنازلة المتلاصقة كالبيوت
والمتباينة كالديور **فصل** وينبغي للقاسم ان يصور ما يقسمه ويعد له ويذكره
ويقوم بناءه ويبرز كل نصيب بطريقه وشره ويلقب الانصباء الاول والثاني والثالث ويكتب
اسماؤهم ويقر بالاول لمن خرج اسمه الاول والثاني لمن خرج ثانيا والثالث لمن خرج
ثالثا ولا يدخل الدراهم في القسمة الا برضاهم فان وقع مسيل او طريق لاحدهم في نصيب
الاخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا فحقت ويقسم سهم من العلو
سهم من السفلى وعند ابن سريج يسهم وعند محمد يقسم بالقيمة وعليه الفتوى وان اقر احد
القاسمين بالاستيفاء ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صا لا ينصفه الا بحجة وتبين
شهادة القاسمين في خلافه المحذور وان قال قبضه ثم اخذ بعضه خلق خصمه وان قال قبل
ان يقر

ان يقر بالاستيفاء اصحابه كذا ولم يسلم اليه وكذبه الاخر خلقا وضحت ولو ادعى غيبا
لا يعتبر كالبيع الا اذا كانت القسمة بقضا والقبض فاحسن ولو استحق بعض معين من
نصيب البعض لا تنفع ويرجع بقطر في حظ شريكه وكذا في الشايح وعند
ابن يوسف تنفع وفي بعض مشايخ في الكل تنفع اجماعا ولو ظهر بعد القسمة
دين على الميت محبط نقضت وكذا في غير محبط الا اذا بقي بقسمة ما بقي به ولو
ابرم الرضا او اذ الورثة من المارم لا تنقض مطلقا **فصل** في جوار الميراث
ويجب عليها في دار واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا علوها وهذا
سفلها وفي بيت صغير يسكنه هذا اشهر وهذا اشهر وله الاجارة واخذ الفل في
نوبته وفي عبد يخدم هذا ابو ما وفي عبد ين احداهما والاخر الاخر ولو اتفقا
على ان تنفع كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا بخلاف الكسوة وفي دارين يسكن
هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك في دابة او دابتي الا برضاها
وجوز في استغلال دار او دارين هذا هذه وهذا الاخرى ولا في الاستغلال
عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة مشترك لاني الدارين و
وفي الاستغلال عبد ين هذا هذا وهذا الاخر للجوز خلافا لهما وعلى هذا الدابة
ولا يجوز في غير شجر او لبن غنم او اولادها ويجوز في عبد ودار على السكف والخدمة
وكذا في كل مخلق المنفعة ولا تبطل المداية بعت احدهما ولا بعتها ولو طلب احدهما
القسمة بطلت **كتاب المفاخر** هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة وعند
جائزة وبه يفتي قال الحصري وابو حنيفة هو الذي فرغ هذه المسائل على اصوله
لعلمه ان الناس لا يؤخذون بقوله ويشترط فيها اصلاحية الارض للذرع و

في نوبت لشرك

واهلية العاقلين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه ونصيب الآخر والتجلية بين
 الارض والعامل والشركة في الخارج ففسد ان شرط لاحدهما ^{ففسد} ففسد
 او ما يخرج من موضع معين كالزبالة او السواقي وان يقع قدر البذر في او
 الخارج ويقسم ما سبق وان يكون البذر لاحدهما واللب للآخر وان يكون للآخر
 والبني لغير رب البذر او يكون البني بينهما واللب لاحدهما وان شرط كون البذر
 بينهما والبني لرب البذر او شرط دفع العشرة صحت وان لم يتعرض للبني فهو بطلان
 وقيل لرب البذر واجر الحصاد والرفاع والدوسو والتدوير بغيرها بالخصص
 فان شرط على العامل فسدت وعن ابي يوسف انه صح وهو الاصح وعليه
 وشرطه على رب الارض ففسد اتفاقا وما قبل الادراك كالسقي والحفظ
 فهو على المزارع وان لم يشترط وان كان البذر والارض لاحدهما والعمل والبر
 للآخر والآخر والارض لاحدهما والبقية للآخر والعمل لاحدهما والبقية للآخر
 صحت وان كانت الارض والبر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا لو كان
 والبر لاحدهما والارض والعمل للآخر والبذر لاحدهما والبقي للآخر واذا صحت
 فالخارج على الشرط وان لم يخرج شئ فلا شئ للعامل ومن ابي عن المصنف بعد
 العقد اجبر الارب البذر وان فسدت فالخارج لرب البذر والآخر اجر مثل عمله
 او ارضه ولا يزداد على ما شرطه خلاف المحجة وان فسدت لكون الارض والبر فقط
 لاحدهما لزوم اجر مثلها هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب الارض والخارج
 كله حل له وان للعامل تصديق بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض فاذا ابي لرب
 البذر عن المصنف وقد كبر العامل الارض فلا شئ له حكم ويسترضى ديانته ويحل

المزارعة

المزارعة يموت لاحدهما وتنسخ بالاعذار كالاجرة وتنسخ ان لم يمتحج الى سب
 الارض قبل نبات الذرع لا بعده مالم يحصد ولا شئ للعامل ان كان كبر الارض او ^{المصنف}
 حفر النهر وان تمت مئة قبل ادراك الذرع فعلى العامل اجر مثل حصته من الارض حتى
 يذركه ونفقة الذرع عليهما بقدر حصصهما وانما النقص بغير اذن الآخر واما
 قاض فهو متبرع وليس لرب الارض اخذ الذرع بغيره وان اراد المزارع ذلك قبل
 لرب الارض اقلع الذرع ليكون بينهما او اعطه فدية نصبره وانفق انت على الزرع
 وارجع في حصته ولو غرت رب الارض والذرع بقول فعلى العامل العمل ان يذرك
 وان مات العامل فقال وارثه انا اعمل الي ان يستحصل فله ذلك وان ابي رب الارض
كتاب المساقاة هي دفع الشجر الى من يصطخره من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافها
 شرطان لا المدة فانها تنسخ بلا ذكرها وتقع على اول ثمره تخرج وفي الرطبة على ادراك
 بذرها ولو دفع نخيلا او اصول رطبة ليقوم عليها او اطلق في الرطبة فسدت
 وينسخها ذكرا مدة لا يخرج الثمر فيها وان احتمل خروجها وعدم جازت فان خرج
 فعلى الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل اجر مثله وكذا اكل موضع فسدت فيه
 وان لم يخرج شئ فلا شئ له ونسخ المساقاة في النخل والكرم والشجر والاطاب
 واصول الباذنجات فان كان في الشجر ثمر اذا كان يزيد بالعمل صحت والا فلا
 في المزارعة لو دفع ارضا فيه بقل وما قبل ادراكه كالسقي والتقيح والحفظ فعلى
 العامل وما بعده كالحذاذ والحفظ فقليلها ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا
 وينحل يموت لاحدهما فان كان الثمر خاما عند الكون او تمام المدة يقوم العامل او وارثه
 رثته وان ابي الدافع لو رثته فان اراد العامل او وارثه صرفه سيرا خيرا للآخر او رثته

المزارعة

بين ان يسموه على الشرط او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا على العامل كما في
المرارة ولا يفسخ بلا عذر ومريض العامل اذا عجز عن العمل عذرا وكذا الكونسلر
بخاف من علة النمر او السعير ولودفعه فضا مدة معلومة لمن يفرس لتكون الدنيا
والشجر بينهما لا يفسخ والشجر لرب الارض والغارس قيمة غرسه وعمله **كتاب الذبايح**
الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج وعمل ذبيحة مسلم وكتابي ذي اوقاف
ولو امرأة او صبيا او مجنونا بقلان او اخس او اقل لا ذبيحة وقتي او مجوسي
او مرتدا او تارك التسمية بعد اوان تركها ناسيا علة وكره ان يترك مع اسم الله
غيره وصلاحه ونطقه وان يقول بسم الله بحره اللهم تقبل من فلان فان قال
قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره وان عطف حرمة نحو بسم الله وفلا
بالحر وكذا ان اضجع شاه وسمي وذبح غيرها بتلك التسمية وان ذبحها بشهادة
محسنت وان ربي الى صيد وسمي واصاب غيره اكل وان سمي على سهم ورابي
بغيره لا يؤكل والارسال كالرقي والشرط الذي كره الخالص فلو قال اللهم اغفر لي
لا يجزى بالمحمد لله وسبح الله علة لا لوعطس وحمله والسنن غير الاصل وذبح
البقر والغنم وبكره العكس ويجزى الذبح بين الخلق والشيء اعلى الخلق او اسفله او
اوسطه وقبل لا يجوز فوق العقدة والعروق التي تقطع في الزكوة الملقوم والمزني
والودجان ويكفي قطع ثلثة منها ايا كانت وعند محمد لا بد من قطع اثنى عشر واحد
منها وهو رواية عن الامام وعند ابى يوسف ولا بد من قطع الملقوم والمزني واحد
الودجين وقبل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما افرى الاوداج وانهم الدم وكومرة
اولبطة او سنا او ظفر من وعين لا بالقائمين ونذب اجزاء الشفة قبل الاضجاع
كبير القصب

بقي

بقي

بقي

بقي

بقي

وكره بعده كذا جها برجله الى الذبح والنخ وقطع الرأس والسليق قبل ان يردوا
والذبح من الفقاو علة ان بقيت حية حتى قطعت العروق ولا فلا ولزم ذبح صيد
استأنس وجاز جرح ثم يوحش او يرد في بئر اذا لم يمكن ذبحه ولا يجزى الجنين
بزكوة امه اشرا ولا وقال علة ان تم **كتاب الذبايح** او علة كل ذناب او جلد
من سبع او طير ولو ضيعا وطير نعلبا او لحي الاهلية والبغال واليمل والضب
واليربوع وابن عرس والزنبور والسليفات والحشرات وبكره الا يتبع الله
الغزاف والرخم والبقايات والخنزير في الاضجع وعندها لا يكره الخيل وقيل
العقيق وغراب الذرع والارنب ولا يؤكل من حيوان الماء الا السمك بانواعه
كالخرث والمآر ما هي ولا يؤكل الطافي منه وان مات حر او برد فغيره روايتا
ويجزي هو والجراد بل زكوة ولو ذبح شاه لم يعلم حيا ترا فخرت او خرج من ادم
حلت والا فلا وان علمت حلت مطلقا الله اعلم **كتاب الاضحية** واجبة و
وعنى ابى يوسف وقيل هو قولها وانما تجب على من مسلم مؤسر مقيم عن نفسه
طفله وقيل تجب عند ايضا وقيل يصح عند ابوه او وصيه ما من ماله فيطعم
منها ما امكن ويستبدل بالباقي ما ينفع به مع بقائه وهي شاه او بدنة
او سبع بدنة بان اشتراك مع ستة في بقرة او بغير وكل ما يريد القرية وهو
من اهله وله ينقص نصيب احدهم فلو اراد احدهم بنصيبه اللحم او كان كافرا
او نصيبه اقل من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك اقل من سبع
ولو اثنى ويقسم لحمها وزنا لاجزاء الا اذا خلط به من الكارعة او جلده ولو
شرب بدنة للاضحية ثم يشترك فيها ستة جاز استحسانا والاشتراك قبل الشراء

بقي

بقي

بقي

احب واول وقتها بعد فجر النحر ولا تدخ في المصير قبل صلاة العبد وخرجه قبل غروب
 اليوم الثالث واعتبر اخره للفقر وضده والولادة والموت واولها افضل وكرهه
 الذبح ليل فان فات وقتها قبل ذبحها لزم المصدق بعين المذورة حية وكذا ما
 ما شراها فقير للنجية والغنى يتصدق بغيرها شراها اولاً وانما يجزئ فيها
 الذبح من الضمان والشيء فضاء من البيع ويجوز الجأ والجهتي والشيء لا يجزئ
 السجينة لا العيا والعول والعجاء التي لا تنقي والعرجا التي لا تمشي الى البيت
 ومقطوعة اليد والرجل ذاهبة اكثر العين والادون او الذنب او الالية وفيها
 النصف رويان ويجوز ان ذهب اقل منه وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز
 وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز ولا يضرب تعبيراً من اضطراب عند الذبح وان
 احد سبعة وقال ورثة اذ جرحوا عنكم وعنه صح وكذا النورج بدنة عن اخيه
 ومعه وقران ويأكل من لحم اضحية ويطعم من شاة من مغني وفقير وندب
 ان لا تقص الصدقة عن انك وتركه لذي عيال لم ترضع عليهم وان ذبه
 بعده ان احسن والا بامر عاير ويجزئها ويكره ان يذبحها كتابتي ويتصدق
 بجلدها ويجزئ الكبر اب او خي او فر او شتر ما ينفع به مع بقائه كقربان
 وغوه لا ما ينسلك كخيل شربة فان بدل اللحم والجلد به يتصدق به ولو ذبح
 اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط انسان فذبح كل شاة الا خرجه ولا ضمناً
 وبها لان وان شاة ضمني كل صاحب قيمته لم يتصدق بل وصوت الضحية
 بشاة الغنم دون شاة الوديعه وضمت اليها **الكراهية** المكروه الى الجلال
 اقرب وعند محمد كل مكروه حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع منه فمضى وهو يندفع

الجأ
 فتيق در لر
 الضمان
 قوزويه دير لر
 الشيخ آي عليه سنة ومن بقر
 سنتان ومن الابل خمس سنين
 خواهر

وهو ما لا يندفع

به الرطاك ومندوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة قائماً ويسهل عليه الصوم
 وهو ما زاد اليه النسخ لزيادة قوة البدن وحرام وهو الرأب عليه الا لقصد
 على صوم الغدا او ثلثي يستحي الضيق ولا يجوز الرياضة بتفليل الا كل حتى
 يضعف عن اداء العبادات ومن امتنع من الميتة حال المخمصة او مصيام ولم
 يأكل حتى مات ثم غلب من امتنع من الدواي حتى مات ولا بأس بالنفكة
 بانواع الفواكه وتركه افضل واغذي الاطعمة سرفاً وكذا وضع الخبز على المائدة
 اكثر من قدر الحاجة ومسح الاصابيح او السكنى بالخبز ووضع المملحة عليه
 مكروه وسنة الاكل البسمل في اوله والمجدلة في اخره وغسل اليدين قبله وبعده
 وبيد ابائش قبله وبالشيوخ بعده ولا يجزئ شرب لبن الا لالتان ولا يبول ابل
 ولا استعمال انا ذهب او فضة لرجل او امرأة وحل استعمال انا عقيق وبلور
 وزجاج وورصاص **فصل في الكسب** افضله الجهاد ثم التجارة ثم الحرفة ثم الصياغة
 ومنه فرض وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه ومحتاج وهو الزيادة
 للجهل وحرام وهو الجمع للتفاخر والبطر وان كان من حل وينفق على نفسه وعياله
 بلا سرف ولا تقير ومن قدر على الكسب لزمه وان عجز عنه لزمه السؤل فان
 تركه حتى مات ثم غلب من عجز عنه يفرض على من علم به ان يطعمه او يدل عليه من يطعمه
 ويكره اعطاء السؤل المسجد وقيل ان كان لا يحطى رقاب الناس ولا يمر بين
 يدي مصل لا يكره ولا يجوز اجارة بيت بالسواد لتخذ بيت نار او كنيسة
 او بيعة او بيع في الخنزير وعندهما يكره ويكره في المصرا جاعاً وكذا في سواها
 اهل الاسلام ومن حل لذي خمر باجر طاب له وعندهما يكره ولا بأس بقبول

ط عليه لبوا سي به الفقر
 او يصل به قريبا ومباح
 وهو الزيادة صح

قول يدينه امر الجوار اذا علم
 ان اكثر مالهم من حله ولا يكره اجازة

هدية العبد الشاكر واجابة دعوته واستعارة دابة وكه قول كسوة ثوبا واهدائه
 احد التقديس ويقبل في المعاملات قول العبد ولو انشئ او عبدا او فاسقا او كافرا كقول
 شريت اللحم من مسلم او كتابي او مجوسي فيجزم وقول العبد والامة والصبي في
 في الهدية والاذن وشرط العدل في الديانات كالحبر عن الخياصة المأفية ثم ان
 اخبر بالامر مسلم عدل وكواني او عبدا او عرجي في الفاسق والسور ثم يعمل
 بغالب رايه ولو اراق فيتم عند غلبة صدقة وتكون ترضاء ويتم عند غلبة
 كذبه كان احوط **فصل في اللبس** اللبس هو ما يستر العورة ويدفع ضررها
 الحر والبرد والاولى كونه من اهل الكتاب بن الخبيس والنفيس ومستحب وهو الزنا
 لاخذ الزينة واظهار رغبة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجليل للزينة ومكره
 وهو اللبس للتكبر وسجبت الابيض والاسود ويكره الاجرد والمغصفر والسنه
 ارخا طرف العمامة بين الكتفيه قدر شروقه الى وسط الظهر وقيل الى موضع
 الخوس واذا اراد تجديد ثوبا فلفه بفضله كما لفا ويحل للنساء لبس الحرير ولا يحل
 للرجال الا قدر اربع اصابع كالعلم ولا بأس بنو شدة وافتراشه خلافا لهما
 ولا بأس ما سدها البرسيم ولمعة غيره وعكسه ليس الهالك في الحرب ويكره لبس
 خالصه خلافا لهما ويجوز للنساء التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم
 والمنطقة وجبة السبق من الفضة ومسامير الذهب في ثقب الفص وكتابة الثوب
 بذهب او فضة وشدة السبق بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما ولا
 يتختم بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل بياح بالجوهر الشب وبترك التخم افضل
 لغیر السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب من اناء مفضض والجلوس
 كوسن له هو من على سرب

على سرب مفضض بشرط اتقا موضوعا الفضة ويكره عذابي وعن محمد وابتان
 ويكره البأس الصبي ذهب او حرا ويكره حمل حرق لمسح العرق او المخاط او
 او الوضوء ان للتكبر وان الحاجة فلا هو الصحيح والرتبة لا بأس به **ويعزم**
النظر ويجزم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب والخاتن والحائض
 والقابلة والحائض ولا يتجاوز قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما
 سوي العورة وقد ثبت في الصلوة وينظر المرأة من المرأة والرجل الى ما
 ينظر الرجل من الرجل ان امنته الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته وامنه
 التي يحل له واظهاره من محارمة وامنه غيره الى الوجه والرأس والصدر والشا
 والعضد ولا بأس بستره بشرط امن الشهوة في النظر والمسلم ولا ينظر الى البطون
 والظهر والفخذ وان امن ولا الى المرأة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان امن
 الشهوة والا فلا يجوز لغیر الشاهد عدا لاداء والحاكم عند الحكم ولا يجوز
 من ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز الا شترى او هو شيخ
 يأمن على نفسه وعليها ويجوز النظر والمتى مع خوف الشهوة عند ارادة
 الشراء او النكاح والعبد مع سيده كالاخني والمحبوب والحصى كالفحل ويكره
 للرجل ان يقبل الرجل او يجانقه في الزنا ولا يقص وعذابي لا يكره ولا بأس بالنساء
 وتقبيل يد الظلم او السلطان العادل ويعزل عن امته بلا اذنها لا عن زوجته
 الا بالاذن ولا تعرض الامة اذا بلغت في اراد واحد **فصل في الاستبراء** من ملك
 امه براء او غيره عزم عليه وطهرا وداعه حتى يستبراء فيض في تحيض
 وبشر في غيرها وفي من تفرقة الحيض لا بأس بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة
 يجوز

فصل في النظر
 الرثم باره فدا غلظت شيئا
 فضة تذكل عيون
 يعز قاري
 سبسي

على الركب دويده

اشهر وعشر وفي رواية بنصفها وفي الحامل بوضعه ولو كانت بكر او مشربة من امه
او مال طفل او من حرمة عليه وطهر ويستحب الاستبراء للبائع ولا يجب عليه ولا
ولا تكفي حصة ملكها فيها ولا التي قبل القبض او قبل الجارة في بيع الفضولي
وكذا الولادة وتكفي حصة وجدت بعد القبض ولحبوسية فاسلمت ويجب عند
عند تلك نصيب شريكه لا عند عود الابقه ورد المصوبة والمساخرة
المرهونة ولا تنكر الخيلة لا سقاطه عند ابي يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول
ان علم عركم الوطئ من المالك الاول والثاني ان احتمل والخيلة ان لم تكن
تحت حرة ان تزوجا ثم يثنى بها وان كانت تحت حرة فان تزوجا البائع قبل البيع
او المشتري بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض او القبض
ومن ملك امين لا يجبر ان نكاحا فله وطئ احدهما ودواعيه فقط فان
وطئا او فعل بهما شي من الدواعي حرم عليه وطئ كل منهما ودواعيه حتى يجره
احدهما **فصل في البيع** وبكره في البيع العذرة خالصه وجاز لو غلظت في القيمة
وجاز بيع السرقين والانتفاع كالبيع ومن رأى جارية رجل مع آخر سيرا فالا
ولكن صاحبها به او اشتريته منه او وهبها اليه او تصدق بها على ووقع في
قلبه صدقة حل له شرائها منه ووطئا ويجوز بيع بناء ملكه وبكره بيع ارضه
واجاره ما خلا فالهما وقوله ما رواه عن الامام وبكره الاحتكار في اوقات الا
الامتين والبراء به ببلد بضر باهله وعند ابي يوسف في كل ما يضر احتكا
بالعاملة ولو ذهب او فضة او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال الاحتكار امه
ما يفضل عن حاجته فان امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة ضيعته ولا فيما
منه

ولا في ما جلبه بلداخر وعند ابي يوسف وبكره وكذا عند محمد ان كان يجب منه الى
المصر عادة وهو المختار ويجوز بيع العنبر ممن يتخذ حرا ولو باع مسلم حرا
واو في دينه من ثمنه كره لرب الدين اخذه وان كان المديون ومثالا وبكره
التسجير الا اذا تعدي او بعت الطعام في القبة بعد يا فاحشا فلا بأس به
بمسورة اهل الجبر ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه ويبيع لاجبه وعمه وامه
ومنعتهم ان هو في جرحهم وتوجه امه فقط الله اعلم **فصل في تزويج** ويجوز
المسابقة بالسرايم والخيول والحمير والبغال والابل والاقدام في شرط فيما جعل من
احد الجانبين او من ثلث لا سقرا ما جاز وان كان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون
بينهما محل كذا لهما ان سقرا ما اخذ منها وان سقرا لا يعطيهما وفيما بينهما امرهما
سبق اخذ من الاخر وعلى هذا اختلف اثنان في مسئلة واراد الرجوع الى شيخ
وجعل على ذلك جعلاً ووليمة العرس ستة ومائة دية فيجب وان لم يجد ائمة
ولا يرفع من اشيئاً ولا يعطى سائلاً الا باذن صاحبه وان علم المدعى ان
فيما هو الا يجب وان لم يعلم حتى حضر وان قدر على المنع فعل والا فان كان
مقتدياً او كان اللهو على الماتعة فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود قال الامام
استلقت به ثم فصرت وهو محمود على ما قيل ان يصير مقتدياً وذلك قوله استلقت
على حرة كالملاهي لان البتلاء انما يكون بالحرمة والكلام منه ما يجوز به كالملاهي
البيع ونحوه وقد يأتى به اذا فعله في مجلس الفسق وهو عيلة وان قصد به
فيه الاعتبار والا نكاح فحس وبكره فعله للتأجير عند فتح متاعه والتزجيج
بمراة القران والاستماع اليه وقيل لا بأس به ومن النبي عم انه كره رفع الصوت

عند قراءة القرآن والجنائز والآخرى والتذكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمى وجداً
وكرة الامام القراء عند القبر وجوزها محمد بنه اخذ ومنه ما لا يعرف ولا ورث
عوقم واقعد وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأنم به الكذب والغيبة والتمية
والشتم والكذب حرام الا في الحرب للعدو وفي الصلح بين اثنين وفي ارض
الاهل وفي رفع الظلم عن الظلم وبكره التعريض ^{بلا} ولا غيبة لظالم ولا اثم في
التوبة ولا غيبة الا لعلوم فاعتيا ب اهل قرية ليس غيبة وعيم القرب بالرد
والنطرح والاربع عشرة وكل لهو وبكره استخدام الخصبيا ووصل الشعر
ادبي وقول في الدعاء استلكت بعقد الغريم شك خلافا لابي يوسف وقوله
استلكت بحقي انبيائك ورسلك واستماع اللامع حرام وبكره تعشير المصحف
ونقطة الاكتم فانه حسن ولا بأس بتجليته ولا بأس بدخول الذي للسجود
ولا بعبادته ويجوز احصاء البهائم وانما الحريم على الخيل والحقة للرجال والنساء
لا يحرم كالحرم وخوها ولا بأس برفق القاضي كفاية بلا شرط من بيت المال ولا بأس
سفر الامت وام الولد بلا حرم والخلو باقيل سباح وقيل لا وبكره جعل الرائي في غلق
العبد ولا تعقيد وبكره ان يفرض بقالا ودها لياخذ منه به ما يحتاج الى ان يستغفر
وليسنة تقليم الاظافر ونقي الابط وحلق العانة والشارب وقصه حسن
ولا بأس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا ارتد غضى بصره ويستحب اتخاذ
الاعوية لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخرف افضل ولا بأس بستر خطا البيت
باللبود للبرد وبكره للزينة وكذا ارجاء الستر على البيت واذا ادتي الفرائض واجبت
ان يتعمم بمنظره حسن وجاز حمله فلا بأس والقناعة بادي الكفاية ومرف
البألى

الباقى الى ما ينفع به في اخره اولى **كتاب احياء الاموات** هي ارض لا ينفع بها عاقل
او مملوكة في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكة
في الاسلام لا يكون مواتا وبشرط عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر
لو صح من اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد لا ينفع بها اهل العامر ولو قرية
منه من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا اذنه لا خلافا لهما ولا يجوز احياء
ما قرب من العامر بل يترك من اهل القرية ومطرحا لخصا بدهم ولا ما عدل
عند ماء الغرات ونحوها واحتمل عوده اليه وان لم يحتمل جاز ومن حجر ارضان
سبني وله يقرها اخذة منه ودفوت الى غيره ومن حضر يثقي ارض موات فله
حريما ان ياذن الامام وكذا ان يغير اذنه عندها وحرم العطن اربعون ذراعا
من كل جانب هو الصحيح وكذا حريم الناصبي ضم وعندها الناصبي سنون وحريم
العين خمسمائة ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان
حفر احد فيه ضمن النقصا ويكسب ان حفر فيما وراءه فلا ظلم ولا حريم مما سوى
الحريم الا اولد وللغنىة بقدر ما يصلحها وقيل لا حريم لها ما لم يظهر ماؤها وعندها
كالبيوت وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجاعا ولا حريم لغيرها في الارض الغير الانجزة
وعندها له مسنة بقدر نفس عوضه من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عوضه
عند محمد وهو الارض والمسنة بين النهر والارض وليست في يد واحد لصاحبها
فلا يفرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يمر وقيل لله البرد والقاطنين
ما لم يحسن وعندها هي لرب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول الاما
في الغرس ويقول ما في القاطنين ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة

اذرع من كل جانب يمنع غيره من الفرس في **فصل في الشرب** هو النصب من الماء الشفة
شرب بن آدم والبهائم الاظهار العظام كالفرات ودجلت غير مملوكة وكل احد فيها
الشفة والوضوء ونصب الرمي وكري نهر الى ارضه ان لم يصب بالعامّة وفي الاظهار
المملوكة والحوض والبئر والقباب كل حق الشفة ان لم يغني الخرب لكثرة الماشي
او الاتيان على جميع الماء لا يسي ارضه او سجره الا باذن مالكه وله الاخذ للوضوء
وغسل الثياب وسقي شجره وحظ في داره بالمراد وفي الاتص وما اخر من الماء
حبّ او كونه نحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه وله بيعه ولو وجد البئر والعين وال
والنهر في ملك احد فله منع من يريد الشفة من الدخول وان لم يجد غيره لم
ان يخرج البئر الماء او يمكنه من الدخول فان لم يفعل وحقيق العطش قتل بالسلاح
وفي الممرز بقائى بغير سلاح كافي الطعام حال **فصل** وكري الاظهار
العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شئ فعلى العامة وكري ما ملك على اربابه
لا على اهل الشفة ويجبر من ابي ومؤنته عليهم من اعلاه واذا جاوز ارضه حل
سقطت عنه وليس له سقي ارضه ما لم يفرغ شركاؤه وقبل له ذلك وعندها
هي عليهم جميعا من اوله الى اخره بحصى الشرب ونصح دعوا الشرب بلا ارض كان
نهر يجري في ارض غيره فاراد رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان لم يكن
في يده اوله لم يكن جارا فادعى انه له وقصد اجراءه لا يسمع بلائيه انه له كان له
حق الاجراء وعلى هذا المصتب في نهر او على سطح واليزاب او الممشي في دار الغير ولنا
اخصم جماعة في شرب بينهم فم على قدر ارضهم ومنع الاعلى من سكر النهر
بلا ارضهم وان لم يشرب ارضه بدون له وليس لولد منهم ان يشق نهر
هم

حضر ترومارك
وساخر جيلك لير
صوار مقدور لير

او نصيب عليه رجي او داليزا وجس بلا اذن البقية الارحا في ملكه ولا يفر
بالنهر ولا بجائز ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم بالابام او مناصفة بعد كونه
القسم بالكوبي ولا ان يزيد كوة وان لم يضر بالباقي ولا ان ينقص بعد كونه
ولا ان يسوق شربه الى ارض اخرى له ليس لها من شرب فان رضى البقية بشئ من ذلك
جازولهم نقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم والشرب يورث وبوصى بالاشقة ٤
به ولا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يتصدق به ولا يحل مهره ولا بد صلح
ولا يضمن من ملأ ارضه فنزلت ارض جاره ولا من سقى من شرب غيره **كتاب**
الاشقة عزم المروي التي من ما الغيب اذا غلا واشتد والقذف بالزبد شرط
خلا فالها والطلاء وهو ما ملح منه فذهب قل من ثلثه فان ذهب نصفه ستمى
منصفها وان طلع ادى طلحت يستمى باذقا اذا غلا واشتد وهو التي من ما الرطب
اذا غلا واشتد ونقيع الزبيب اذا غلا واشتد والشرائط قذف الزبد في
على ما في النهر والكل حرام من مرادون للزبد فحاسة للزبد غليظة وحاسة هذه مخلو
في غلظها وخفها ويكفر مسخ الخردون هذه ويجد بشرب قطرت من الخردون لم
يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه ويضمن مستلها متلفها خلافا لمحمد لهما وفي
عدم جواز البيع وعدم الضمان اجماع ولو طلحت للز او غيرها بعد الاشتداد
لا تحل وان ذهب الثلثان لكن قبل لا يجد ما له يسكر ويجل يبيد التمر والزبيب
اذا طلع ادى طلحت وان اشتد ما له يسكر وكذا يبيد العسل والنق والخطبة
والشعير والذرت والخلطين طلحت او لا وكذا الثلث وهو عسير الغيب
اذا طلع حتى ذهب ثلثاه وان اشتد في الخد بالسكر فها روايان والصحيح

طوب
حور ما يمشي

ووفج الطلاق طلاق من سكر منها تابع الحرمه والكل حرام عند محمد وبه يفتي
 والمخالف انما هو عند قصد القوي اما عند قصد البهيم في حرام جساما وخل
 حلال ولو خلت بعلاج ولا بأس بالاستباض في البهائم والنفق والفقير بكرة شرب
 ورد في الجزا المشايخ ولا يحد شاربه ولا سكر ولا يجوز انتفاع بالبحر ولا ان يد
 بحر ح ولا دبر دابة ولا تنقي او ميا ولو صبا للندوى ولا تنقي الدواب
 وقيل لا يحل للبحر الا ان فدت الى البحر فلا بأس به كما في الكلب مع الميت ولا بأس
 بالقاء لدردي في الحبل لكن يحل الخن اليه دون عكسه **كتاب الصيد**
 الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعتمدة والمجذبة من سهم وغيره لما يؤكل الاكل وما
 يؤكل لجلده وشعره ولا يتوفيه من الجرح وكون المرسى والرامي مسلما او كفا
 لا يترك التسمية عند الرسال او الوقي وكون الصيد ميتا وان لا يقعد
 عن طلبه بعد التواري عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسى من
 من لا يحل رساله وان لا تطول وقفته بعد الرسال لغيب مكان للصيد ويجوز
 لكل جرح علم من ذناب او مخالب ويثبت التعليم بغالب الرأي او بالرجوع الى اهل
 الخبرة وعندهم او هو رواية عن الامام ثبت في ذناب بترك الاكل ثلثا وفي
 وفي ذناب بترك الباقي اذ ادعى بعد الرسال فلو اكل منه الباقي اكل
 لان اكل منه الكلب والفهد فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم يعلمه حرم ما ضا
 بعد حقه يتعلم وكذا ما ضا قبله وبقي في ملكه خلافا لما فان شرب الكلب من دمه
 او نسه فقطع منه بضعة فملاها واتبعه اكل وان اكل منه تلك البضعة
 بعد صده وكذا لو اكل ما اطلقه صاحبه من الصيد اكل هو بنفسه بعد

في ذناب
 في ذناب

صاحبه

صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه الصيد وان حنقه ولم يجره لا يؤكل
 وكذا ان شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب ترك مرسله التسمية عند
 وان ارسل مسلم كلبه في جرحه مجوسي فانزجرح حل وبالعكس حرم وان لم يرسله
 احد في جرحه مسلم او غيره فالعبوة للراجر وان ارسله لم يستم ثم رزجه فسمي
 فالعبوة لحال الرسال وان ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على سبيل
 الرسال وكذا لو ارسله على صيد بتسمية واحدة فاخذ كل احلت وان ارسل
 الفهد فكن حتى استمكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسل على
 صيد فقتله ثم اخذ اخر كذا كما لو ربي صيدا فاصاب اثنين واذا ربي سهمين
 ما اصاب ان جرحه وان تركهما عند احرم وان وقع السهم به ففعل وعاب ولم
 عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان لم يكن به جراحة السهم ولا يحل ان فعد عن طلبه ثم
 وجده والحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان ربه فوقع في ماء او على
 سطح او جبل او شجر او حائط او اجرة ثم تودي فان حرم وكذا لو وقع على ربح
 منصوب او قصبه فاشته او حرف اجرة فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء
 حل وكذا لو وقع على صخرة او اجرة فاستقر ولم يخرج وان وقع في ثلاث حرم
 وان كان الطير ما شيا فوقع فيه فان النخس جرحه فيه لا حل وحرم ما قتله
 العراض بفضة او البندقية ولم يجره وان اصنا بجرحه بجده فان ثقبه لا
 يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يجره لا يؤكل مطلقا ولو رماه سيق او سكين فاصنا
 ظهره او مقبضه فقتله لا يؤكل بشرط في الجرح الا اذا وقيل لا بشرط وقيل ان
 ان كبير لا بشرط وان صغيرا بشرط وان اصنا السهم فقتله وقرنه فان ادم

الكل

من ذناب

في ذناب
 في ذناب

حل والافلا وان اري صيدا فقطع عضوا منه اكل دون العضو وان قطع ولم يمس
 فان احتمل الاصابة اكل العضو ايضا والافلا وان قد نضيفي او اثنان والاكثرو
 من جانب الحي اكل الكل وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر واذا ادرك الصيد
 حيوة فوف حيوة الذبوح فلا بد من ركوبه فان تركها متكئا مفارم وكذا لو
 تمكن في ظاهر الرواية وان لم يبق من حيوة الا مثل حيوة الذبوح وهو ما لا يبر
 بقاؤه فلم يدر كنه حيا وفيه عند الامام لا بد من تركه ايضا فان ركبه حل
 ان ذكر كنه المتوبة والظومة والوقوفة والتي نقر الذئب بظن وفيه حيوة خفية
 او جلية حل وعليه الفتوى وعند ابي يوسف كان لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد
 ان كان يعيش فوق ما يعيش الذبوح حل والافلا ومن اري صيدا فاخته فا
 فخرجه عن حيز الامتاع فذره عليه اخر فقتله حرم وضمن قيمته بخروج الاول
 وان لم يخله الا حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على صيد فادركه ففصر
 فصرعه اجدها وقتله الاخر ولو ارسل رجلا ان كل من اكله فصرعه اجدها وقتله
 الا خر حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد مخرج الاول حرم وضمن كافي الرمي
 ومن سمع حيسا فقتله استأفرماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد اكل
كتاب الرهن هو حبس شيء بحق يمكن استيفاء منه كالدن ويصدق بايجاب
 وقبول ويتم بالقبض مخورا مفرغا بموا والتخلف فيه وفي البيع قبض وللرهن ان
 ان يرجع عنه قبل القبض لزوم وهو مخنون بالاقول من قيمة ومن الدين فلو هلك
 وهما سواء صار الرهن مستوليا لدينه وان قيمته اكثر فالزايده امانة وان كان
 الدين اكثر سقط منه قدر القيمة وطولب الرهن بالباقي وتعتبر قيمته يوم
 قبضه

ط
 وكذا لو ارسل كلبين
 فصرعه احدهما وقتله
 الاخر حل صح

يجوز ان يبيع
 مشاعا غير

قبضه وبذلك على ملك الرهن فكفر عليه والمرتبة ان يطالب الرهن بدينه
 ويحبسه به وان كان الرهن عنده وله ان يجلس الرهن بعرض عقده حتى
 يقبض دينه الا ان يبرئ وليس عليه ان كان الرهن في يده ان يكتي الرهن من بيعه
 الا يفتا وليس للمرتبة الانقاع بالرهن ولا اجارته ولا اعارته وبصير بذلك
 متعديا ولا يبطل به الرهن واذا اطلب دينه امر بالاحضار الرهن فاذا حضر امر
 الرهن بتسليم كل دينه او لا ثم للمرتبة تسليم الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد
 ولم يكن للرهن حل ومثونه فان كان له حل ومثونه فله ان يستوفي دينه بلا
 احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع عند عدل لا يكتي باحضاره ولا باحضار
 عن رهن باعه المرتبة بالمر الرهن حتى يقبضه ولا ان قضى بعض حقه بتسليم حصته حتى
 يقبض بالباقي والمرتبة ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي في
 عياله فان حفظه بغيرهم او او دعه ضمن كل قيمته وكذا ان تعدي فيه او جعل الخاتم
 في خنصره فان جعله في اصبع غير هذا وعليه مؤنة حفظه ورده اليه او رجزه
 كالاجرة بيت حفظه وحافظه اما جعل الاثني والمداواة والقدأمن للجانية فنقسم
 على المضمونة والامانة ومثونه بتبقيته واصلاحه على الرهن كالفقر والكسوة والراعي
 واجرة طيب وللدن الرهن وسقي البستان وتلقيه بخله وجزاؤه والقيام بمصالحه
 وما اداة احدها مما وجب على صاحبه بلا امر فهو يرجع ثابا بالقاضي يرجع به وعلى الا
 لا يرجع ايضا ان كان صاحبه حاضرا **باب ما يجوز ارتحاله** والرهن بدو مالا
 يجوز لا يفتح الرهن المشاع وان تمالا لا يحمل القسمة او من الشرب ولو طلق ففسد
 لا يي يوسف ولا رهن الثمر على الشجر بدون الشجر ولا الذرع في الارض بدونها ولا

ولو طلق
 ففسد

ولا الشجر ولا الرق مشغولان بالثمن والورع ولورهن الشجر بواضعها أو الدار بما فيها جان
ولا يجوز رهن الخ والديورام والولد والمكاتب ولا بالامانات ولا بالدرك ولا بما هو
مضمون بغيره كالمبيع في يد البائع ولا بالكفالة بالنفس ولا بالقصاف بالنفس وما
دونها ولا بالشفعة ولا بأجرة الناجحة والغنية ولا بالعبد المجاني والمديون ولا يجوز
للمسلم رهن الخ والديورام من مسلم أو ذمي ولا بضمين له من ثمنها وكودميها وبضمينها
هو لو ارتفعها من ذمي ويصح بالدين ولو موعدا بان رهن ليقضه كذا ولو هلك
في يد الرهن لزمه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل برأس مال السلم وغنى الصرف
وبالمسلم فيه وان هلك في مجلس العقد فقد استوفى حكما وان اقر قايلا النقود
والهلاك بطل العقد والرهن بالمسلم فيه رهن ببدل اذا فسخ وهلاكه بعد الفسخ
هلاك بالاصل ويصح بالايعان المضمونة بنفسها اي بالمثل او القيمة كالمقصود والار
وبدل الخلع وبطل الصلح عن الاكفار وان اقر المذمي بعدم الدين ولورهن الاب
لدينه عبد طفله جان وكذا الوصي فان هلك كرمها مثل ما سقط به من دينها فلو
رهنه الاب من نفسه او من ابن اخر صغير له او من تاجر لادين عليه صح بخلاف الوصي او
لو استدان الوصي لليتيم في كسوة او طعامه ورهن به متاعه صح وليس للطفل
اذا بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك ما لم يقبض الدين ولورهن شيئا بغيره
فظهر خرا او بغيره خرا او بغيره ركب فظهرت ميتة فالرهن مضمون وان
رهن الذهب والفضة وكل مكبل وموزون فان رهنهت بحبسها فله ان يملكها
من الدين ولا عبرة للجود وعند هلاكها بقيمتها ان خالفت ونما فضمن بخلاف
للنفس وتجعل رهنها مكان الهلاك ومن شئ على ان يعطى بالثمن رهنها بغيره صح

وكذا استحقاق
بغيره

استحقاقا فان امتنع عن اعطائه لا يجبر وللبيع فسخ البيع الا ان دفع الثمن
حالا او قيمة الرهن رهنها ومن شئ شيئا وقال لباعه امسك هذا حتى
اعطيتك الثمن فهو رهن وعند اي يوسف ودبعة ولورهن عبدين بالثمن ليس
له اخذ احدهما بقضا حصته كالمبيع ولو رهن عبدا عند رجلين صح وكذا رهن
للمرء ما والمضمون على كل حصته دينه فان تراشيا وحفظا فكل نوبة كالعقد
في الخ الاخر فان قضى دين احدهما فلكل رهن عند الآخر ولو رهن انسان منوا
واحد صح وله ان يسكه حتى يستوفي في جميع حقه من رهن ولو ادعى كل من اثنين ان
هذا رهن هذا الشئ منه وقبضه وبرهنه عليه بطل برهانها ولو بعد موت
الراهن قبل او بحكم يكون الرهن مع كل نصفه رهنها بغيره **في الرهن بغيره** على يد
عدل ولو اتفقا على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل وليس للاه
اخذ منه بل رضى الآخر ويضمن بدفعه الى احدهما وحلاكه في يده على المرتين فان
وكل رهن العدل او المرتين او غيرهما بغيره عند حلول الدين صح وان ش
طت في عقد الرهن لا يعزل بالقول ولا بموت الراهن او المرتين وله بغيره بغيره
ووثه وبطل بموت الوكيل ولو وكله بالمبيع مطلقا ملك بغيره بالنقد والنقطة فلو
نما بعده عن بغيره شئ لا يعتبر نهيه ولا يبيع الراهن ولا المرتين بل رضى
الاخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر الوكيل على كما يجبر الوكيل بالخصم من ثمنها
عند غيبته موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الاصح فان باع العدل
فتمت مقامه وهلاكه كرهلاكه فافواه المرتين فاستحق الرهن وكما انها كالفلسفة
ان يقضى الراهن ويصح البيع والقبض والعدل انشا ضمن الراهن الرهن ويصحان

شهر العدل

اولا ثم ثانيا وهو لو يبطل القبض فيرجع الموهن على الراهن بدينه وان كان
الرهن قايما احده للتحقق ورجع المشتري على العدل بثمنه فهو على الراهن
به وصح القبض او على المرتهن ثم المرتض على الراهن بدينه وان لم يكن التوكيل
مشروطا في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط فبعض المرحه تهن ثم اولى
يقبض وان هلك الرهن عند المرتهن ثم استحق فله المستحق ان يغتم الرهن
قيمه ويصير المرتهن مستوفيا وان يغتم المرتهن ويرجع المرتهن بها وبدينه
على الراهن **باب التصرف في الرهن** وجانبته والحايه عليه بيع الراهن الرهن موقفا
على جارة المرتهن او قضا دينه فان اجاز صار ثمنه رهنا مكانه ان لم يح
وفى لا يفسخ في الاصح فان شأ المشتري صر الى ان يفك الرهن اودفع
الى المولى القاضى ليفسخه وصح عتق الراهن الرهن وتديره واستلاده فان
كان موسرا طوب بدينه ان حاله واخذت قعة الرهن فجعلت رهنا مكانه
لو مؤجلا وان كان مقسرا سعى المعلق في الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به
على سيده والمدبر وام الولد في كل الجا بل رجوع واتلافه كاعتاقه موسرا وان
اتلف اجنبى ضمنه المرتهن قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المرتهن الرهن
من رهنه خرج من ضمانه ورجوعه يعود ضمانه وله الرجوع متى شاء ولو اعاد
احدها باذنا الاخر من اجنبى خرج من ضمانه ايضا فلو هلك في يده هلك مجازا
ولكل منهما ان يرد رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق به من ثمنه
الغرماء ولو استعار المرتهن الرهن من رهنه واستعمله باذنه فهلك حال
استقاله سقط ضمانه عنه وان هلك قبل استعماله او بعده فلا وجه استعاره
شع

شئ ليرهن فان اطلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او جنس او مرقا
او بدني قيد به وان خالف فان شاء المعير من المستعير وبم الرهن بينه وبين مرتنه
او المرتهن ويرجع المرتهن بما ضمنه وبدينه على المستعير وان وافق وهلك عند مرتنه
صار مستوفيا دينه او قدر قيمة الرهن لو اقل هو من الدين وطالب الر
رهنه بباقيه ووجب للمعير على المستعير مثل الدين او قدر القيمة ولو هلك عند
المستعير قبل رهنه او بعد فله لا يقضى وان كان قد استعمله من قبل ولو اراد المعير
افتكاك الرهن بقضا دين المرتهن من عنده فله ذلك ويرجع بما ادق على الراهن
ولو قال المستعير هلك في يد قبل الرهن او بعد الافتكاك وادعى المعير هلاكه عند
المرتحن فالقول للمستعير ولو اختلفا في قدر ما امره بالرهن به فله المعير وجانبه الرهن
على الرهن مضبوته وكذا اجنبية المرتحن فيسقط من دينه بقدرها وجانبه الرهن
عليها وعلى الما هدر خلا فالما في المرتحن ولو رهن عبد ايساوي الغا باقي مؤ
مؤجدة فصارت قيمه مائة فقتله رجل وعزم مائة وحل الاجل يقبض المرتحن
المائة قضا عن حقه ولا يرجع على رهنه بشئ وان باعه بالمائة بامر رهنه
رجع عليه بالباقي وان فقه عبد ابعده مائة فدفع به افتكاه الراهن بكل الدين
وعند عتقه ان شاء دفعه الى المرتحن وان شاء افتكاه بالدين وان جنى الرهن
خطأ فذاه المرتحن ولا يرجع فان ابي دفعه الراهن او فذاه وسقط الدين
ولو مات الراهن باع وصية الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب
القاضي له وصيا وامره بذلك الله اعلم **فصل** رهن عصير بقيمة عشرة
عشرة فتم ثم تحلل وهو يساويها فهو رهن بالمال وان رهنه شاة قيمتها عشرة

بشرة فانت قد خجلت بها وهو يساوي درهم فهو رهني به ونما رهني كونه
ولسنة وصوفه ونم للرهني ويكون رهنا مع الاصل فان هلك هلك
بلا شيء وان بقي هلك الاصل بفكك حصته من الدين يسمى الدين
على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة النماء يوم الفك ^{النفاك} فاذا اصاب الاصل سقط
وما اصاب النماء فلك به ونفع الزيادة في الرهن ولا نفع في الدين فلا يكون
الرهن رهنا بها خلافا للاب يوسن وان رهني عبدا يعدل الف بالثمن فرفع مكانه
عبدا بعد اياه فالاول رهني حتى يرد له الرهن وللرهن امين في الثاني حتى يجعله
مكانا فان الاول برء الاول ولو ارثي الرهن عن الدين او وهبه من فملك الرهن
هلك بلا شيء ولو قبض دينه او بعضه منه او من غيره او شرب به عينا او صالح
عنه على شيء او احتال به على آخر ثم هلك قبل الرد هلك بالدين وبرء ما قبض
الى من قبض منه ونبتل الخوالة وكذا الوضعا فاعلى عدم الدين ثم هلك هلك
بالدين **كتاب الجنائيات** القتل ما عمد وهو ان يقتل خضيه بما يفرق الاجزأ من سلاح
او محبوس من جرح او حش او ليطه او حرقه بناره وعذبه بما يقتل غالباً ومجرب
الاشد والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة فيه ولما شبهه عمدا وهو مريد قصد
بغير ما ذكره موجب الاثم والكفارة والدية المغلظة على العاقلة لا القود
وهو فيما دون النفس عمد واما خطأ وهو في القصد بان يرمى شخصاً ظننه
صيدا او حربيا فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمي غرضاً فيصيب
ادمية واما ما ارثي مجرمي الخطا كناية عن انقلب على اخر فقتله وموجبها الكفارة
والدية على العاقلة واما فلكد بسبب وهو نحو ان يحفر بئرا او يضع حجر في غير ملكه

فصلك به انسان وموجب الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها يوجب مكان
الارث **الآلهة** ما يوجب القصاص **الآية** يجب القصاص بقتل من هو محتون الدم
على التابعد اذ يقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والمسلم بالذمي ولا يقتل ان
يمسأ من بل المستأمن من يملكه والذكر بالانثى والعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره
والصحيح وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله لا الاصل بفرعه بل يجب الدية
في مال العاقلة في ثلث سنين ولا السيد بعبدته ومديته ومكاتبه وعبدوله و
وعبد بعضه له وان ورث قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك الاب
او المولى او المخطئ او الصبي او المجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله وان قتل عبدا
الرهن لا يقتض حتى يحضر الرهن والمرثقا وان قتل مكاتب عن فاولد وارث
مع سيده فلا قصص وان لم يكن وفأ يقتض سيده وكذا ان كان وفأ ولا وارث خسر
سيده خلافا لمحمد ولا لا قصاص الا بالسيف والاب المعنوه ان يقتض من فاطع
يده وقائل قريبه وان يصلح لا ان يعفو والصبي كالمعتوه والقاضي كالا ب هو
الصحيح وكذا الوصي الا انه لا يقتض في النفس ومن قتل ولد اوريا كبار وصغار
فلل كبير الا قرضا من قائده قبل كبير الصغار خلافا لهما ولو غاب احد الكبار سقط
اجماعا ومن قتل عذبة المراقص منه ان جرحه وان بظرها او عناه فلا وعليه الدية
وعندها يقتض وكذا الخراف في كل متقل وفي التزيق والحق وان تكرم منه فقلده به
اجماعا ولا قصصا في القتل بمولات ضرب السوط ومن جرح فلم يزل ذا فراس حتى مات
اقتض من جرحه واذا التقي الصغان من المسلمين واهل الحرب فقتل مسلم
مسلماً ظنه حربيا فعليه الدية والكفارة لا القصاص ومن مات بفعل نفسه وزيد وخيمة

واسد فعلى زيد ثلث دية ومن شرب على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شئ بقتله وقيل
من شرب على اخر سلاحا ليل او نارا في مصر او غيره او شرب عليه عصا ليل في مصر
او نارا في غيره فقتله المشرك عليه وعلى من قتل من سرق متاعه ليل او نارا ان له
يمكنه الاستد او بدون القتل ويجب الفصاص على قاتل من شرب عصا نارا في مصر او
او شرب سيفا وضرب به ولم يقتل ورجع ولو شرب مجنون او صبي على اخر سيفا فقتله
الاخر عدا فعليه الدية في ماله ولو قتل جالا لصال عليه ضمن قيمته الله اعلم **باب**
القصاص فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المائة اذا كان عدا ايفقتصر بقطع
اليدين من المفضل وان كانت اكبر من يد للقطوع وكذا الرجل وفي ماله الاثنى وفي الاذن
وفي العين ان ذاب ضوؤها وهي قائمة لا ان قلع فجعل على الوجه قطن رطب ونقا
العين امرأة بمائة حتى يذهب ضوؤها وفي كل شجرة يدعى فيها المائة كالموختش يارغ
ولا قصا في عظم سوى السن فيقطع ان قلع ويترد ان كسر ولا بين طرفي ذكره
واثنى وخر وعبد او طرف مل عبد بن ولا في قطع يده من نصن الساعد ولا في
قطع يده من نصن الشا ولا في جاذبة ثوات ولا في اللثا ولا في الذكر الا ان و
ان قطعت الخشفة فقط وطرف المسلم والذي سوا غير المجنى عليه بين القصاص
واخذ الارش لو كانت يد القاطع شلاء او ناقصة الاصابع او رأس الشباح اصغر
او اكبر لا تستوعب الشجرة ما بين فيه وقد استوعب ما بين في في المشجوع الله اعلم
فصل ويسقط القصاص بموت القاتل وبغضه الى وليا وبقتله على مال وان قتل
وجب حالا وبصح بغيره او عفوه ولم يبق حصته من الدية في ثلث سنين على
القاتل هو الصحيح وقيل على العاقلة ولو قتل حر وعبد شخصان فالمرتد واليه

رجال

رجلا بالصلح عن دية ما بالصلح في نصفان ويقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع
الكفا ان حضرا وليا وهم وان حضرا واحد قتله وسقط حق البقية ولا تقطع
يد ان بيد وان امراسكينا فقطعا معا بل بثمان دية فان قطع رجل يميني رجلين
فلها قطع عينه ودية يمينها ان حضرا معا وان حضرا احدها وقطع فللآخر الدية
وصح اقرار العبد بقتل العمد ويقتصر به ومن رمى رجلا عدا فنقد الى اخر فانا
اقتصر للاول وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد رجل فقتله اخذها
مطلقا ان تحللها برئ والا فان اختلفا عدا او خطا اخذها الا ان كان خطا بين
بل تكفي دية وفي العمد يثخذها وعندها يقتل فقط ولو ضرب مائة سوطا
فبرأ من سبعين ومات من عشرة وجبت مائة دية فقط وان جرحته وبقي الاثر له
يت يجب حكومة عدل ومن قطعت يده عدا فعلى من القطع في ماله من فعله في
قاطعه الدية في ماله وعندها هو عفو عن النفس وان على من القطع وما يحدث منه
او عن الجناية فهو عفو عن النفس اجماعا والعمد من كل المال والخطا من ثلثه والشيخ
كالقطع وان قطعت امرأة يد رجل فترجها على يده ثمان فعليه مهر مثلها وعليها
الدية في ماله ان عدا او على عاقلة ان خطا وان تزوجها على اليد وما يحدث منها او
او على الجناية ثمان فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العاقلة مفراره في الخطا
والباقي وصية ولهم فان خرج من الثلث سقط والا فقدر ما يخرج منه وكذلك
عندها في الصورة الاولى ومن قطعت يده ثمان بعدما اقترع حره من القاطع
قتل قاطعه ومن قتل به وتلى عدا فقطع يد قاتله ثمان عفا عن القتل فعليه دية اليد ومن
قطعت يده فاقصر من قاطعها فسر الى نفسه فعليه دية النفس خلافا لرافها فيها

باب الثاني في القتل واعتبار حاله القود يشبه للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون
 احدهم خصما عن البقية في خلاف المال فلو اقام احدا بنين حجة بقتل ابيه عدا
 والاخر غائب لمزم اعادته بعد عود الغائب خلافا لهما وفي الخطا والدين لا يلزم
 ولو برهن القاتل على عفو الغائب فالخاطر حضم ويسقط القود وكذا القتل بعد
 الرجلين واحدهما غائب ولو شهد وليا قصدا بغيرها لغت فان صدق القاتل
 فقط فالدين بينهما الثلثا وان كذبها فلا شئ ولا غير ما نكث الدين وان صدق
 اخوها فقط عزم القاتل له ثلث لدية ثم يأخذ ان من من فان اختلفا شاهد
 القتل في زمانه او مكانه او الترة او قال احدهما صريحا بعصا وقال الاخر لادري بما
 قتل بطقت وان شهد ابا القتل وجهلا الاله لزم الدين ولو اقر كل من الرجلين بقتل
 زيد وكية قتلناه جميعا فله قتلها ولو شهد ابا القتل زيد وعمر او اخوان بقتل بكرها
 وادعى وليه قتلها فلهما والعبيد بحالة الرقي لا الوصول في تبدل حال الرقي عند
 الامام فلو رمى مسلما فارقت في فصل اليد فالت بحد الدين خلافا لهما ولو رمى مؤمرا
 فاسلم قبل الوصول لا يجزي شئ اتفاقا وان رمى عبدا فاعتق في فصل فعليه قيمة
 عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمة ميا وغير مومي وان رمى محرما صيدا في فصل
 وجب الجواز وان رماه حلالا فاحرم في فصل فلا فان رمى من قضى عليه برجم فوجع
 فوصل لا يضمن ولو رمى مسلما صيدا فتجس في فصل حل وفي العكس **كتاب الديت**
 الدين المظفر من الابل مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لحاض وبنات لبن
 وحواشي وجزاع من كل جنس وعشرون وعند محمد ثلثون حقة وثلثون جذعة
 واربعون شية كذا خلفات في بطونها اولادها ولا تغليظ في غير الابل
بغش يشبهه لولده ويبره

في شبه العدد المحففة وهي في الخطا وما بعده من الذهب الف دينار ومن الورق
 عشرون الف درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن مخاض وبنات لبن وحقة وجذعة
 من كل جنس ولادية من غيرها الاموال والاقبال من البقر ايضا مائة
 بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الخيل مائة حقة كل حقة ثوبان وكفارة شبه العدد
 والخطا عشرون الف درهم مؤمنة فان عجز فصيام شهرين متتابعين ولا اطعام بها
 ومنع اعتاق رضيع احدا بويه مسلم لا لجنسي الجنين وللرأة في النفس ما دونها
 نصن ما للرجل وللذي مثل ما للمسلم **فصل في النفس الدية** وكذا في الارواح وفي
 اللسان منع النطق او ادا اكثر للرجل وفي الصلب ان منع الجماع وفي الافضا
 اذا منع استئسا البول وفي الذكر وفي خشفته وفي العقل وفي السمع وفي البصر
 وفي الشم وفي ذوق وفي اللحمية ان لم تنبت وفي شعر رجل الرأس وكذلك الحاجبان
 والاهواب وفي العينين وفي الاذنين وفي الشفتين وفي ندي المرأة وفي اليدين
 وفي الرجلين وفي اشعار العينين وفي كل واحد مما هو انسان وفي البدن نصن الدية
 ومما هو اربعة دجرا وفي كل اصبع من اصابع اليد او رجل عشرها وفي كل مفصل
 منها ثمانية مفضلان نصن عنىها ومما فيه ثلثة مفاصل ثلثة وفي كل سن نصن
 عنىها وفي كل عضو ذهب نفق فغير دية وان كان قائما كبد شلت وعين ذ
 ذهب ضوتا **فصل** في القود في الشجاج الا في الموضحة ان كانت عمدا وفيها
 خطا نصن عنى الدية وهي التي توضع العظم وفي الحاشمة وهي التي تسمى
 العظم عنىها وفي المنقلة وهي التي تنقل العظم عنىها ونصف وفي الامة
 وهي التي تصل الى ام الدملع ثلثا وكذا في الجايقة فانفذت فمرجا بفتان
بشمة دور تولى بارانك اخرجها بحش

ويجب ثلثاها وفي كل من الحارصة وهي التي تنتفخ للجد والدائمة وهي التي تخرج منه ما
يشبه الدمع والدائمة وهي التي تسيل الدم والباضعة وهي التي تبضع للجلد والملا
حمز وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق والسحاق وهي جلدة قوة العظم فصل اليها الشجر
حكومت عدل ويجد في القضا كالوضحة والشجاج تختص بالوجه والرأس والجب
بالجوف والجنب والظهر وما سوى ذلك جراحات وفيها حكومة عدل وهي ان يفرق
عبد ابلهذه الاثر ومعرفة نقص من قيمته وجب سبته من دية وبه يفنى وفي
اصابع اليد وحدها ومع الكف نصف الدية ومع نصف الشان نصف الدية و
وحكومة عدل وفي كفها اصبع عن الدية وان فيها اصبعان فخمسة ولا شيء
في الكف وعندها يجب الاكثر من ارش الكف ودية الاصبع او الاصبعين ويحل
الاقل فيه وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة اعشار اجماعا وفي
الاصبع الزائدة حكومة عدل وكذا في الشارب والحنية الكوسج وندي الرجل
وذكر الخصى والعقني ولسان الارش واليد الشلاء والعيني العوراء والرجل
الرجاء والسن السوداء وكذا في عيني الطفل ولسان ذكره اذا لم تعلم حقه ذلك
بما يدل على ابصاره وعرك ذكره وكلامه وان شج رجلا فذهب عقله او شعر
رأسه دخل ارش الموضحة في الدية وان ذهب سبعة او بصروا وكلامه لا يدخل
وان ذهب براعيه فلا قصاصا ويجزى ارش العينين وعندهما القصصا في
الموضحة والدية والعيني ولا قصاصا في اصبع قطعت فثلث اخري وعندها
يقضى في القطوعة وجب الدية في الاخرى ولو قطع مفصلها الاعلى فثلث
مابقي فلا قصاص بل الدية في ما قطع وحكومة عدل فيما شل ولا لو كس نصف
سن

سن قاسوة بغير ابل دية السن كلها وكذا لو اراد احضوا واصفوا واستودت كلها
بضربة وهي قايمة فدية الدية والخطا على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قطعت سن رجل
فثبت مكانها اخري يسقط ارشها خلافا لما وفي السن الصبي يسقط اجماعا وان اعاد
الرجل سنة المقلوعة الى مكانها فثبت عليها اللحم لا يسقط ارشها اجماعا وكذا لو
قطع اذنه فالصالحها الصقرها فالجنت ومن قلعته سنة فاقص من قاله الله ثبت
فعليه دية السن المقتص منه ويستألف في اقتصاص السن والموضحة حولا وكذا لو ضرب
سنه فخرت فلو اجملة القاضي فجا المصروب وقد سقطت سنة فاختلغا في سب
سقوطها فان قبل مضى السنة فالقول للمصروب وان بعد مضى فلا ضارب و
ولو شج رجلا فالجنت وثبت الشعر ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعندي يوفى
يجب ارش الا الم وهو حكومة عدل وعنده ابرة الطيب وكذا الوجه به ضرب
فوالاثره وان بقي حكومة عدل بالاجماع ولا يقضى لرح او طرف او موضحة الا
بعد الاثر وكل بعد سقط فيه القود بشه كذا الاب اسد فالدية فيه فيما له القائل
عند الصبي والمجنون خطأ ودية على عاقلة ولا كفارة فيه ولا حرمان ارث و
والعوة كالمجنون المنة اعلم **فصل في النقص** ومن ضرب بطن امرأة فالفها حينا
ميتا فعلى عاقلة غرة خمس مائة درهم فان القته حيا فان فديته وان ميتا او
الأم فغرة ودية وان ماتت فالقته حيا فان فديته ودية وان ميتا فديته فقط
وما يجب في الجنين يورث عنه ولا يورث منه الضارب وفي الجنين الامة نصف عشر
قيمة لو ذكر او عشي قيمة لو انثى وعندي يوفى ان نقصت الامة ضمن نقصانها
والا فلا ضمان فان ضربت فترسبها حملها فالقته حيا فان فديته ولا دية ولا

ولا كفاية في الجنبين والمستبين بعض خلقه كتاب الخلق وان شرب دوا او علبت في
 فورها الطرح جنتها والعرة على عقلتها ان فعلت بلا اذن ابيه وان باذنه فلا
يب ما يحسنه الطريق من احدث في طريق العامة كيف او ميو ابا او جرسنا
 او دكانا وسعد ذلك ان لم يضربهم وكل منهم ترعد وفي الطريق الخاص لا يسعد
 بلا اذن الشركاء وان لم يضربوا على عاقلته ديرة من مات بسقوطها فيها وكذا
 لو عثر بنقصه انشاوان وقع العارض على اخر فانا فالضمان على من احدثه
 وان اصابه طرف الميزاب الذي في الحائط فلا ضمان وان طرف الخارج ضمن
 كمن حفن بيا او وضع حجر في الطريق فتلو به انشاوان تلو به برجمة فضماها
 في ماله والقاء له التراب واتخاذ الطابى كوضع الحجر وهذا اذا فعله بلا اذن
 الامام فان فعل شيئا من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في البرجوعا
 او غرا في ضمان على حافره وان بلا اذن وعند محمد عليه الضمان وكذا اعوان يرب
 في العم في الجوع وان وضع حجر ففناه اخر ضمان ما تلو به على الثاني ولو اشترع
 جناحا في دار ثم باعها فضمن ما تلو به عليه وكذا لو وضع خشبة في الطريق
 ثم بصرها وبرى الى المشتري منها فمات المشتري فضمن الماتلو بها على البائع
 ولو وضع في الطريق جرافا فارق شيئا منه ولو ارف بعد ما ركنه الزبح الى موضع
 الاخر لا يضمن ان كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من حمل شيئا في الطريق ما تلو
 بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا او قند بلا او حصلا الى مسجد غيره بلا
 فغط به احد خلا فالرما فلو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حبة لا يضمن لجماعا
 وكذا لو تلو شئ بسقوطه رءاهو لا يسر ومن جلس في المسجد غير متصل فغط
احد

احد ضمه خلا فالرما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم او بقرا القرآن او نام
 فيه في انشا الصلوة وبين ان يترفيه او يقعد للجد ثياب ولا يبي مسجد حية وغيره اما
 المعكوف فيمن على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف وفي الجالس مصليا لا يضمن اما
 وان من غير اهدر ولو استاجر رب الدار رخصة لاجل الجناح او الظلة فتلو به
 فالضمان عليهم ان قيل فراغ عملهم وان بعده فعلية ويضمن من صب الماء في الطريق الى
 العام ما عطب به وكذا ان رشه بحيث يترلق او يوضا به واستوعب الطريق ولا
 وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهلها او قعد فيها او وضع متاعا
 لا يضمن وكذا ان رشي ما لا يترلق عادة او بعض الطريق فتلو المار المرون عليه و
 ووضع الخشبة كالرشي في استيعاب الطريق وعدمه وان رشي فمات حانوته فتلو
 صاحبه فالضمان على الامر استحسانا كما لو استاجر لبني له في فمات حانوته فتلو
 به شئ بعد فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق فالضمان على الاجير ولو كس
 الطريق لا يضمن ما تلو بموضع كسره ولو جمع الكناسه في الطريق ضمن ما تلو
 ولا ضمانا فيما تلو شئ فعل في الملك او في فمات فيه حق التصرف بان لم يكن للعامة
 ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة وان استاجر من حفر له في غير فمات فالضمان على
 المستاجر ان لم يعلم الاجير انه غير فمات وان علم فعلى الاجير وان قال هو فمات
 وليس له فيه حق الحفر فالضمان على الاجير قيا سا وعلى المستاجر استحسانا ومن
 فظرة بغير اذن الامام فتعد احد المور عليها فغط فلا ضمانا على الباني **فصل**
 ان مال حايظ الى طريق العامة فطوب ربه بنقصه من مسلم او ذمي واشهد عليه
 فلم ينقصه في مدة يمكن نقصه فيها فتلو به نفس او مال ضمن عاقلته النفس وهو

المال وكذا المولوب به من يملك نقضه كاب الطفل ووصيته والي هي بعت
 الرهن والعبد التاجر والمكاتب ولا يضمن ان باعه بعد الاشهاد وسلمه الى المشتري
 فسقط ولا ان مولوب به من لا يملكه كالمراعى والتاجر والبيع وان بناه مائلا
 ابتدأ ضمن ما تلقى بسقوطه وان لم يطالب بنقضه كافي اشترع الجناح وخوهو
 وان مال الى ارجل فالطلب لربها او ساكنها فيبيع تأجيله وبراءته ولا يضمن
 التأجيل فيما مال الى الطريق ولو من القاضي او المشرذ ولو كان الحائط يبي
 فاشترى على احدى من خشي ما تلقى به وعندها نصفه وان حفر احد ثلثه في دار
 لهم بئر يغري اذن شريكه او بني حائطا ضمن ثلثي ما تلقى به وعندها نصفه
باب جنابة الرعية وعيل يضمن الركب ما وطئت دابته او اصابته بيدها او رجلها او
 رأسها او كرمته او حيطت او صدمت لا ما نحت برجلها او ذنبها الا اذا وقفها
 ولا ما علب برؤسها او بولها سايرة او موقفة لا جده وان وقفها لا لاجله ضمن
 ما علب به وان اصابته بيدها او رجلها حصاة او نواة او اثاره غير ارجل
 صغير انفق عينا او فسد ثوبا لا يضمن وان كبروا ضمن ويضمن القايد ما
 ما يضمنه الركب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن النخلة ايضا ولا كفا
 عليهما ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الركب وان اجتمع الركب والقايد
 او الركب والسائق فالضمان عليهما وقيل على الركب وحده وان اصطدم
 فلرسا او ماشان فاما ضمن عاقلة كل دابة الاخر وان تجاز باحلا فانقطع
 فاما فان وقع على ظرها فاما هدر وان على وجهها فعلى عاقلة كل دابة الاخر
 وان اختلفا فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره وان قطع اخر الجمل فاما ان

فديتهما

فديتهما على عاقلة وان ساق دابة فوقع سرجها او غيره من اذنها على انسانا
 فأت ضمن وكذا اقايد قطار قطي بغير منه انسانا والنفس على عاقلة والمال
 في ماله وان كان مع القايد سابق فالضمان عليهما فان ربط بغيره على قطار
 بغير علم فائدة فعطبه انسانا ضمن عاقلة القايد الدية ورجعوا على عا
 قلة الى ابط ومن ارسل بهيمة او كلبا وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطريق
 لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة او كلبا ان لم يسق او انقت بنفسه ليرا او
 فاضا مالا او نفسا ومن ضرب دابة عليها ركب او غصها فنفقت او ضربت
 بيدها احد او نفرت فصتد فأت ضمن ماله هو لا الركب ان فعل ذلك حال
 السير وان اوقفها لا في ملكه فعليهما وان نفقت النافس فدية هدر وان
 وان القت الركب فضمناه على المناخس وان فعل ذلك باذن ركب فهو كفعل الركب
 لكن ان وطئت احد في فورها بعد النخس الا ان فدية عليه ما ولا يرجع النافس
 على الركب في الاكوال او صيبا يستمسك على دابة بغيرها فوطئت انسانا فأت
 لا يرجع عاقلة الصبي بما غرموا من الدية على الامم وكذا الولد الصبي سراجا
 فقتل به احد او كذا الحكم في خنصرها فاقايد او سائق وان خنصر شي منصوب
 في الطريق فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون النافس صبيبا او بالغ او
 وان كان عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل وما قبله ان كان الركب
 ادنيا فدية على العاقلة وان غيره فالضمان في مال الجاني ومن فقاء عين شقا
 قضاب ضمن ما نقصرا وفي عين الفرس او البغل او الخمار او بعين الجوار او بعينة
 ربع القيمة **باب جنابة الرقي** وعليه جنابات الملوك لا توجب الادعاء واحد الا

او كوز
 او كوز
 او كوز

للدفع والقيمة واحدة لو غلبت له فلو جنى عبد خطا فان شاء مولاه دفعه
 بها وعلمه ولها وان شاء فزاه بارشها حالاً فان مات العبد قبل ان يختار شيئا
 بطل حق المجني عليه وان بعد ما اختار الفداء لا يبطل فان فزاه جنى فالحكم كذلك
 وان جنى جنائين دفعه بما فيقتسمان نسبة حقوقهما او فزاه بارشهما فان
 او وهبه واعتقه او دبت او استولدها غير عالم بما ضمن الاقل من قيمة
 ومن الارش كما لو علق عقه بقتل زيد او رميه او شجته ففعل وان قطع
 عبد يدر عدا فدفع اليه فاعتقه فسرق فاعيد فاصح بالجناية وان لم يكن
 عقه برق على سيده فيقا او يعني وكذا لو كان القاطع حرا فصالح المقتول
 على عبد فدفعه اليه وان اعتقه ثم سرق فهو صالح بها وان لم يعقد فسرق ردوا
 قيد وان جنى ما دون شطرا مديون خطا فاعتقه غير عالم بما ضمن لرب الدين
 الاقل من قيمة ومن دبر ولو للجناية الاقل من قيمة ومن ارشاد لو ولدت
 مائة مائة مديون يباع مائة في دينها ولو جنت لا يدفع في جنائنها ولو اقر رجل ان
 يذبح امرأته ففعل ذلك العبد فمقتل خطا فلا شئ له وان قال معق فزده
 اخا زيد قبل عتق وقال زيد بل بعده فالقول للمعتق وان قال المولى لامة امه
 عتقا فطعت بذلك قبل العتق وقالت بل بعده فالقول لها وكذا كل مانال
 منها الا الجاع والغلة وعند محمد لا يضم الا شئ بعينه يؤمر بردة البراءة
 ولو امر عبد بمحور وصبي صبي يقتل رجل فقتله فالتدبير على عاقلة القاتل ولو
 ورجع على العبد بعد عقه لا على الصبي الا مولا كان مأمورا العبد منه دفع
 السيد القاتل او فزاه ان كان خطا والمأمور صغير او لا يرجع على الا في حال

فان علم بالارش
 ضمن الارش ص

وجب

وجب ان يرجع عليه بعد عقه عتقه بالقل من قيمة ومن الفداء وان كان عدا او
 والمأمور كبيرا اقتضى وان قتل عبد حربي لكل منهما وليان فعفا احد ولا لى
 منهما دفع نصوه الى الاخرين او فزاه بسترهما وان قتل احدهما عدا والا
 خطا صغفا احد ولي العدا او فزاه بستر الخطا وينصف للاحد ولي العدا
 او دفع اليهم يقسمونه ثلثا عولا وعندهما ارباعا من اربعة وان قتل عبد
 الاثنين قويا لهما فعني احدهما بطل الا للكل وقال ابو دفع العاقب نصف نصيب
 الى الاخر او يفد بربع الدية وقيل محمد مع الامام **فصل** دية العبد قيمة فان كان
 قد رد بثلث او اكثر نقصت دية عن درهم وكذا لو كانت قيمة الامة كدبرة
 الحرة او اكثر وفي الغصب يجب القيمة بالغلة ما بلغت وما قدر من دية الحر
 قدر من قيمة الرقيق في يده نصف قيمة ولا يراى على خمسة الا في درهم
 الا خا وشك ومن قطع يد عبد عدا فاعتق فمضى اقتضى منه ان كان وارثا
 سيده فقط والا فلا وعند محمد لا فصل اصلا وعليه ارش البدن ما نقص الى
 حين العتق ومن قال لعبد يذبح كذا ففشي فبين في احدهما فارشها له وان
 فلا فدية حر بقيمة عبد ان القاتل واحد بقيمة العبد ومن فعا عني عبد
 فان شاء سيده دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شئ له وعند محمد ان امسكه
 فله ان يضمه **فصل** وان جنى مدبرا وام الولد ضمن السيد الاقل من ا
 القيمة ومن الارش فان جنى اخري شارك ولي الاولي في القيمة ان دفعت اليه
 بقضا والا فان شاء اتبع ولي الاولي وان شاء اتبع المولى وعند محمد يتبع ولي
 الاولي في حال وان اعتق المولى الدبت وقد جنى جنائيا لا يلزمه الا قيمة وا

لو يبي

وان قتل الا واحد
 رجل بجنبة قيمة
 العبد من صح

وان اقر المدبر جناية خطأ لا يلزم شئ في المال ولا بعد عتقه **بغضب العبد المتي**
 والمدبر والجناية في ذلك ولو قطع سيد يد عبده عند الغاصب في اتي
 الغاصب ولو غصب مدبر محرم مثله في اتي يد ائمن ولو غصب مدبر جاني عند غاصبه
 نه عند سيده او بالعكس ضمن سيده قيمته لهما ورجع بنصفه على الغاصب وقد
 الارب الاولي في الصورة الاولى ترجع به ثانيا عليه وعند محبة لا يدفع ولا
 يرجع ثانيا بالاجماع والفرق في الفصلين كالمدبر الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع
 القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدبر اختلافات واتفاقات ولو غصب
 مدبر امر يتي في عنده في كل من ائمن سيده فيمنه لهما ورجع بها على الغاصب ودفع
 نصفها الى ولي الاولى ورجع عليه ثانيا اتفاقا وقيل فيه خلافا للمحدومين غصب
 صبا حرافات في يد مدبر او عي فلا شئ عليه وان بصلعة او شئ حبة
 فعلى باقلته دية ولو قتل صبي عبدا مودعا عنده ضمن عاقلة وان اكل طعاما
 او ثوبا مالا او دمع عندهما خلافا لابي يوسف ولو اوجع عنده مجرما مالا
 فاستهلكه ضمن بعد العنق لا في الحال خلافا له والافراض والاعارة كالايجع فيهما
 والمراد بالصبي العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك ايضا بالاتفاق كما يضمن العاقل
 ايضا مالا تلفه بلا ايداع وعنه الله اعلم **ببالي** مر اذا وجد ميت في محلة بر اثر
 القتل من جرح او خروج دم من اذنه او عينيه او شئ من جرح او ضرب وله يد قاتله و
 وادعى وليه فمده على اهله او بعضهم ولا يثبت له خلق خسر جلاضهم بخاتمهم
 الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتله نه قضى على اهله بالدية وما نه خلقه
 كالكبير ولا يخلق الولي وان كان لوث فان نقص اهله عن النسي كرت البين الى
 نعم علامت القتل

ط من القطع في يد
 الغاصب ضمن قيمته
 مقطوعا وان قطع سيده
 يد عند الغاصب فمات صح

نتم ومن نكل جس حتى يخلو ومن قال منهم فمده فلان استثناء في يمينه وان الذي
 الولي القتل على غيره سقطت عنهم ولا فضل شرادتهم به على غيره خلافا لهما ولا على
 بعضهم وان الدعاه اجماعا وجود اكثر البدن او نصفه مع الرأس كوجود كلفة لا
 قسما على اصبي ومجنون وامرأة وعبد ولا نسامة ولا دية في ميت لا ثوبه او
 او يخرج الدم من فيه وانقه او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس
 او نصفه مشقوقا بال طول وان وجد على دابة يسوقها رجل فالدية على عاقلة
 وكذا لو كان يقودها او راكبها فان اجتمعوا فعليههم وان وجد على دابة بين قريتين
 فعلى اقرها وان وجد في دار نفسه فعلى عاقلة وعندها لا شئ غيرها وان وجد في
 في دار انشا فعليه القسامة وعلى عاقلة الدية وان كانت العاقلة حضورا يدخلها
 في القسامة ايضا خلافا لابي يوسف والا كرت البين عليه والقتل على الملاك
 دون السكان وعند ابي يوسف على الجميع وهي على اهل الخطة ولو بقي منهم واحد وان
 المشتريين ايضا وان لم يسبق من اهل الخطية احد فعلى المشتريين وان بيعت دار
 ولم تقبض فعلى البايع وعندها على المشتري وفي البيع خيار على ذى اليد وعند
 هما على من يبيع المالك له ولا يدي عاقلة ذى اليد لا تجتبه الزاوان وجد في دار
 مشتركة سراما مختلفة فالقسامة والدية على الرئيس وان وجد في سفينة فعلى
 من فيها من الملاحين والركاب وان وجد في محلة فعلى اهله وان بين قريتين فعلى اقر
 اقرها وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند ابي يوسف على السكان وفي غير الملو
 كالشوارع على بيت المالك اذا وجد في المسجد الجامع وكذا ان وجد في السج
 وعند ابي يوسف على اهل السج وان في برية ليس في قرية يسمع منها الصوت فهو

فهو هدر وكذا الوقي وسط الغرات وان محسبا بالشط في ارض منه والناقل
التقى القوم بالسيوح في ثمة اجلو عن قيل فلي اهل المحلة الا ان يدعى على وليه
على القوم او على معين معين منهم فسقط عنهم ولا يثبت على القوم الا بحجة
ولو وجد في مكسر معسكر بارض غير مملوكة وان خيلاء او فسطاط فلي رتوا
والا فلي الا قرب منه وان كان قد قاتلوا عدوا فلا قسما ولا ديرة وان كان الار
مملوكة فالعسكر كالسكان والقسم على المالك لا عليهم خلافا لابي ومن جرح
في قبيلة نزلت قبل الى اهله ولم ير له افراس حتى مات فالقسم على القبيلة عند
الامام وعند ابي يوسف لا شئ فيه ولو مع الجرح رجل فخل فات في اهله فلا ضمنا
على الرجل عند ابي يوسف وفي قياس قول الامام بعض ولو ان رجلا كان في بيت
فوجد احدها مذبوحا ضحى الاخر دية عند ابي جابر فالمجد ولو وجد القتل في قرية
لا مائة كرت الجين وتد اعاقلة واعند ابي يوسف على عاقلة القسما بصل قال الشافعي
والمرأة تخر في التحمل مع العاقلة في هذه المسئلة ولو وجد في الارض رجل في جنب قرية
ليس صاحب الارض مناهم على صاحب الارض **كتاب المعاقلة** فلي جمع مقفلة وهي
الدية والعاقلة من يؤدبها وهو اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عظام
في ثلث سنين وان خرجت ثلث عظاما في اقل او اكثر اخذ منها وهي لم يكن منهم فعاقلة
قبيلة يؤخذ منهم في ثلث سنين من كل واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم
او درهم وثلث لان يدهوا لا صح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة فان لم يسطع
القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القبايل سباعا على ترتيب العصبات والقاتل كاحد
وان كان من يتناصرون بالحرف او بالخلق فعاقلة اهل حرفته او حرفة وعاقلة
العمى

المعق وموت الموالات مولاة وعاقلة وعاقلة ولد الملا عاقلة امه فان اوتاه
الاب بعد ما علقه عنده رجوا على عاقلة بما عن موالاتها فعقل العاقلة ما وجب نفس
القتل فلا يعقل جناية القتل عبدا ولا مالا لم يصلح او اعترف الا ان يصدقوه ولا
اقل من نصف عن الدية بل ذلك على الجاني ولا يدخل النساء والصبيان في العقول ولا
يعقل مسلم عن كافر ولا بالعكس يعقل الكافر عن الكافر وان اختلفا ملة ان لم يكن
العدوة بين الملتين ظاهرة كالبر ودمع الضاري وان لم يكن لذي عاقلة فالدية في
مال في ثلث سنين والمسلم يعقل عن بيت المال وقيل كالذي وان جنى حر على عبدا خطأ
فلي العاقلة **كتاب الوصية** الوصية عليك مضاف الى ما بعد موت وهي مستحبة عاود
الثلث ان كان الورثة اغنيا ويستقنون بان صباهم والآفة كرهاجت ولا تقح بما زاد
على الثلث ولا لعاقلة مباشرة ولا لوارثه الا باجارة الورثة ونسخ بالثلث للاجنبي
وكان لم يجز ووتقح من المسلم الذي وبالعكس وتقح للمسلم وبه ان كان يرا وبه ولا
اقله من ستة اشهر ولا تقح الرهبة له وان اوصى بامر دونه صحت الوصية والاستثناء
ولا بد في الوصية من القبول ويعبر بعد موت الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حي
وبه ثلث الا ان يموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول فانه عكسها ونصير لورثتها
ولا تقح من صبي ولا مكاتب وان ترك وفا والوصية مؤخره عن الدين فلا تقح من صبي
دينه بماله الا ان يبرأه الغرماء والموصي ان يرجع في وصيته قولا او فعلا يقطع حتى لا
المالك في الغصب اذ ينزل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه ارجع بعد ذلك او يوجب
في الوصية بزيادة لا يمكن التسليم الا براكات التسوية والنسأ في الدار والحشو بالقطر
وقطع التوب ودمج الشاة رجوع لا غسل التوب وتخصيص الدار وهدها بالحد
يقول

ليس برجوع عند محمد خلا فالله يوسع ولا قوله آخر الوصية او كل وصية او وصية
لها بها الفلان فهو حرام ولو قال ما اوصيت به فلان في جوع الا ان يكون فلان الثاني
ميتا وتبطل هبة الرضى ووصية لا اجنبية لكي بعدها وكذا اقراره ووصيته
وصيته لا يبره الكافر الرقيق ان اسلم او اعتق بعد ذلك وهبته المقعد والمفلوج
والامثل والمسلوب من كل ماله ان طال ولم يخفى موته منه والا فني ثلثه **باب الوصية**
وصية الثلث ولو اوصى كل من اثنين بثلث ماله ولم يخبر وارثه قسم الثلث بينه وبين
نصفين ولو اوصى بثلثه وللآخر بسدسه قسم الثلث ولو اوصى بثلثه وللآخر
بثلثيه او بنصف الثلث بينه ما وعنده ثلث في الاول ونحوه خبيث وثلثه اجماع
في الثلث ويرجع في الثالث ولا يضرب الوصي له بالراي على الثلث عند الامام
الا في محايات والتعاقب والدرهم المرسلة وتبطل الوصية بنصيب ابنه وتصح بثلثه
نصيب ابنه ولو كان له ابنان فليوصي له الثلث وان ثلثه فالربع وان اوصى بجزء من ماله
فالنصيب الى الورثة وان بهم فالسدس وعندهما مثل نصيب احدهم الا ان يزيد على
الثلث ولا اجازة قال الهذلي عرفهم وفقرنا السهم كلهم وان اوصى له بثلث ماله ثلث
بثلث ماله ولجازر واهل الثلث وان بسدسه ثلثه بثلثه السدس سواء اتحد للجلس
او اختلف ولو بثلث درهم او غنم او ثياب وهي من جنس واحد فذلك الثلثان فله
الباقى ان خرج من الثلث وكذا الكيل وموزون وان بثلث ثيابه وهي متفاوتة
فذلك الثلثان فله ثلث ما بقي وان بثلث عبيده فذلك وعندهما كل الباقي وقيل
والدواب كالعبيد وان اوصى بالزول له عيني ودين فهو عين ان خرجت من ثلث العين
^ط وثلث ما يستوفى من الدين حتى يتم وان اوصى بالثلث لزيد وعمر وواحدة ميت
فلكه

ط
فهو لفلان ص

ط
والا فخط دفع ثلث
العين ص

فلكه وان قال بن زيد وعمر فالنصف للحي وان اوصى بثلث ماله ولا مال له فاكسب
فله ثلث ماله عند الموت وان بثلث غنمه ولا غنم له او كان فملك قبل موته بطلت و
وان استغار غنما ثم مات صحته في الصحيح وان اوصى بشاة من ماله ولا شاة لاهله
قيمة او تبطل لو بشاة من غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لامرات اولاده و
ثلث للفقراء والمساكين فلهن ثلثه اجماعه وكل فريق خشي وعنده ثلثه ثلثه
اسباعه وكل فريق سبعان وان اوصى بثلث ماله لزيد والفقراء فله نصفه وعنده ثلثه
ولهم ثلثاه وان اوصى بمائة لزيد ومائة لعمر وثلث قال بكر اشركت معي فله ثلث
ما لكل ولو بمائة وخمسين لعمر وثلث نصف ما لكل منهما وان قال فلان علي دين فخصه
قوه فانه يصدق الى الثالث فان اوصى مع ذلك بوصايا غير ثلثها وثلثان
للورثة ويقال لكل صدقوه فيما شئتم فيؤخذ اوصى بوصايا بثلث ما اقر به
والورثة بثلثي ما اقر به او يخلق عقل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقر وان
اوصى بعين لوارثه ولا جنبي نصفها ولا شئ للورث وان اوصى كل من ثلثه بشئ
وهي متفاوتة فضاء ثوب وليراثها هو والورثة تقول لكل هلك حق لطل الوصية
فان سلموا ببق فلذلك الجدة ثلثا حبيدها ولذي الردي ثلثا رديها ولذي الوسط ثلث
كل منهما واوصى بيت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج البيت في نصيب الوصي
فهو للموصي له وعنده ثلثه نصفه والا فله قدر فرعه وعنده ثلثه قدر نصفه ودرعه
والا فراك الوصية وقيل لا خلاف فيه لمحمد وهو المختار وان اوصى بالوعين من مال
غيره فلو بها الاجازة بعد موت الوصي وله المنع بعد الاجازة بخلاف الورثة لو اجازوا
وما زاد على الثلث وان اقر احد الابن بعد القسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه ثلثه

ثالث نصيبه وان اوصى بامته فولدت بعد موته فما لم يوصى له ان يخرج ائمة الثلث والاخذ
الثلاثة منها فله من ماله ما عدا ما عداها على السواء **باب الفسخ للرجل** في البعثة حال انصرف في
في التصديق المتخوف ان كان في الصحة في كل المال وان في مرض الموت في ثلثه والمضاف
للموت من الثلث وان كان في الصحة وفي مرض صح كالصحة فالخراج في مرض الموت والمخا
والكفالة والعبرة وصية في اعتبار من الثلث فان اعتق وجازي وصاق الثلث
منها فالجواب ان اولي ان قد متواها سواء ان خربت وان اعتق بين عاتق بين فسخ للاولي
ففسخ للثاني ونصق للعقدين وعندها العتق اولي في الجميع وان اوصى بان يعتق ونصق
عنه بهذه المائة عبد فله من ماله بطلت الوصية وعندها يعتق بما بقي ولو كان
مكان العتق حج بما بقي اجماعا وبطل الوصية بعقده لرجل بعد موت سيده
فدفع باوان فدي فلا ولو اوصى لزيد بثلث ماله وذلك عبد فادعي زيدا عتقه في
في الصحة والوارث عتقه في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل الثلث
عن قيمته او يبرهن على دعويه ولو ادعي رجل على البت ديننا والعبد اعاق في الصحة
وصدقها الوارث سعي العبد في قيمته وتدفع الى الزعم وعندها لا يسعي وان جمعة
وصايا وصاق الثلث عن اقدمت القرائن وان اخوها فان تساوت في الرغبة او
او غيرهما فقدم ما قدم من الركة وعلى الحج وقبل بالعكس ويقدم الحج والركوة
على الكفارات في الفل والظهار واليمن والكفارة على صدقة الفطر وصوف الفطر
على الاضحية وان اوصى بحجة الاسلام اجمع عند رجلا من بعده ركبا ان وفيت النفقة
والا ومن حيث تقي وان خرج حاجا فان في الطريق واوصى ان حج عنه من بعده وعندها
من حيث مات استحقاق هذا الخلافا اذا مات الحاج عن غيره في الطريق **باب**

الوصية للأقارب بغير جار الا نسأ مالا صدق وعندها من يسكن محله ويجوزهم بعد
ويستوي الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم وذمي وصري من هو ذو رحم محرم
من امرأة وخسبه من هو زوج زات رحم محرم منه يستوي في ذلك للزوجة العبد
والاقرب والابعد واقارب واقرباؤه وذو وقربته وارحامه ونسابة الاقرب
فالاقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدات والولد في الجد وبنتا
وان لم يكن له ذو رحم محرم بطلت ويكون للانثى فصاعدا وعندها من ينسب الى اخص
اب له في الاسلام بان اسم او ذكرا الاسلام وان لم يسلم في له عمان وخالاته
الوصية لعمة وعندها لكل على السواء ومن له عم وخالاته ان نص الوصية لعم ونصها
بين خالته وان له عم فقط فنصفها له وان له عم وعمة وخال وخالة فالوصية للعم
والعمة على السواء وعندها الوصية لكل على السوية في جميع ذلك واهل الرجل رتبة
وعندها من يعولهم وتضمهم نفقته واله اهل بيته وابوه وجدة من اهل بيته واهل بيته
من ينسب اليه من جهة الاب وجنسه اهل بيت ابيه والوصية لبني فلان وهو
صلب الذكور خاصة وعندها وهو رتبة عن الاصنام بدخل الاناث ايضا ولو رتبة
فلان للذكر من حفظ الانثى ولولد فلان للذكر والانثى على السواء ولا يدخل
اولاد الابن عند وجود اولاد الصليب ويدخلون عند عدمهم دون اولاد الصليب
البنت وان اوصى لبني فلان وهو ابو قبيلة لا يحصون من طلبة وان لا ينالهم ارباب
او من مائتهم او اربابهم فللقى والفقير منهم والذكر والانثى ان كانوا يحصون وللنساء
منهم خاصة ان كانوا لا يحصون ولواليه من ان اعتقرهم في الصحة او المرض ولا ولا
هم ولا يذ الوال الموالاة ولا الموالى الموالى الا عند عدمهم وبطل ان كان له معتقون

صحة دبر لر

ومعتقون واقبل الخ اثنان في الوصايا كالوارث **باب الوصية بالخدمة** والسكنى والتمرة
بفتح الوصية بضم الصاد وسكنى داره وبغلة مائة معلومة وابدوا وان خرج
ذلك من الثلث سلم الى الوصي له والافسحة الدار التي لا شيئا في العبد يومئذ لم يبق
فاذا مات الوصي له ردت الوراثة الى الوصي وان مات في حياة الوصي بطلت ومن اوصى
له بغلة الدار والعبد لا يجوز السكنى والا استخدام في الاصح ولا لمن اوصى له بالخدمة
والسكنى ان يواجره وان اوصى له بتمرة بستان فوات وفيه مرة فله هذه فقط وان زاد
ابدأ في وما يستقبل وان اوصى بغلة بستان فله الموجود وما يستقبل وان اوصى له
عنه اولئها او اولادها فله ما يولد من ذلك عند موته فقط قال ابا داود لم يقبل
باب وصية الذبي ولو جعل الذي داره بغيره او كسبه في صحته ثم مات فهو ميراث
ولو اوصى به لغيره مستحق حاز من الثلث وكذا في غير المسلمين خلافا لهما ونفع وصية
مستأمن لا وارث له في داره بغيره او في داره بغيره او في داره بغيره او في داره بغيره
ونفع الوصية له مادام في داره بغيره او في داره بغيره او في داره بغيره او في داره بغيره
كالسكنى في الوصية والا فكل مرتدة ووصية الذي يغيب من الثلث ولا نفع لوارثه
وتجوز للذبي من غير ملته لا لغيره في دار الحرب **باب الوصي** ومن اوصى الى رجل فقبل في
وجهه ورثة في غيبته لا يرثون رثة في وجهه يرثون وان لم يقبل ولم يرث حتى مات
الوصي فهو مخير بين القبول وعدمه وان باع شيئا من التركة لم يبق له الرد وان
غير عالم بالا بقاء وان رثة بعد موته ثم قبل صحته ماله ينفذ قاض رده وان اوصى
الى عبد او كافرا او فاسقا اخرجته القاضى ونصب غيره وان الى عبده فان كان كذا الوارث
صغار اصح خلافا لهما وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية

ضم

ضم اليه غيره وان كان قادرا امينا لا يخرج وان شئ الوارث او بعض منه ماله بغيره من حياته وان اوصى
الى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشئ كفن وتجيز وخصومة وقضاة دين وطلبه وشرا حجة الطفل
الرب له ورثة ودية معتقة معتقة وتنفيذ وصية معتقة ولعناق عبد معتق ورثة معتق او شرا
شرا فاسدا وجمع اموال ضابغة وحفظ المالا وبيع ما يخاف تلفه وعند ابي يوسف يجوز الانفراد
مطلقا فان مات احد الوصيين اقام القاضى غيره مقامه ان لم يوص الى احد وان اوصى الى اثنين
جاز ويتصرف وحده ووصى الوصي في التركة وكذا ان اوصى اليه في احد احوالها
ونفع قسم الوصي عن الوراثة مع الوصي لغيره يرجعون على الوصي لو هلك حظهما في يد الوصي
لا مقاسمة معهم عن الوصي له فيرجع عليهم بثلث ما بقي لو هلك حظهما في يد الوصي
وصحة للقاضى لو قاسمهم عنه واخذ قسطه في الوصية بفتح لو قاسم الوصي الوراثة فضا
عنده يتخذ الثلج ثلث ما بقي وكذا الوارث دفع الثلج فضا في يده وعند ابي يوسف ان الذي من
الثلث شئ اخذ والا فلا وعند محمد لا يتخذ شئ ولو باع الوصي من التركة عبد مع غيبة
الفرأ جاز وان اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق فباعه وصية وقبض عنه فضا في
يده والسحق المبيع ضمه ورجع به في التركة ولو قسم الوصي التركة فاصاب الصغير شئ
فقبضه وباعه وقبض عنه فضا واستحق ذلك الشئ رجوع في مال الصغير والصغير على
بقية الوراثة بخصته ولا يبيع بيع الوصي ولا شراؤه الا بما يغاير فيه ويصح ان من
ان كان فيه نفع خلافا لهما وله دفع لئلا مضاربة وشركة وبضاعة وقبول الخالة على ملا
لا على العسر ولا يجوز له ولا للاب الاقراض ويجوز للاب الاقراض للوصي ولا يتجر في مال الصغير
ويجوز بيعه على الكبي الغائب غير العفار ووصي الاب احق بالان الصغير من جده وان لم يوص
الاب فالجدة كالاب **فصل** شهد الوصيا ان الميت اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه

زيد وكذا لو شهد ابن الميت ولدت شهادة الوصية بمال الصغير وكذا الكبير في مال الميت
وهو لم يغيره وعندها تنفع الكبير في الوصية وشهادة الوصي على الميت جائزة لا له ولو بعد
القول وان لم يخاصم ولو شهد رجلان الاخيرين بدعي الا على ميت والاخران لم يثبتا
خلافا لابي يوسف ولو شهد كل فريق للآخر بوصية التي لا تنفع ولو شهد احد الفريقين للآخر
بوصية جارية والاخر له بوصية عبد صححت ولو شهد الاخر له بوصية ثلث لا تنفع **كتاب الخلع**
هو من المذكور في فروع فان بال من احدهما اعتبر به وان بال منهما اعتبر الا سبق فان استوفى
السبق فهو مشكل ولا اعتبار بالكثرة خلافا لما اذا ابلغ فان ظهرت بعض علامات الرجال
من نبات لحية او قدرة على الجماع او احتلام كاحتلام الرجال فوجد ان ظهرت بعض علامات النساء
من حبس وجمل وانكسار ثدي وتزول لبن فيه وتكن من الوطئ فاسأله فان لم يظهر شيء او غارت
فمشكل قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا ابلغ فلا اشكالا واذ انبت الاشكال اعز فيه بالحوط و
فبصل بقتاع ويقون بين صفا الرجال والنساء ولو في صغرهم بعيد من لاصد من جانبيه ومن
بخدا من خلفه فان في صغرهم اعاد هو ولا يلبس حجب ولا حياء وليس المحيط في احرامه ولا
يكشف عن الرجل ولا امراه ولا يخدع به غير محرم من رجل وامراه ولا يسافر بلا محرم ولا
يختنه رجل ولا امراه من نبتاع له امه تختنه من ماله ان كان له مال والحق في بيت المال ثم يتبع فان
ما قبل ظهور حاله لا يغسل ويستيم ويكفر في خمسة اوثاب ولا يحضر بعد ما رفق غسل رجل
ولا امراه ونذب شجينة قبره ويوضح الرجل عما يلزم الامام فهو له المرأة ان حمل عليه ثم
وله احق النصيب من الميراث عند الامام فلو مات ابو عنه وعن ابن فلان ابن سلمان وله
سهم وعند الشعبي له نصيب النصيب وهو ثلثه من سبعة غير ابني يوسف وخمسة من اثني
عشر عند محمد ولو قال سبعة كل عبدي حرا وكل امه حرة ولا يعق ماله شيئين ولو قال بعد

اشكاله

اشكاله ان ادعى او انشئ لا يقبل وقد يقبل **كتاب الخلع** كتاب الخلع والآخرس وايماؤه بما يوف به اقراء
بخو تزوج وصلااق وبيع وشراء وصية وقوله عليه له كالبيان ولا يجد لغيره وممن
اللسان ان امتد به ذلك وعلمت اشارته فيروكا لآخرس والا فلا والكتابة من الغائب ليست
بجدة قالوا الكتابة اما مستترة وهو كالنطوح في الحاضر والغائب واما مستترة غير رسوم كالكتابة
على الجدران وورق الا بغير روي فيه واما غير مستترة كالكتابة على الروا والماء والعبوة واذا
اخطأ طنت الزكية بعينه اقل من الكل تحري او الهذلا الا في كل حاله الاختيار ويحرق عند الخطأ
واذا اخطأ رأس الشاة التلطيح بدم وذال منه فالتحذير موقد ذلك جاز والحرق كالغسل ولو
جعل السكط الخراج لرب الارض جاز بخلاف العشر ولودفع الارض للمكوكه الى قوم ليعطوا
الخراج جاز ولو نوي قضاء رمضان ولم يعين عن اي يوم صح ولو عن رمضان في الاصح
وكذا في قضاء الفسوة ولو نوي ظمرا مثله مثلا ولم يبي او ظمرا واخر ظمرا يوم كذا او قبل بفتح
فيما ابضا ولو ابتاع الصائم برأق غيره فان كان جيبه لزمه الكفارة والا فلا وقيل بعض الخراج
عذر في ترك الحج ومن قال لامرأة عند الشاهدين تزوجت مني شرا فطلعت بغير دم لا ينفق الكاه
بينهما لم يقبل قبول كرم ولو قال راخو شيئا راذن مني كذا انيدي فقالت كذا ايندم فقال بغير
فتم ينفق ولو قال لرجل دخيت خوشتي رايسر مني ارضاني داشت فقال داشتتم لا ينفق ولو
ضعت المرأة زوجها من الدخول عليها وهو يسكن معها في بيتا كانت ناشرت ولو سكن في بيت
الغصب فامسعت فلا ولو قالت لا اسكن مع امك واريد بيتا على حدة فليس لها ذلك ولو قال
مر اطلاق ده فقال اده كبر او كره باذان نوي يقع والا فلا ولو قال اده است او كره
ست يقع وان لم يبيعه ولو قال اده النكاح لا يقع ولا نوي ولو قال دي مر انشأ بدينا قيامت
او هجره لا يقع الا باليسته ولو قال لرا حيله زنا كذا فوافر بالطلاق الثلث ولو قال حيلة خو

خويش كن فلا ولو ذلك كما ينبغي تري حشيدهم من اجلك يا دأرفان طلقها سقط المهر
 والاولو قال لبعده يا ما لكي اولامته انما عليك لا بعق ولو بقي الى فعل فقال برمي سوكندار
 كذا ابن كذا ثم قال انما ينبغي بالتمتع وان قال برمي سوكندار است بطلاق فهو اقرار بالخلع والطلاق
 با فان قال قلت ذلك كذا لا يصديق وكذا الوفاق ما سوكندار خاتمة است كذا كذا ثم قال
 المشتري البايع بعد البيع بزيادة فقال البايع وهم يكون فسخا للبيع العقار والنازع على اخرج
 من يفي اليد ما لم يبي هو المدعي ولا يصح فسخا للقاضي في عقار يرضى ولا يبر واذ قضى القاضي
 في حادثة يبيته ثم قال رجعت عن قضائي لو بد لي غير ذلك او وقت في تليس الشهود او اطلب
 حكم وغو ذلك لا يعتبر والقضا ما في ان يكون دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة ومن لم يرضى
 فحقا وما تم سالة عنه فاقربهم برونه ويسمونه وهو لا يرضى حتى سهاه اذ نام وان سمل
 كلامه ولم يبروه فاقربهم عقار وبعثي اقارب البايع حاضرا يعلم البيع فسكت لا تسمع دعوى يديه ولو
 وهبت امرة مهر هلتي زوجا ثم مات فطلب اقارب المهر وقالوا كانت الرهبة في من مائة وقال بل في
 صحته اذ القول لم يولدوا فريحي ثم قال كنت كذا بافما اقرت حلق المهر على ان المهر لم يكن كذا بافما
 ولست بمطل فبما ندمي عليه عند لي يوسق ويربقي والافرا ليس سببا للملك ولو قال لا خير وكلت
 بيع هذا فسكت صار كذا ومن كل امر انه بطلاق نفسه لا عليك عز او قال لا خير وكلت بكذا
 على اني متى عزت لك فانت وكل فطرت عزلة ان يقول على لك ثم عزت لك ثم ولو قال كما امرت لك فانت وكلي
 فطرية ان يقول لك ثم رجعت عن الوكالت المعلقة وعزتك عن النجوة فقص على الصلح قبل التوثيق شرطان
 وينا بربي والا فزاد من ادعى عصبي دار فاصلا ابو علي ما القضي كذا بنية جاز الصلح ان كان بمنزلة القيمة
 او اكثر عاين فبدا ان لم يكن له بنية او كانت غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بنية ثم تراجعت كذا ولو
 قال لا شرا في هذه القضية ثم شد ولا امام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انما من طريق الجاؤ
 ان لم يرض

ان لم يرض المارة ومن صدر السلطان ولا يعين بيع ما لم يبيع ما لم يقد ولو خوف امرته بالتقرب
 حتى وهبت مهرها لم يرض الهبة ان قدر على الضرب وان اكره على الخلع ففعلت يقع الطلاق
 ولا يجب المال ولو حالت انسانا بالمرح على الخروج ثم وهبته من الزوج لا يصح الرهبة ومن اتخذ
 بيثا او بالوعة في داره ففقد مفاهاها جاز وطبق عليه لا يجوز عليه وان سقط الخياط
 لا يصح من غير ان يوجه بان ذنبا فالعامة لا والنفقة دين له عليه وان عجز له ان
 فالعامة لا وهو متبرع وان عجز نفسه لا اذ ذنبا فالعامة له ومن عجز عالة فزعم انسان
 من يده فلا ضمان على النازع ومن يده مال انما فقال له سلطان او فريحي والافقط
 او فريحتي فمضى سوطا لا يرضى لو دفع ولو وضع في القمار ففقد البصيرة جاز وحشيتي
 علي خافي الغد ووجد الحمار جاز وحاشيتي لا اجل لك ويكره من الشايع والمضيق والثانية
 والذكر والغدة والاراة والدم المسفوح والقاضي ان يقض ما له الغائب والطفل والفقلة
 ولو كانت حشفة الصبي ظاهرة من راء مختار ولا تقطع جلدة ذكره الا بمشقة جاز ترك
 ختانه وكذا شيخ اسلم وقال لاهل البصر لا يطبق الختان ووفست لكان غير معلوم وقيل
 سبني ولا يجوز ان يصلي على غير الانبياء واللايكة الا بطر البيع ولا الاعطاء باسم النبوة
 والمهر جاز ولا باس بليس القلائس وللشاة العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل والحافظ
 ان يختم في اربعين يوما **كتاب الفرائض** يبدأ من تركه الميت بغيره ودفنه بلا سرف ولا
 تقبر ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من ذلك ما بقي بعد الدين ثم يقسم الباقي بين الورثة
 ويستحق الارث بنسب ونكاح وولاء ويبدأ بالصحة الفروض ثم بالعصا النسبة ثم بالحق
 المعق ثم عصبة ثم الرثة ثم ذوي الارحام ثم تولى الموالاة ثم للمقر له بنسب لم يثبت ثم المولى
 باكثر من الثلثة ثم بيت المال وبيع الارث الوقوف والفضل كما اتم واختلف الدارين حقيقة

واختلاف المثلثين

او حكما والمجمع على توريثهم من الرجال عشرة الاب وابوه والابن وابنه والابن وابنه والزوج ومولى
 النعمة ومن النساء سبع الام والجدة والبنت وبنت والاخت والزوجة ومولا النعمة
 وهم ذو فرض وعصبه فذو الفرض من نسبه مقدمون والسرهم المقدرة في كتاب الله تعالى النصف
 والزوج والتمني والثلاثا بنو السيرة والنصف للبنت والبنت الابن عند عدمها وللأخت لا عند
 عدمها اذا انفردن وللزوج عند عدم الولد وولد الابن والزوج عند وجودهما ^{والثالث} احداهما
 وللزوجة وان تعددت عند عدمها والتمني لها كذلك عند وجود احداهما والثلاثا لكل اثنين
 فصاعدا من فرضهن النصف والثلاثا لام عند عدم الولد وولد الابن والاثنين من الأخوة ولا
 حوان ولا ثلث ما سبق بعد فرض احد الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان
 الاب في حاجة فلها ثلث الميراث خلافا لابي يوسف والاشعبي فعدم من ولده الام يقسم كورثهم ^{والرابع}
 بالتقوى والسر للواحد ذكر انثى وللأم عند وجود الولد او ولد الابن او الاثنين من الأخوة
 والأخوات والاب مع الولد او ولد الابن وكذا للجد الصحيح عند عدمه وهو من لا يدخل في
 الى الميت ام فان دخل في فاسد للجدة الصحيحة وان تعددت وهي من لا يدخل في نسبه الى الميت
 جدها فاسد للبنت الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات الصلب وللأخت لا كذلك مع الاخوة
 الواحدة لابوين الله اعلم **فصل** والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبه الى الميت انثى وهو باطل ما ابقية
 الرأى وعند الانفراد يرجع الميراث واقربهم جزء الميت وهو الابن وابنه وان سفلوا صعد
 وهو الاب والجد الصحيح وان على ثم جزء ابيه وهم الاخوة لابوين او لاب ثم بنوهم وان سفلوا
 ثم جدهم ابيهم لابوين او لاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جدهم ابيهم كذلك والعصبة بغيره
 من فرضه النصف والثلاثا بنو السيرة باعصبة باخوته ونسبه المذكور مثل حظ الانثيين من الاقارب
 لها واخوها عصبه لا نصيب عصبه بركة وبنت الاخ والعصبة مع غيره الاخر الابوين او الاب

وبنات الابن وذو الابوين من العصبه مقدم على ذي الاب حتى ان الاخوة لابوين مع البنت
 تحجب الاخ لاب وعصبه ولد الذكر وولد الملائمة مولا امه والاب مع البنت صاحب فرض وعصبه
 واخرا عصبه مولا العتاقة ثم عصبه على الترتيب المذكور فمن ترك اب مولا وابن مولا ماله
 كله لابن مولا وعذلي يوسف للاب المهر السد والباقى لابن ولو كان الاب جده فله الابن
 الى اتفاقا ولو جده مولا واخوه فله فالحداوث وعندهما يستويان والعصبة انما يأخذ
 ما فضل عن ذوي الفرض ولو ترك زوجا واخوة لابوين واخوة لام فالنصف للزوج والثلث
 للام والثلث لا للاخوة لام ولا يشاركهم الاخوة لابوين ونسبه الشريكة والميراثية **فصل** في حب
 النكاح منق في حق ستة الابن والاب والبنت والام والزوج والزوجة ومن عداهم عجب
 الا بعد ما لا قرب وذو القربى بذوي القربى ومن بدلي شخص لا يرث بعد الاولاد للام
 حيث بدلون ثم ويرثون معها ويحبب الاخوة بالابن وابنه وان سفلوا بالاب والجد وعجب
 اولاد العلات بالخ لا بغيره ايضا وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين او لاب بالجد بغيره
 وهو كاخ ان لم تقصده للقاسمة عن الثلث عند عدم ذي الفرض او عن السدس عند وجوده
 والفتوى على قول الامام واذا استكمل بنات الصلب الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكن
 جديهن من او اسفل منهن ابن ابن فيعصبه من خدائه ومن فولد من ليست من بنات
 سرهم ويسقط من دونه واذا استكمل الاخوات لابوين الثلثين سقطت الاخوات لاب الا ان
 مرن اخ لاب والجدان كل من يسقط بالام والابويات خاصة بالاب ايضا وكذا بالجد
 الامم الاب والقربى منهن من اتي جده كانت تحجب البعدي من اتي جده كانت وارثه كانت القربى
 او محبوبة كام الاب مع فائز محب ام الاب والاخرى ذات قرابتي كام اب الاب وهي ايضا
 ام ام الام فثلث السد لذات القرابة والثلاثة للاخري عند محدة وينصف عذلي يوسف

والحرم بالفصل ونحن لا يجب والمحجب كما ترى الجدة والأخوة والأخوات بحجرهم الأب والمحجبون
 الأم من الثلث إلى السادس وإذا ارتدت السهام الفريضة فقد عالت وأربعة خارج لا يقول
 الاثنان والثلثة والأربعة والخامسة والثلثة تقول الستة العشرة وثلاثة عشر فافوا
 عن سبعة عشر وثلاثة عشر وأربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين عولا واحدا في البنية وهي
 امرأة بنان وابوان والى ضد العول بان لا تستغرق السهام الفريضة مع عدم العصبية في
 الباقي على السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من يرثهم عليه جنسا واحدا
 من عدد رؤسهم وان كانوا جنسين او اكثر في عدد رؤسهم في اثنين لو كان في المسئلة سد
 ومن ثلثة لو سدس ونصف ومن خمسة لو ثلث ونصف او سدس ونصف او ثلثان وسدس
 فان كان مع الاول من لا يرث عليه عطاء فرضه من اقل خارجة في قسم الباقي رؤسهم فان استقام
 كزوج وثلث بنان والاقان وفي ضرب وفي رؤسهم في مخرج فرض من لا يرث عليه كزوج
 بنان وان ياتي ضرب كل رؤسهم في كزوج وخمسين وان كان مع الثلث من لا يرث عليه قسم
 الباقي على مسئلة من يرث عليه فان استقام كزوج واربعة جدات وستة اخوة لام والآخرة
 جميع مسئلة في مخرج فرض من لا يرث عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وستة جدات في ضرب
 سهام من لا يرث عليه في مسئلة من يرث عليه وسهام من يرث عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا
 يرث عليه وتفتح بالاصول الالية **فصل** في ارفع قوب ليس بعصبة ولا ذي سهم وبرث
 كما برث العصبية عدم ذي السهم في انفرادهم اخرج جميع المال يرجون به قرب الدرجة ثم بقوة
 القرابة ثم يكون الاصل وارثا عند اتحاد الجهة وان اختلفت القرابة الاب والثلثان والقرابة الا
 الثلث ثم يعتبر الترجيح في كل فريق كما لو انفرد عند الاسواق في القرب والقوة والجهة للذكر مثل
 حظي الاثنين وتعتبر ابدان الفروع ان اتفقت الاصول وكذا اذا اختلفت عند ابني يوسف وعند

يؤخذ

عند

يؤخذ الصفة من الاصول والعدد من الفروع ويقسم على اول بطن وقع فيه الاختلاف ثم يحول
 الذكور على حدة والاناث على حدة فيقسم بنصيب كل طائفة على اول اخنتق فيه كذلك ان كان
 والادفع حصته كل اصل الى فرع ويقول محمد يفتي ويقدم جزء الميت وهم اولاد البنان واو
 ولولاد بنات الابن وان سفل ثم اصله وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدت
 ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد الاخوات لام وبنات الاخوات ثم جزء جدته وهم
 والجدات والاحوال والاعمام لام وبنات الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء ابيه وامه
 وهم عمات الاب والام وخالاتها واخواتها واعمام الاب لام واعمام الام وبنات
 اعمامها واولاد اعمام الام استه اعلم **فصل** في الغرق والرهدي اذ لم يعلم اترث ما لا
 يقسم لكل على ميراثه الاحياء ولا يرث بعض الاموات من بعض وان اجتمع ابناء عم
 اخ لام اعطى السدس فوضا ثم اقتسم الباقي عصوة ولا يرث الجوسي بالانكح
 الباطلة واذا اجتمع في غير بنان لو انفرد في شخصي ورثاها فان كانت احدها غيب
 الاخرى برث بالمحاجة ويرث للهمل نصيب ابن واحد هو المختار وعند ابني يوسف
 ابني فان خرج اكثره حيا ثم مات ورث وان اقله فلا **فصل** في المناسحة ان يمت
 بعض الورثة قبل العتمة فتصح المسئلة الاولى ثم الثانية فان استقام نصيب الميت
 الثلث على مسئلة والا فاضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الاول ان وافق نصيبه
 مسئلة والا فاضرب بكل الثاني في الاول والحاصل من الضرب يخرج المسئلتي ثم
 اضرب سهام ورثة الميت الاول في وفق التصحيح الثاني وفي كلده وسهام الورثة الميت
 الثاني وفي ما يده او في كلده فخرج فهو نصيب كل فريق فان ثالث فاجعل
 المبالغه مكان الاول والثالث مكان الثاني وكذا ان فعل بان مات رابع وخامس وهم جرا

... كان

الله اعلم **في الفروض** نوعان الاول النصف ونصفه وهو الربع ونصف
 نصفه وهو الثمن والثاني الثلثان ونصفهما وهو الثلث ونصف نصفهما وهو السدس
 والنصف يخرج من اثنين والربع من اربعة والثمن من ثمانية والثلثان من ثلثة
 ثلثة والسدس من ستة وان اخلط النصف بالنوع الثاني او بعضه في ستة او الربع
 في اثني عشر والثمن في اربعة وعشرين واذا انكسر سهام كل فريق عليهم واثبت
 سهام اعددهم فاضرب عددهم في اصل المسئلة كما هو في اخوين وان وافق
 سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل المسئلة كما هو في ستة اخوة وان ا
 انكسر سهام فريقين او اكثر وعملت اعدادهم ورو سهام فاضرب احد الاعداد
 في اصل المسئلة كنث ثبات وثلثة اعمام وان تداخلت الاعداد فاضرب
 اكثرها في اصل المسئلة كما هو في زوجات وثلث جدات واثني عشر عماء وان وافق بعض
 الاعداد بعضا فاضرب وفق احداهما في جميع الثاني والبلغ وفق الثالث ان وافق والا
 في جميعه والبلغ في الرابع كذلك ثم الخاصل في اصل المسئلة كارب زوجات وخمس
 حدة وثمان عشر بنتا وستة اعمام وان تبانت اعداد فاضرب كاحدهما في جميع الثاني
 ثم البلغ في الثلثة ثم الخاصل في اصل المسئلة كما هو في اثني عشر بنتا وستة جدات و
 وسبعة اعمام وان كانت المسئلة عائلته فاضرب ما ضربته في الاصل فيخرج القول في جميع
 ذلك **فصل** وتداخل العددين يعرف بان تقترح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر فيبين
 او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمه صحيحة كالمسئلة مع العشرين وتوافقها بان تقص
 الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا في واحد فاما منبايات
 وان في اكثرهما متوافقان فان كان اثنين فما متوافقان بالنصف وان ثلثة فما الثلث
 او اربعة

او اربعة فما الربع هكذا الى العشرة وان في احد عشر من احد عشر وهم حواء وان اردت
 معرفة صوب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة فيما ضربت في اصل
 المسئلة فخرج فهو نصيبه وكذا العمل في معرفة نصيب كل فريق فرد وان شئت فانسب
 سهام كل فريق من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ثم اعط تلك نسبة من المضروب لكل فرد
 منهم وان اردت قسمة التركة بين الورثة والفرع فانظر بين التركة والتصحيح فان كان
 بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح وفق التركة ثم اقم الى اصل على
 وفق التصحيح فخرج فهو نصيب ذلك الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
 وارث في جميع ذلك التركة ثم اقم الخاصل على جميع التصحيح فخرج فهو نصيبه وكذا العمل
 المعرفة نصيب كل فريق في القسمة بين الفرع اجعل مجموع الديون كالتصحيح وكل دين كسهم
 ثم اعمل عمل المذكور ومن صلح من الورثة او الفرع على شئ منها فاطرح نصيبه من التصحيح
 او الديون واقسم الباقي على سهام من بقي او ديونهم فان الفقيه هذا المصنف لا يجوز له
 جرد في عدم ترك شئ من مكاتبة الاربعة والقسمة الناظر في فيه ان صلاح على الخوار
 شئ منها ان يلحقه بحجة فان الاشغال الشا وليكن ذلك بعد التام في مطلق تلك
 المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وغيره
 موضع اخر فاكتفيت بذكرها في احد الموضوعين ثم اني زدت مسائل كثيرة في الزيادة

ومن مجموع البحرين ولم اجد شيئا من غيرهما حتى سهل الطلب
 على من اشتبه عليه حجت شئ
 مما ليس في الكتب الاربعة والله اعلم
 ونعم الوكيل عت

Hacı Beşir Ağa	
Kitap No.	299
Enk. Kayı No.	

21
—
122